الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة مولود معمري تيزي وزو
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق

الملتقى الوطني حول

# تأثير التقدم التكنولوجي والعلمي على القاعدة القانونية في مجال الأعمال

المنظم يوم الأربعاء 21 مـــاي 2025

# ملخص أشغال الملتقى

# إشكالية الملتقى

يعرف العالم في السنوات الأخيرة ثورة تكنولوجيا وعلمية لا مثيل لها أثرت بشكل كبير على كل المجالات سواء الاجتماعية أو الاقتصادية أو الأمنية، الأمر الذي فرض التكيف معها بالشكل الذي تعود بالفائدة الممكنة على المجتمعات. وقد ساهم في هذا التحول الكبير من الناحية العلمية والتكنولوجية عوامل متنوعة أبرزها إزدهار وتطور المعلوماتية والرقمية وظهور الذكاء الإصطناعي من خلال وجود شركات عملاقة تمتلكها زادها انتشارا مفاهيم العولمة باخضاع المجتمعات بمختلف أمكنتها الجغرافية والثقافية وغيرها الى قواعد مشتركة وموحدة من حيث جعل العالم يبدوا وكأنه قرية صغيرة.

في خضم هذه التطورات العلمية والتكنولوجيا فقد تأثرت القواعد والمبادئ المعروفة في القانون بها من خلال التحول في تلك القواعد والمبادئ بجعلها تتوافق تماما معها فظهرت مصطلحات متنوعة أبرزها تكنوقانونية أو التكنولوجيا القانونية. يضاف لها ظهور فروع قانونية متخصصة في مجال القانون تتجاوز التقسيم التقليدي له الى قانون عام وقانون خاص الى تقسيمات متعددة للقانون منها تخصص قانون الأعمال الذي يعرف قواعد ومبادئ قانونية خاصة به منبعها السوق والتطور التكنلوجي والعلمي في مجالاته المتعددة منها المنافسة والتعاقد والضبط والاستهلاك وحقوق الملكية الفكرية وغيرها.

بهذا المعنى، نقول أن مختلف محتويات قانون الأعمال قد تأثرت بشكل كبير بمعطيات التكنولوجيا والتقدم العلمي وهو ما يفسر ادخال العديد من المصطلحات الى عالم الأعمال والمال من الزاوية القانونية منها مصطلح أعملة القانون من حيث ادخال فنيات تكنولوجيا على مسار القاعدة القانونية التي تنظم النشاط الذي يمارسه العون الاقتصادي في كل مجالاته وتعاملاته سواء كانت مالية أو مصرفية أو تجارية أو ملكية فكرية.

وفقا لتلك المعطيات نقر، ومن حيث المبدأ، بأن مجال الأعمال هو من المجالات التي عرفت فيها القاعدة القانونية تأثر كبيرا بالتقدم العلمي والتكنولوجي بالنظر الى خصوصية هذا المجال الذي تعرف مختلف أنشطته استعمال الفنية والتقنية الأمر الذي جعله يستوعب ويستقطب تقريبا كل المفاهيم الخاصة بالتطور التكنلوجي والعلمي في محتواه العام. لذا فإشكالية هذا الملتقى تتمحور حول **نطاق تحول القاعدة القانونية في مجال الأعمال متأثرة بالتقدم التكنولوجي والعلمي الذي يعرفه العالم في شتى المجالات؟** أو بشكل آخر: **هل**

**يمكن الجزم بوجود تأثير حقيقي للتكنولوجيا والعلم على مساروضع القاعدة القانونية في مجال الأعمال بالشكل الذي يخدم خصوصية هذا الأخير؟**

## أهداف الملتقى

يهدف الملتقى تحقيق جملة من الأهداف أبرزها:

1. إبراز علاقة التقدم والتكنولوجي والعلمي بمجال الأعمال.
2. معرفة الجوانب القانونية في مجال الأعمال الذي تأثرت بالتقدم التكنولوجي والعلمي.
3. شرح الجوانب الإيجابية والسلبية لتطبيق التكنولوجيا والعلم على القاعدة القانونية في مجال الأعمال .
4. عرض الحلول الممكن الأخذ بها للتقليل من الآثار السلبية الناجمة عن تطبيق الجانب العلمي والتكنولوجي على القاعدة القانونية في مجال الأعمال.

## محاور الملتقى

تتجسد أهم محاور الملتقى فيما يأتي:

**المحور الأول:** متطلبات تطبيق التقدم العلمي والتكنولوجي على القاعدة القانونية في مجال الأعمال:

- ❖ حاجة القانون في مجال الأعمال للتقدم العلمي والتكنولوجي.
- ❖ الصلة القائمة بين التقدم العلمي والتكنولوجي ومجال الأعمال .

**المحور الثاني:** مظاهر تأثير التقدم العلمي والتكنولوجي على القاعدة القانونية في مجال الأعمال: التشريع، التعاقد، الجانب المصرفي، حقوق الملكية الفكرية، الاستثمار، المعاملات التجارية الوطنية والدولية...الخ

**المحور الثالث:** الآثار الناجمة عن استخدام التقدم العلمي والتكنولوجي على القواعد القانونية في مجال الأعمال:

- ❖ الآثار الإيجابية: تحسين مناخ الأعمال وتحقيق التطور الاقتصادي.
- ❖ الآثار السلبية: إرتكاب الجرائم ومواجهتها.

| الملتقى الوطني الموسوم بـ | تأثير التقدم التكنولوجي والعلمي على القاعدة القانونية في مجال الأعمال |
|---|---|

## الرئيس الشرفي للملتقى:

**أ.د. بودة أحمد – مدير جامعة مولود معمري تيزي وزو**

## المشرف العام للملتقى:

**أ.د إقلولي محمد – عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية**

## رئيسة الملتقى:

**أ.د. إرزيل الكاهنة**

## المقرر العام للملتقى:

**د. حدوش وردية**

## اللجنة العلمية للملتقى

**رئيس اللجنة العلمية: أ.د إقلولي محمد أستاذ جامعة تيزي وزو.**

### أعضاء اللجنة العلمية للملتقى:

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| أ.د إقلولي/ ولد رابح صافية | أستاذ | جامعة تيزي وزو | أ.د شيخ ناجية | أستاذ | جامعة تيزي وزو |
| أ.د لوناسي/سعيداني ججيقة | أستاذ | جامعة تيزي وزو | أ.د بن حملة سامي | أستاذ | جامعة قسنطينة |
| أ.د تاجر محمد | أستاذ | جامعة تيزي وزو | أ.د حساين سامية | أستاذ | جامعة بومرداس |
| أ.د كايس شريف | أستاذ | جامعة تيزي وزو | أ.د أوباية مليكة | أستاذ | جامعة تيزي وزو |
| أ.د سي يوسف/كجار زاهية حورية | أستاذ | جامعة تيزي وزو | أ.د حابت آمال | أستاذ | جامعة تيزي وزو |
| أ.د يسعد حورية | أستاذ | جامعة تيزي وزو | د أيت مولود فاتح | أستاذ محاضر"أ" | جامعة تيزي وزو |
| أ.د أمازوز لطيفة | أستاذ | جامعة تيزي وزو | د. بن طالب ليندا | أستاذ محاضر"أ" | جامعة تيزي وزو |
| أ.د حسان نادية | أستاذ | جامعة تيزي وز | د. ماديو ليلى | أستاذ محاضر"أ" | جامعة تيزي وزو |
| أ.د صبايجي ربيعة | أستاذ | جامعة تيزي وزو | د. نعار فتيحة | أستاذ محاضر"أ" | جامعة تيزي وزو |
| أ.د كسال سامية | أستاذ | جامعة تيزي وزو | د. بلمهوب عبد الناصر | أستاذ محاضر"أ" | جامعة تيزي وزو |
| أ.د حسين فريدة | أستاذ | جامعة تيزي وزو | د. أيت مولود سامية | أستاذ محاضر"أ" | جامعة تيزي وزو |
| أ.د فتحي وردية | أستاذ | جامعة تيزي وزو | د. قادري طارق | أستاذ محاضر"أ" | جامعة تيزي وزو |
| أ.د أيت وازو واينة | أستاذ | جامعة تيزي وزو | د. أرتباس نذير | أستاذ محاضر"أ" | جامعة تيزي وزو |
| أ.د حسين/ تيزا نوارة | أستاذ | جامعة تيزي وزو | د. عبد الدايم سميرة | أستاذ محاضر"أ" | جامعة تيزي وزو |
| أ.د حمليل نوارة | أستاذ | جامعة تيزي وزو | د. عمورة عيسى | أستاذ محاضر"أ" | جامعة تيزي وزو |
| أ.د مختور دليلة | أستاذ | جامعة تيزي وزو | د. القبي حفيظة | أستاذ محاضر"أ" | جامعة تيزي وزو |
| أ.د قبايلي طيب | أستاذ | جامعة بجاية | د. قوسم غالية | أستاذ محاضر"أ" | جامعة تيزي وزو |

أ.د موكة عبد الكريم أستاذ جامعة جيجل د. دراني ليندة أستاذ محاضر "أ" جامعة تيزي وزو
أ.د زعبي عمار أستاذ جامعة الوادي

# اللجنة التنظيمية للملتقى

**رئيسة اللجنة التنظيمية: د. نعار فتيحة جامعة تيزي وزو**

**أعضاء اللجنة التنظيمية للملتقى:**

| | |
|---|---|
| د. إقرشاح فاطمة | جامعة تيزي وزو |
| د. براهيمي صفيان | جامعة تيزي وزو |
| د. بن نعمان فتيحة | جامعة تيزي وزو |
| قنيف غنيمة | جامعة تيزي وزو |
| د. بوخرس بلعيد | جامعة تيزي وزو |
| دوان فاطمة | جامعة تيزي وزو |
| موزاوي علي | جامعة تيزي وزو |
| د. دحماني فريدة | جامعة تيزي وزو |
| د. لحراري ويزة | جامعة تيزي وزو |
| د. عباشي كريمة | جامعة تيزي وزو |
| د. أيت يوسف صبرينة | جامعة تيزي وزو |
| د. أيت شعلال الياس | جامعة تيزي وزو |
| د. حاتم مولود | جامعة تيزي وزو |
| د. أعراب كميلة | جامعة تيزي وزو |
| د. مزياني حميد | جامعة تيزي وزو |
| د. خليف ياسمين | جامعة تيزي وزو |
| د. زياد محمد أنيس | جامعة تيزي وزو |
| د. زريول سعدية | جامعة تيزي وزو |
| ط. د بوعمرة عقبة | جامعة تيزي وزو |
| ط. د جلال إيمان | جامعة تيزي وزو |

# اللجنة التقنية للملتقى

1. نعار شابحة، الأمينة العامة لكلية الحقوق والعلوم السياسية.
2. مزاييركريمة، موظفة بمصلحة الإعلام الآلي.

وزارة التعليـم العـــالي والبحـــث العلمـــي

جـــامعة مولـــود معمـــري – تيـــزي وزو

كليـة الحقـوق والعلـوم السياسيـة

قسم الحقوق

برنامج الملتقى الوطني الموسوم بـ:

# تأثير التقدم التكنولوجي والعلمي على القاعدة القانونية في مجال الأعمال

## الأربعاء: 21 ماي 2025

## بداية من الساعة 08:30 صباحا

الجلسة الافتتاحية: من الساعة 08.30 الى 09.00 صباحا

رابط الجلسة: https://meet.google.com/sys-irfv-wrb

الافتتاح بالقرآن الكريم، النشيد الوطني

كلمة رئيسة اللجنة التنظيمية: د. نعار فتيحة

كلمة رئيسة الملتقى: أ.د إرزيل الكاهنة

كلمة رئيس اللجنة العلمية للملتقى وعميد كلية الحقوق والعلوم السياسية: أ.د إقلولي محمد

كلمة مدير الجامعة : أ. د بودة أحمد

والإعلان الرسمي عن افتتاح الملتقى

## الجلسة الأولى: من الساعة 09.00 إلى الساعة 11.00

رئيس الجلسة: أ.د بوبشير محند أمقران (جامعة تيزي وزو)

رابط الجلسة: https://meet.google.com/sys-irfv-wrb

| الرقم | اللقب/ الاسم | العنوان | الجامعة/ المركز الجامعي | التوقيت: 10 دقائق لكل متدخل |
|---|---|---|---|---|
| 01 | أ.د ارزيل الكاهنة | التلازم القائم بين التقدم التكنولوجي والعلمي ومجال الأعمال | جامعة تيزي وزو | 10 دقائق |
| 02 | أ.د. إقلولي محمد | تكنولوجيا الإعلام والاتصال دعامة للاقتصاد الوطني | جامعة تيزي وزو | 10 دقائق |
| 03 | أ.د سعيداني/ لوناسي ججيقة | ملائمة المنظومة القانونية المؤطرة لمجال الأعمال لمتطلبات التطور التكنولوجي | جامعة تيزي زو | 10 دقائق |
| 04 | أ.د إقلولي/ ولدرابح صافية | انعكاسات الذكاء الاصطناعي في المؤسسة الاقتصادية | جامعة تيزي وزو | 10 دقائق |
| 05 | **د. عاشوري وهيبة** | قدرة القانون على استيعاب التكنولوجيا وتأطيرها | جامعة التكوين المتواصل ديدوش مراد مركز سطيف | 10 دقائق |
| 06 | د. مجدوب نوال | تأثير التكنولوجيا على القاعدة القانونية في مجال الأعمال | المركز الجامعي مغنية | 10 دقائق |
| 07 | د. مواسي العلجة | **خصائص القاعدة القانونية في مواجهة التغيرات الرقمية في بيئة الأعمال** | جامعة تيزي وزو | 10 دقائق |
| 08 | أ.د. كريم كريمة | **صناعة التشريع، ودور الذكاء الاصطناعي في تنظيم قطاع الأعمال".** | جامعة سيدي بلعباس | 10 دقائق |
| 09 | أ. هيثم بشير<br>أ. د مقدم توفيق | دور التحول الرقمي في إعادة صياغة القواعد القانونية للأعمال: بين الضرورة والتحدي | جامعة سيدي بلعباس | 10 دقائق |
| 10 | أ.د. أغليس بوزيد | تأثير التقدم العلمي والتكنولوجي على قواعد الإثبات في مجال | جامعة بجاية | 10 دقائق |

| | | | |
|---|---|---|---|
| | | الأعمال | |
| 11 | د.محالبي مراد | آثار التقدم التكنولوجي على ترقية المنافسة الحرة في الصفقات العمومية | جامعة تيزي وزو | 10 |
| 12 | مسعود ياسين | الوكيل الذكي والعقود الإلكترونية: تحديات وآفاق قانونية | محامي لدى مجلس منظمة المحاميين لتيزي وزو | 10 |

الجلسة الثانية: من الساعة 11.00 إلى الساعة 13.00

رئيس الجلسة: أ.د سعد الدين أمحمد (جامعة تيزي وزو)

رابط الجلسة: https://meet.google.com/sys-irfv-wrb

| الرقم | اللقب/ الاسم | العنوان | الجامعة/ الهيئة | التوقيت: 10 دقائق لكل متدخل |
|---|---|---|---|---|
| 01 | السيد شلول لوناس | رقمنة مهام المركز الوطني للسجل التجاري | مدير المركز الوطني للسجل التجاري لولاية تيزي وزو | 10 دقائق |
| 02 | أ.د. حسان نادية | تأطير العقود الذكية للبوكشين بين الضرورة الاقتصادية والصعوبة القانونية | جامعة تيزي وزو | 10 دقائق |
| 03 | د. بوفامة سميرة | التحول الرقمي وتأثيره على حماية الابتكارات الصناعية | جامعة قسنطينة | 10 دقائق |
| 04 | أ.د. تيزا / حسين نوارة | عن علاقة التأثير والتأثر بين التقدم العلمي والتكنولوجي وقواعد الاستثمار الأجنبي | جامعة تيزي وزو | 10 دقائق |
| 05 | أ. د. قبايلي طيب | **رقمنة قطاع الاستثمار في القانون الجزائري** | جامعة بجاية | 10 دقائق |
| 06 | أ.د. ڤاشي علال | تأثير التقدم العلمي والتكنولوجي على القاعدة القانونية في مجال الخدمات المصرفية | جامعة البليدة 2 | 10 دقائق |
| 07 | د. إفرشاح فاطمة | استحداث البنوك الرقمية في المنظومة المصرفية الجزائرية: بين الحتمية والمأمول | جامعة تيزي وزو | 10 دقائق |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| 08 | أ.د. كايس شريف | **تأثير ظاهرة تقنينية القانون على الدور الضبطي للدولة في المجال الاقتصادي** | جامعة تيزي وزو | 10 دقائق |
| 09 | أ.د. مختور دليلة | تأثير التقدم التكنولوجي على شرط القصر في عقود التوزيع | جامعة تيزي وزو | 10 دقائق |
| 10 | أ. د. سعد الدين أمحمد | **القانون الواجب التطبيق على عقد الأعمال الإلكتروني (دراسة تحليلية على ضوء أحكام القانون رقم 18-05 والأمر رقم 75-58).** | جامعة تيزي وزو | 10 دقائق |
| 11 | أ.د. حمادوش أنيسة | أثر التطور التكنولوجي على مفهوم القاعدة التجارية: من القاعدة التجارية المادية إلى القاعدة التجارية الإلكترونية | جامعة تيزي وزو | 10 دقائق |
| 12 | أ.د. بن حملة سامي | أثر التحول الرقمي على قواعد المنافسة: بين المظاهر والتحديات؟ | جامعة قسنطينة | 10 دقائق |

مناقشة عامة: 13.00 ----- 13.15.

فترة غذاء

الجلسة الثالثة: من الساعة 14.00 إلى الساعة 16.20

رئيسة الجلسة: أ.د أيت وازو زاينة (جامعة تيزي وزو)

رابط الجلسة: https://meet.google.com/sys-irfv-wrb

| الرقم | اللقب/ الاسم | العنوان | الجامعة/المركز الجامعي | التوقيت: 10 دقائق لكل متدخل |
|---|---|---|---|---|
| 01 | أ.د أيت وازو زاينة | La gouvernance économique face à l'émergence de l'intelligence artificielle | جامعة تيزي وزو | 10 دقائق |
| 02 | د. عبد الله ليندة | الأمن القانوني في مواجهة رقمنة القطاع المصرفي: العملات الرقمية نموذجا | جامعة جيجل | 10 دقائق |
| 03 | أ. د. حمليل نوارة | استيعاب تشريعات السوق المالية لتكنولوجيات التمويل التشاركي: crowdfunding في | جامعة تيزي وزو | 10 دقائق |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| | | بورصة الجزائر نموذجا | | |
| 04 | أ.د.جلال مسعد / محتوت | أثر التحول التكنولوجي على قواعد قانون المنافسة | جامعة تيزي وزو | 10 دقائق |
| 05 | أ. د. سي يوسف/ كجار زاهية حورية | مخاطر التقدم العلمي (الموازنة بين حماية المستهلك وتعزيز الابتكار) | جامعة تيزي وزو | 10 دقائق |
| 06 | أ.د صبايحي ربيعة<br>د. مومو نادية | التحول الرقمي في بيئة الأعمال: بين الضرورة والمخاطر | جامعة تيزي وزو | 10 دقائق |
| 07 | أ.د شيخ ناجية | دور التقدم التكنولوجي في تعزيز نمو المؤسسات الناشئة | جامعة تيزي وزو | 10 دقائق |
| 08 | د. موزاوي علي | **أثر التقدم العلمي والتكنولوجي على نمط العمل في المؤسسات الاقتصادية** | جامعة تيزي وزو | 10 دقائق |
| 09 | أ.د. كسال سامية | الإشكالات القانونية لإبرام العقود الذكية التجارية عبر تقنية "بلوك تشين | جامعة تيزي وزو | 10 دقائق |
| 10 | د. لعباني نهال مريم<br>د. دربال محمد زهير | آليات مكافحة الجريمة الالكترونية الاقتصادية في ظل التشريع الجزائري | المركز الجامعي النعامة | 10 دقائق |
| 11 | أ.د تاجر محمد | المعالجة القضائية للجرائم المستحدثة في مجال الأعمال | جامعة تيزي وزو | 10 دقائق |
| 12 | د. الأخضر مبدوعة | تأثير التحول الرقمي على نطاق التجريم والعقاب في مجال الأعمال | جامعة بومرداس | 10 دقائق |
| 13 | أ.د. فتحي وردية | الحماية الجزائية للمعطيات الشخصية للمتعاملين في ظل التحول التكنولوجي | جامعة تيزي وزو | 10 دقائق |
| 14 | د. بلجودي أحلام | تأثير استخدام التكنولوجيا على الجرائم المالية: بين أساليب التعدي وآليات التصدي | جامعة جيجل | 10 دقائق |

**مناقشة عامة: 16.20 ----- 16.35 .**

## جلسة اختتام الملتقى: قراءة التوصيات، الختام

وزارة التعليـم العـــالي والبحـــث العلمـــي

جـــامعة مولـــود معمـــري – تيـــزي وزو

كليـة الحقـوق والعلـوم السياسيـة

قسم الحقوق

برنامج الملتقى الوطني، الموسوم بـ:

## تأثير التقدم التكنولوجي والعلمي على القاعدة القانونية في مجال الأعمال

الأربعاء: 21 ماي 2025

برنامج الورشات:

الورشة الأولى: من الساعة 09.00 إلى الساعة 11.00 صباحا

رئيسة الجلسة: أ. د أوباية مليكة (جامعة تيزي وزو)

رابط الجلسة: https://meet.google.com/qsu-ijtw-cmp

| الرقم | اللقب/ الاسم | العنـــوان | الجامعـــة | التوقيت: 10 دقائق لكل متدخل |
|---|---|---|---|---|
| 01 | أ.د. حساين سامية | العقود الذكية في مجال الأعمال: مدى استجابة القاعدة القانونية للتعامل معها | جامعة بومرداس | 10 دقائق |
| 02 | د. أعراب كميلة | ضرورة مواكبة القانون البحري الجزائري للتطورات التكنولوجية | جامعة تيزي وزو | 10 دقائق |
| 03 | د. زاوشي صورية<br>د. مريم برقوك | دور المقترب الوظيفي في العملية التكاملية لثنائية التقدم التكنولوجي – العلمي والمجال التشريعي للأعمال | جامعة الجزائر 3 | 10 دقائق |
| 04 | د. القبي حفيظة | النظام المعلوماتي الجديد للجمارك: نحو تكريس إدارة جمركية رقمية تواكب التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال | جامعة تيزي وزو | 10 دقائق |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| 05 | د. زروقي بوزناد | إعادة النظر في القاعدة القانونية لعقود الأعمال في ضوء القانون الجزائري في ظل تأثير الرقمنة - العقود الذكية والذكاء الإصطناعي | جامعة وهران 2 | 10 دقائق |
| 06 | د . عمورة عيسى | تحديات قانون المنافسة في مسايرة تطور الذكاء الاصطناعي | جامعة تيزي وزو | 10 دقائق |
| 07 | د. مفيصل يوسف<br>د. العمري خالد | **القانون والميتافيرس: توازن الابتكاروالعدالة** | المركز الجامعي الشيخ أمواد بن مختار – إليزي | 10 دقائق |
| 08 | أ .د. أوباية مليكة<br>ط. د بشوش نورية | المنصة الرقمية أداة لتجسيد الرقمنة في مجال الاستثمار | جامعة تيزي وزو | 10 دقائق |
| 09 | أ..د. دموش حكيمة | تاثر القطاع البنكي بالتطور التكنولوجي: البنوك الالكترونية والنقود الالكترونية نموذجا | جامعة بجاية | 10 دقائق |
| 10 | د. شيخ نبيلة | Les nouvelles technologies de l'information et de communication comme levier de croissance pour les entreprises algériennes : entre opportunités d'innovation et défis structurels. | جامعة تيزي وزو | 10 دقائق |
| 11 | ط. د إقلولي فيصل | جرائم الأعمال في البيئة الرقمية- التجارة الالكترونية نموذجا | جامعة تيزي وزو | 10 دقائق |
| 12 | د. شريفي ويزة | **والتحديات التي يواجهها في الجز ائر العقد الإلكتروني بين الإطارالقانوني** | جامعة تيزي وزو | 10 دقائق |
| 13 | ط.د عزوز كريمة | تأثير الذكاء الاصطناعي على قانون المنافسة: تحديات قانونية في ظل التحولات الرقمية | جامعة قسنطينة | 10 دقائق |

## الورشة الثانية: من الساعة 09.00 إلى الساعة 11.00 صباحا

رئيس الجلسة: د. زرورو ناصر (جامعة تيزي وزو)

رابط الجلسة: https://meet.google.com/rho-odqz-ikd

| الرقم | اللقب/ الاسم | العنـــوان | الجامعة/ المركز الجامعي | التوقيت: 10 دقائق لكل متدخل |
|---|---|---|---|---|
| 01 | د. فاروق عريشة | إنعكاسات التطور التكنولوجي على مفهوم الشخصية القانونية من منظور قوانين الملكية الفكرية | المركز الجامعي الشيخ أمواد بن مختار – إليزي | 10 دقائق |
| 02 | د. نعار فتيحة | Le droit des affaires a l'ère de l'intelligence artificielle : implication juridiques | جامعة تيزي وزو | 10 دقائق |
| 03 | ط. د . بوعمرة عقبة<br>ط. د. مبرك عبدالقادر | التكنولوجيا والقانون: ضرورة لتحديث القاعدة القانونية في مجال الأعمال | جامعة تيزي وزو | 10 دقائق |
| 04 | ط.د طوبال ليندة | نحو مواءمة القاعدة القانونية مع متطلبات التقدم العلمي في مجال الأعمال | جامعة تيزي وزو | 10 دقائق |
| 05 | د. بن قراش كلثوم | تأثير التقدم العلمي والتكنولوجي على القاعدة القانونية في المجال المصرفي: البنوك الرقمية نموذجا. | جامعة سيدي بلعباس | 10 دقائق |
| 06 | أ. بوجريو ياسمين | دور التكنولوجيا المعلوماتية في تعزيز التنافسية في مجال الصفقات العمومية | جامعة جيجل | 10 دقائق |
| 07 | د. أيت مولود سامية | **الحاجة إلى إطار قانوني خاص لمواجهة ظاهرة التجسس الصناعي في مجال الأعمال** | جامعة تيزي وزو | 10 دقائق |
| 08 | د. قوسم غالية | **التواطؤ الرقمي باستخدام الخوارزميات وقانون المنافسة الجزائري** | جامعة تيزي وزو | 10 دقائق |
| 09 | د. بليدي سميرة | طبيعة العقوبة في ظل القانون الجنائي للأعمال في البيئة الإلكترونية | جامعة عين تموشنت | 10 دقائق |
| 10 | أ.د. دخلافي سفيان | أثر التقدم التكنولوجي على مناخ الأعمال | جامعة تيزي وزو | 10 دقائق |
| 11 | د. زرورو ناصر | **انعكاسات الذكاء الاصطناعي على القانون الجنائي للأعمال** | جامعة تيزي وزو | 10 دقائق |
| 12 | أ.د. قلي أحمد | تصدي المشرع الجزائري للجرائم الإلكترونية في مجال الأعمال | **جامعة تيزي وزو** | 10 دقائق |

الورشة الثالثة: من الساعة 09.00 إلى الساعة 11.00

رئيس الجلسة: د . حاتم مولود (جامعة تيزي وزو)

رابط الجلسة: https://meet.google.com/ojc-vdcx-hde

| الرقم | اللقب/ الاسم | العنـــوان | الجامعـــة | التوقيت: 10 دقائق لكل متدخل |
|---|---|---|---|---|
| 01 | د. لحراري/ شالح ويزة | الدفع الالكتروني كمظهر من مظاهر التكنولوجيا المالية | جامعة تيزي وزو | 10 دقائق |
| 02 | د. دحماني فريدة | المنصة الرقمية للمستثمر: آلية لتحقيق بيئة رقمية أكثر جاذبية للاستثمارات | جامعة تيزي وزو | 10 دقائق |
| 03 | **ط. د عبد النورعبد الحق**<br>**د. عمرحماس** | **تأثيرات الذكاء الاصطناعي على العملية التعاقدية التجارية** | المركز الجامعي مغنية | 10 دقائق |
| 04 | -ط.د. سعيداني عبد النور<br>-أ.د. بومحراث ليندة | صور استخدام الذكاء الاصطناعي في العقود التجارية: العقود الذكية والوكيل الذكي نموذجا | جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية- قسنطينة | 10 دقائق |
| 05 | د. تدريست كريمة | القواعد الإجرائية لممارسة نشاط البنك الرقمي | جامعة تيزي وزو | 10 دقائق |
| 06 | د. بوالخضرة نورة | البنوك الرقمية في الجزائر: من أجل بيئة أعمال أفضل | جامعة جيجل | 10 دقائق |
| 07 | د. بوخرس بلعيد<br>د. عباشي كريمة | رقمنة قطاع الاستثمار: المزايا والتحديات | جامعة تيزي وزو | 10 دقائق |
| 08 | د. أرتباس نذير | **الحماية الجزائية للمعلوماتية من خلال النصوص المستحدثة** | جامعة تيزي وزو | 10 دقائق |
| 09 | د. حاتم مولود | التوثيق الالكتروني دعامة للتحول الرقمي في المجال القانوني | جامعة تيزي وزو | 10 دقائق |
| 10 | أ.د. حابت آمال | الأمن القانوني لقانون الأعمال في ظل التطور التكنولوجي السريع | جامعة تيزي وزو | 10 دقائق |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| 11 | د. ايت شعلال الياس | **التجسس الإلكتروني على الشركات باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي: تهديد تجديد لأمن الشركات التجارية** | جامعة تيزي وزو | 10 دقائق |

الورشة الرابعة: من الساعة 09.00 إلى الساعة 11.00

رئيس الجلسة: د. براهيمي صفيان (جامعة تيزي وزو)

رابط الجلسة: https://meet.google.com/fer-rgux-xpy

| الرقم | اللقب/ الاسم | العنوان | الجامعة | التوقيت: 10 دقائق لكل متدخل |
|---|---|---|---|---|
| 01 | د. بلمهوب عبد الناصر | **التحديات التشريعية للعقود الذكية في مجال قانون الأعمال** | جامعة تيزي وزو | 10 دقائق |
| 02 | د. أيت يوسف/ بن عمارة صبرينة | التجارة الدولية والذكاء الاصطناعي. | جامعة تيزي وزو | 10 دقائق |
| 03 | د. ماديو ليلى | **استخدام الذكاء الاصطناعي في مجال التحكيم التجاري الدولي** | جامعة تيزي وزو | 10 دقائق |
| 04 | د. براهيمي صفيان | التحكيم الإلكتروني كأداة لتسوية نزاعات التجارة الدولية | جامعة تيزي وزو | 10 دقائق |
| 05 | ط. د لونيس إسماعيل | الشخصية القانونية لأنظمة الذكاء الاصطناعي: بين الرفض والتأييد | جامعة تيزي وزو | 10 دقائق |
| 06 | د. قادري طارق | أثر استخدام التكنولوجيا في إبرام العقود التجارية الالكترونية | جامعة تيزي وزو | 10 دقائق |
| 07 | د. سعيداني فايزة<br>أ.د جبارة نورة | التطورات التكنولوجية وأثرها في التشريع المصرفي: تحديات ومقاربات قانونية | جامعة بومرداس | 10 دقائق |
| 09 | ط. د بوزيدي إيمان | دور الفاتورة الإلكترونية في عقود الأعمال | جامعة تيزي وزو | 10 دقائق |
| 10 | د. عبد اللالي سميرة | حماية العلامات التجارية عبر شبكة الأنترنيت من الاعتداء عليها من أسماء النطاق | جامعة بومرداس | 10 دقائق |
| 11 | د. أورمضيني ليندة | **حماية المعطيات الشخصية في مجال الأعمال** | جامعة تيزي وزو | 10 دقائق |

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
تأثير التقدم التكنولوجي والعلمي على القاعدة القانونية
في مجال الأعمال
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الأربعاء 21 ماي 2025

# التلازم القائم بين التقدم العلمي والتكنولوجي ومجال الأعمال

أ.د. إرزيل الكاهنة
جامعة مولود معمري - تيزي وزو

# التلازم القائم بين التقدم العلمي والتكنولوجي ومجال الأعمال

**أ.د. إرزيل الكاهنة**

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

**ملخص:**

عرفت البشرية ومازالت تعرف تطورا تكنولوجيا وعلميا كبيرا في جميع المجالات، إذ أصبح العلم والتكنولوجيا الإخطبوط المتغلغل في البشرية وبشكل رهيب لا رجعة فيه.

ويقصد من الناحية الاصطلاحية بالتقدم العلمي والتكنولوجي الرد على المشاكل والانشغالات التي تعيق الإنسان بشكل عام بالبحث عن السبل والأساليب العلمية والتكنولوجية الممكنة. أي تذليل الصعاب التي تواجه الإنسان من حيث السرعة في إيجاد الحلول ربحا للوقت والتكاليف وتأمين حياة أكثر رفاهية ورخاء. وهو الأمر الذي يفسر جملة الاختراعات والتقنيات التي ظهرت بشكل مفاجئ في العالم مما سهل أساليب التعامل وتنفيذ المعاملات.

بهذا أصبح التقدم العلمي والتكنولوجي جزء بارز لا يتجزأ من حياة الإنسان في جميع مظاهره سواء كانت اجتماعية أو ثقافية أو اقتصادية من حيث الولوج إلى عالم تقني مبرمج ما جعل الإنسان مضطر إلى استيعابها والتأقلم معها، هذا من جهة. من جهة أخرى، يعتبر مجال الأعمال من المجالات التي لم تسلم من مسار تطبيق التقدم العلمي والتكنولوجي بحكم خصوصيته التي تعتمد هي الأخرى على السرعة والمرونة. ما يبرز إمكانية التلازم والتلاؤم الذي قد ينشأ بينهما .

في هذا المقام نطرح إشكالية أساسية تتمحور حول: هل يمكن الجزم بأن التقدم العلمي والتكنولوجي ومجال الأعمال معاملين قائمين يمكن ان يتماشيا مع بعضهما؟

في سبيل الإجابة على هذا التساؤل لابد وضع خطة تتمحور حول:

أولا: تحديد طبيعة العلاقة بين مجال الأعمال والتقدم العلمي والتكنولوجي.

ثانيا: تأثير التقدم العلمي والتكنولوجي على مجال الأعمال.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
تأثير التقدم التكنولوجي والعلمي على القاعدة القانونية
في مجال الأعمال
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الأربعاء 21 ماي 2025

# تكنولوجيا الإعلام و الاتصال دعامة للاقتصاد الوطني

أ.د. إقلولي محمد
جامعة مولود معمري - تيزي وزو

# تكنولوجيا الإعلام و الاتصال دعامة للاقتصاد الوطني

**أ.د. إقلولي محمد**

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

البريد الالكتروني: iglouli_mohamed@hotmail.fr

**ملخص:**

مما لا شك فيه أن العالم يعرف في الوقت الراهن تحولات اقتصادية عميقة تتسم بالانتقال إلى عهد جديد يرتكز على الاستثمار في المعرفة والمعلومات، مستعملاً آليات تجاوزت تلك التي كانت تعتمد على التجهيزات والمعدات. في هذا الإطار، نسجل تزايد الاهتمام بتكنولوجيا الإعلام والاتصال واقتصاد المعرفة اللذين يعطيان آفاقاً تكنولوجية واقتصادية هامة.

تساهم تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحقيق التنمية المستدامة من خلال توفير حلول ابتكارية لمختلف التحديات الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك البيئية، التي تستلزم على الدول، وخاصة النامية منها، الاستثمار فيها لتحقيق أهدافها التنموية من خلال استعمال واستغلال مختلف الوسائط الإلكترونية في علاقاتها الاقتصادية، الأمر الذي يكون له تأثير إيجابي كبير على الاقتصاد، ويظهر ذلك في زيادة الإنتاجية، كما يؤدي تسهيل المعاملات التجارية إلى خلق فرص عمل جديدة وتطوير مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي، ويتحقق ذلك بالاعتماد على الذكاء الاصطناعي وتوفير منصات التجارة الإلكترونية والخدمات الرقمية التي أصبحت المحرك الرئيسي للاقتصاد.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
تأثير التقدم التكنولوجي والعلمي على القاعدة القانونية
في مجال الأعمال
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الأربعاء 21 ماي 2025

# ملائمة المنظومة القانونية المؤطرة لمجال الأعمال لمتطلبات التطور التكنولوجي

أ.د سعيداني لوناسي ججيقة
جامعة مولود معمري - تيزي وزو

# ملائمة المنظومة القانونية المؤطرة لمجال الأعمال لمتطلبات التطور التكنولوجي

**أ.د سعيداني لوناسي ججيقة**

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

البريد الإلكتروني: djedjigalounaci@yahoo.fr

**ملخص:**

إن القاعدة القانونية وليدة الواقع الاجتماعي، السياسي الاقتصادي والثقافي للمجتمع، تتفاعل معه تطورا وثباتا إيجابا وسلبا، غير أن هذه المسلمات لم تعد الفاعل المؤثر الوحيد في إنشاء القاعدة القانونية، بل ظهرت قواعد كثيرة أصبحت تلعب دور المحرك في بلورة النصوص القانونية، وعلى رأسها التطور العلمي والتكنولوجي، الذي يتميز بالعدد الغزير من المعلومات والمصطلحات العلمية والتقنية، الأمر الذي أدى إلى ظهور فروع جديدة للقانون، يتجاوز التقسيم التقليدي للقانون.

كما أدى التطور التكنولوجي إلى ظهور مفاهيم تكنو قانونية والذي أدى إلى إعادة تعريف القاعدة القانونية، لذا نتساءل عن مدى ملائمة المنظومة القانونية المؤطرة لمجال الأعمال لمتطلبات هذا التطور التكنولوجي؟

الإجابة على هذه الإشكالية يكون وفق محورين:

1. أثر التطور التكنولوجي على تعريف وتحديد القاعدة القانونية.
2. مواكبة المنظومة القانونية الجزائرية لتحديات التطور التكنولوجي.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
تأثير التقدم التكنولوجي والعلمي على القاعدة القانونية
في مجال الأعمال
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الأربعاء 21 ماي 2025

# انعكاسات الذكاء الاصطناعي في المؤسسة الاقتصادية

أ.د إقلولي ولد رابح صافية
جامعة مولود معمري - تيزي وزو

# انعكاسات الذكاء الاصطناعي في المؤسسة الاقتصادية

**أ.د إقلولي ولد رابح صافية**

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

البريد الالكتروني: safia.iglouli24@gmail.com

**ملخص:**

تعد دراسة انعكاسات استخدام الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الاقتصادية أمراً ضرورياً لفهم كيفية استجابة هذه المؤسسات لمتطلبات التطور التكنولوجي المتسارع، خاصة في ظل بروز الاقتصاد الرقمي الذي يركز على التكنولوجيا كعامل أساسي لتحقيق النمو والازدهار الاقتصادي. إذ أصبح الذكاء الاصطناعي أداة محورية تُسهم في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية وزيادة إنتاجيتها، مما يعزز من قدرتها التنافسية في الأسواق المحلية والعالمية. كما يلعب الذكاء الاصطناعي دوراً حيوياً في تمكين المؤسسات من مواجهة التحديات المعقدة والمتغيرة في العصر الرقمي، من خلال تحسين عمليات اتخاذ القرار، وتطوير الخدمات والمنتجات، وتحقيق كفاءة أكبر في إدارة الموارد. لذلك، يثار السؤال المركزي: هل يمكن للذكاء الاصطناعي أن يكون أداة حاسمة في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية وتمكينها من التكيف مع متطلبات العصر الرقمي وتحقيق التنمية المستدامة؟ دراسة هذه الجوانب تفتح آفاقاً واسعة لفهم الفرص والمخاطر المرتبطة بتوظيف الذكاء الاصطناعي في القطاع الاقتصادي، وتساعد على رسم استراتيجيات مبتكرة لدعم التحول الرقمي وتعزيز النمو الاقتصادي المستقبلي.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
تأثير التقدم التكنولوجي والعلمي على القاعدة القانونية
في مجال الأعمال
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الأربعاء 21 ماي 2025

# قدرة القانون على استيعاب التكنولوجيا وتأطيرها

د. عاشوري وهيبة
جامعة التكوين المتواصل ديدوش مراد مركز سطيف

# قدرة القانون على استيعاب التكنولوجيا وتأطيرها

**عاشوري وهيبة**

جامعة التكوين المتواصل ديدوش مراد مركز سطيف

achouriwahiba19@gmail.com

**ملخص:**

إن نهوض أي مجتمع وتطوره يتطلب جملة من المقومات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية وغيرها من الجوانب التي تمس جوهر الحياة في ذلك المجتمع، وأن تحقيق النهوض في ذلك المجتمع وبما يرتبط بتلك الجوانب المختلفة انما يتطلب أن يؤطر بإطار قانوني يجعل منه واقعا قابلا للتنفيذ. فالتطورات التي شهدها العالم في السنوات الماضية عن تحديات وقضايا قانونية كثيرة، أصبحت تواجه الدولة المعاصرة، وهو ما يستوجب إجراء مراجعات علمية فاعلة ومؤثرة، تبحث عن الثغرات وأوجه القصور، وتقدم الحلول والاجتهادات الكفيلة بالمعالجة القانونية للاستجابة المستقبلية.

إذا فالتطور التكنولوجي له انعكاساته على مختلف القوانين؛ لذا فلابد للقوانين أن تسير باضطراد يواكب ذلك التطور التكنولوجي وإلا كانت قاصرة عن تنظيم الحياة في المجتمع بما يحقق الاستقرار والرفاهية فيه.

انطلاقا من هذا السياق نحاول طرح الإشكالية التالية: **كيف تتحقق الموازنة بين القانون والتكنولوجيا بما يحقق قدرة القانون على استيعاب التكنولوجيا وتأطيرها؟**

وفي محاولتنا الإحاطة بجوانب الموضوع سنحاول من خلال هذه الدراسة؛ تقسيم الورقة البحثية إلى المحاور التالية:

**المحور الأول:** الإطار المفاهيمي لكل من القانون والتكنولوجيا

**المحور الثاني:** جدلية القانون والتكنولوجيا

**المحور الثالث:** التحديات المتعلقة بالتطور التكنولوجي

**الكلمات المفتاحية:** القانون – التطور التكنولوجي – التقنيات الحديثة – التكنولوجيا الحديثة.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
تأثير التقدم التكنولوجي والعلمي على القاعدة القانونية
في مجال الأعمال
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الأربعاء 21 ماي 2025

# خصائص القاعدة القانونية في مواجهة التغيرات الرقمية في بيئة الأعمال

د. مواسي العلجة
جامعة مولود معمري - تيزي وزو

# خصائص القاعدة القانونية في مواجهة التغيرات الرقمية في بيئة الأعمال

**د. مواسي العلجة**

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

البريد الالكتروني: laldja.mouaci@ummto.dz

**ملخص:**

شهدت القاعدة القانونية، باعتبارها أداة لتنظيم العلاقات الاجتماعية والاقتصادية، تحوّلات جوهرية بفعل التطور التكنولوجي المتسارع الذي طال مختلف مجالات الحياة، وعلى رأسها ميدان الأعمال. فقد أصبحت التكنولوجيا الرقمية اليوم عاملًا مؤثرًا ليس فقط في تغيير طبيعة النشاطات الاقتصادية، بل أيضًا في إعادة تشكيل سمات القاعدة القانونية التقليدية التي كانت تقوم على الثبات، العمومية، والتجريد..

ومع صعود الاقتصاد الرقمي، العقود الذكية، والذكاء الاصطناعي، أصبح من الضروري أن تتكيف القاعدة القانونية مع بيئة جديدة تتسم بالتطور السريع، والتعقيد، والعولمة. هذا التحول فرض على المشرّع ومختلف الفاعلين القانونيين إعادة النظر في طريقة صياغة القواعد القانونية وخصائصها، حتى تضل قادرة على أداء وضيفتها في زمن تسيطر فيه التكنولوجيا على تفاصيل الحياة الإنسانية.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
تأثير التقدم التكنولوجي والعلمي على القاعدة القانونية
في مجال الأعمال
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الأربعاء 21 ماي 2025

# دور التحول الرقمي في إعادة صياغة القواعد القانونية للأعمال: بين الضرورة والتحدي

أ. هيثم بشير العجيل - أد. مقدم توفيق
جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس

# دور التحول الرقمي في إعادة صياغة القواعد القانونية للأعمال: بين الضرورة والتحدي

**أ. هيثم بشير العجيل - أد. مقدم توفيق**

جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس

haytam.alagel@gmail.com

**المستخلص:**

يشهد مجال الأعمال تحوّلًا جذريًا بفعل التقدم العلمي والتكنولوجي، حيث لم تعد الرقمنة مجرد أدوات مساعدة، بل أصبحت قوة دافعة تعيد تشكيل القواعد القانونية الناظمة للأنشطة التجارية والاقتصادية. تستعرض هذه الدراسة كيف ساهم التحول الرقمي في فرض أنماط جديدة من التعاقد، المعاملات المصرفية، والتجارة الإلكترونية، مما أدى إلى بروز تحديات قانونية عميقة تتطلب إعادة صياغة الإطار التشريعي التقليدي. من خلال تحليل العلاقة المتبادلة بين التكنولوجيا والقانون، ومناقشة النماذج التشريعية المقارنة، توصلنا إلى نتائج أبرزها أن القواعد القانونية الحالية تعاني من قصور واضح في مواكبة الواقع الرقمي، وأن التأخر في تعديلها يفتح المجال لفراغ قانوني واستفحال الجرائم الإلكترونية، وهو ما يفرض على المشرّع التدخل العاجل لإرساء توازن بين حماية الحقوق وتشجيع الابتكار. وعلى ضوء هذه النتائج نوصي بضرورة الإسراع في سن تشريعات متخصصة تنظم الاقتصاد الرقمي، وإنشاء هيئات تنظيمية مستقلة لضبط المعاملات الرقمية ومكافحة الانتهاكات القانونية الجديدة، وذلك وفق الخطة المنهجية التالية:

**المبحث الأول: التحول الرقمي كضرورة لإعادة تشكيل القاعدة القانونية للأعمال.**

- **المطلب الأول:** التقدم التكنولوجي والعلمي كدافع قانوني للتجديد.
- **المطلب الثاني:** تجليات التحول الرقمي في النظام القانوني للأعمال.

**المبحث الثاني: إيجابيات التحول الرقمي وتحدياته القانونية.**

- **المطلب الأول:** الآثار الإيجابية للتقدم العلمي والتكنولوجي على القواعد القانونية.
- **المطلب الثاني:** التحديات القانونية الناجمة عن التحول الرقمي.

**الكلمات المفتاحية:** التحول الرقمي، القانون التجاري، الذكاء الاصطناعي، العقود الذكية، الجرائم الإلكترونية.

**Abstract:**

The business sector is undergoing a profound transformation driven by scientific and technological progress. Digitalization is no longer a mere set of supportive tools, but has become a driving force reshaping the legal rules governing commercial and economic activities. This study explores how digital transformation has introduced new forms of contracting, banking transactions, and e-commerce, which in turn have led to complex legal challenges that require a comprehensive revision of the traditional legal framework. Through analyzing the interrelationship between technology and law, and by discussing comparative legislative models, the study concludes that current legal rules suffer from a clear inability to keep pace with the digital reality. The delay in adapting these rules creates a legal vacuum and exacerbates cybercrimes. This compels legislators to intervene promptly in order to establish a balance between rights protection and innovation encouragement. Based on these findings, the study recommends expediting the enactment of specialized legislation to regulate the digital economy and establishing independent regulatory bodies to monitor digital transactions and combat emerging legal violations, according to the following methodological structure:

**Keywords:** Digital transformation, commercial law, artificial intelligence, smart contracts, cybercrime.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
تأثير التقدم التكنولوجي والعلمي على القاعدة القانونية
في مجال الأعمال
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الأربعاء 21 ماي 2025

# تأطير العقود الذكية للبوكشين بين الضرورة الاقتصادية والصعوبة القانونية

أ.د. حسان نادية
جامعة مولود معمري - تيزي وزو

# تأطير العقود الذكية للبوكشين بين الضرورة الاقتصادية والصعوبة القانونية

**أ.د. حسان نادية**

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

العنوان الالكتروني: nadia.hacene@ummto.dz

**ملخص:**

وضع التطور العلمي والتكنولوجي، الذي عرفته البشرية بعد الثورة الصناعية الثالثة، القانون أمام تحديات صعبة لاستقبال المعارف التكنولوجية الجديدة وتأطير استعمالها. ولأن من أهم ميزات هذا التطور السرعة عانت العديد من الدول لوضع قواعد قانونية منذ الثورة الصناعية الرابعة المعروفة بـ"الثورة الرقمية" لتأطير استعمال الفضاء السيبيرياني (من حواسيب وشبكة إنترنت) فظهر القانون السيبيرياني، الذي لم يؤطر بعد كلّ المجالات حتى فرض الذكاء الاصطناعي نفسه كمجال جديد يحتاج استعماله إلى التنظيم.

وكمثال لذلك ظهور العقود الذكية للبلوكشين Les contrats intelligents de Blockchain التي اعتبرت ثورة بحد ذاتها في مجال التعاقد في مجال الأعمال. فهي تعتمد على تقنية البلوكشين التي تضمن لها الأمان والتنفيذ التلقائي دون تدخل وسطاء. فتقوم المنظومة المعلوماتية للمؤسسة الاقتصادية بالتحقق من الشروط وبمجرد استيفائها يتم تنفيذ العقد.

لكن تبقى هذه العقود تعاني من وجود فراغ قانوني. لذا أرادنا أن نساهم في هذا الملتقى بمداخلة للتعريف بهذه العقود التي أصبحت منتشرة وينتظر انتشارها أكثر لأنها ضرورة اقتصادية فنتساءل حول مدى قدرة القانون على استيعابها خاصة وأن القواعد الكلاسيكية لم تعد ملائمة لها ومن ثمة ضرورة وضع إطار قانوني لها في كلّ الدول للاعتراف بها أو على المستوى الدولي لتوحيد استعمالها.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
تأثير التقدم التكنولوجي والعلمي على القاعدة القانونية
في مجال الأعمال
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الأربعاء 21 ماي 2025

# التحول الرقمي وتأثيره على حماية الابتكارات الصناعية

د. بوفامة سميرة
جامعة قسنطينة 1 الاخوة منتوري

# التحول الرقمي وتأثيره على حماية الابتكارات الصناعية

**د. بوفامة سميرة**

جامعة قسنطينة 1 الاخوة منتوري

bou.samira25@gmail.com

**الملخص**

في ظل التحول الرقمي المتسارع، أصبحت الابتكارات الصناعية الرقمية عنصرًا حاسمًا في تعزيز التنافسية الاقتصادية وتحقيق التنمية المستدامة. إلا أن هذا التطور التقني يطرح تحديات قانونية جديدة، خاصة فيما يتعلق بحماية حقوق المبتكرين في بيئة رقمية تتسم بسهولة النسخ والانتشار عبر الحدود.

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل الإطار القانوني لحماية الابتكارات الصناعية في الفضاء الرقمي، مع التركيز على التشريعات الجزائرية، ومقارنتها بالتجربتين الفرنسية والإماراتية. يهدف البحث إلى إبراز نقاط القوة والقصور في كل نظام قانوني، وتقديم توصيات لتعزيز الحماية القانونية للابتكارات الصناعية في البيئة الرقمية.

**الكلمات المفتاحية:** ابتكار، حماية قانونية، فضاء رقمي، ملكية صناعية

**Abstract**

In the context of rapid digital transformation, digital industrial innovations have become a critical factor in enhancing economic competitiveness and achieving sustainable development. However, this technological advancement presents new legal challenges, particularly regarding the protection of innovators' rights in a digital environment characterized by the ease of copying and cross-border dissemination.

This study aims to analyze the legal framework for the protection of industrial innovations in the digital space, with a focus on Algerian legislation, while drawing comparisons with the French and Emirati experiences. The research seeks to highlight the strengths and shortcomings of each legal system and to provide recommendations for strengthening the legal protection of industrial innovations in the digital environment.

**Keywords:** Innovation, Legal Protection, Digital Space, Industrial Property

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
تأثير التقدم التكنولوجي والعلمي على القاعدة القانونية
في مجال الأعمال
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الأربعاء 21 ماي 2025

# عن علاقة التأثير والتأثر بين التقدم العلمي والتكنولوجي وقواعد الاستثمار الاجنبي

أ.د. نوارة حسين
جامعة مولود معمري – تيزي وزو

# عن علاقة التأثيروالتأثر بين التقدم العلمي والتكنولوجي وقواعد الاستثمار الاجنبي

**أ.د. نوارة حسين**

جامعة مولود معمري – تيزي وزو

**ملخص:**

يلعب التقدم العلمي والتكنولوجي دورا فعال في عملية التنمية الاقتصادية وله علاقة مباشرة بحالة بيئة الاعمال لا سيما بيئة الاستثمار الاجنبي. وهي علاقة تفاعلية يندمج فيها أثر التأثير والتأثر.

وما هو مفترض ومعلوم هو أنّ معظم الدول النامية كالجزائر اعتمدت بشكل كبير على الاستثمار الأجنبي المباشر لنقل التكنولوجيا وأحدث التطورات العلمية، بحيث بالإضافة للدور الاساسي الذي يلعبه الاستثمار الاجنبي في حل أزمة تمويل برامج التنمية الاقتصادية تم استخدامه كآلية لنقل التكنولوجيا الحديثة (الاليكترونية والرقمية...) وكذا استغلال الخبراء الأجانب لتنمية مهارات وقدرات العنصر البشري وإمداده بالمعرفة اللازمة لأداء المهام التطبيقية، وحاليا استغلال شركات الاستثمار الاجنبي لأحدث تقنيات الذكاء الاصطناعي بل وقد تأثرت قواعد قانون الاستثمار الاجنبي من جهتها بالتقدم العلمي والتكنولوجي وبتطبيقات تقنيات الذكاء الاصطناعي

من خلال هذه المداخلة نتساءل عن أبعاد تأثير التقدم العلمي والتكنولوجي على قواعد قانون الاستثمار الاجنبي والعلاقة القائمة بينهما؟

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
تأثير التقدم التكنولوجي والعلمي على القاعدة القانونية
في مجال الأعمال
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الأربعاء 21 ماي 2025

# رقمنة قطاع الاستثمار في القانون الجزائري

أ.د. قبايلي طيّب
جامعة عبد الرحمان ميرة - بجاية

# رقمنة قطاع الاستثمار في القانون الجزائري

أ.د. قبايلي طيّب

جامعة عبد الرحمان ميرة - بجاية

tayeb.kebaili@univ-bejaia.dz

**ملخص:**

عملت الدولة الجزائرية جاهدة منذ التسعينيات على جذب وترقية وتشجيع الاستثمارات بهدف الرفع من النمو الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل خارج المحروقات. في هذا الإطار، تم إصدار قوانين عدة معاقبة تنظم عملية الاستثمار، إلاّ أنها لم تحقق الغرض المنشود، ويعود السبب في ذلك إلى ما تعلق بثقل الإجراءات الإدارية والبيروقراطية الملازمة للعملية الاستثمارية .

لقد أصدر المشرع الجزائري القانون رقم 22-18، يتعلق بالاستثمار لوضع قواعد جديدة تهدف إلى سدّ الثغرات التي تعرفها المنظومة القانونية في مجال الأعمال وتحسين مناخ الاستثمار في الجزائر، خاصة فيما يخصّ مواكبة التقدّم العلمي والتكنولوجي في تحقيق التنمية الاقتصادية وتشجيع المستثمرين. في هذا الصدد، تم إنشاء المنصة الرقمية للاستثمار ووضعها تحت إشراف الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار لتحقيق الأهداف المعلنة والمتمثلة في تجسيد وسيلة تكنولوجية فعّالة لتعزيز الشفافية وتحقيق الثقة بين المستثمرين والدولة المضيفة.

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في قدرة القواعد القانونية التي أفرزها النص القانوني الجديد للاستثمار في توفير بيئة قانونية ملائمة قادرة على جلب الاستثمار، موضحا أهمية المنصة الرقمية للمستثمر كنموذج عن رقمنة قطاع الاستثمار، فضلا عن بيان التحدّيات والصعوبات التي قد تعتري هذه العملية.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
تأثير التقدم التكنولوجي والعلمي على القاعدة القانونية
في مجال الأعمال
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الأربعاء 21 ماي 2025

# تأثير التقدم العلمي والتكنولوجي على القاعدة القانونية في مجال الخدمات المصرفية الإلكترونية

أ.د. قاشي علال
جامعة البليدة 2 – لونيسي علي

# تأثير التقدم العلمي والتكنولوجي على القاعدة القانونية في مجال الخدمات المصرفية الإلكترونية

**أ.د. ڤاشي علال**

جامعة البليدة 2 – لونيسي علي

**الملخص**

تسعى البنوك كغيرها من القطاعات الأخرى إلى الاستفادة من التقنيات العلمية والتكنولوجية الحديثة في تقديم مختلف خدماتها لعملائها، نتيجة المزايا الحاصلة عند تقديم خدمات مصرفية إلكترونية وهنا لا بد على المشرع أن يتدخل بوضع قواعد قانونية ضابطة لهذا النوع الجديد من الخدمات المصرفية التي تحيطها العديد من المخاطر.

إن الاعتراف التشريعي للبنوك بممارسة خدمات إلكترونية يتطلب وضع قواعد قانونية تعزز الثقة في نفوس العملاء، من خلال تضمين الوسائل التكنولوجية في نطاق الأنشطة التجارية وإدخال استعمال وسائل الدفع الإلكتروني من خلال التنصيص عليها في القواعد العامة والخاصة (قانون النقد والقرض، قانون التوقيع والتصديق الإلكترونيين، قانون حماية المعطيات الشخصية، قانون التجارة الإلكترونية، وأنظمة بنك الجزائر والتعليمات).

هذا ما يشكل تأطيرا صريحا للخدمات المصرفية الإلكترونية واستعمال وسائل تكنولوجية من طرف البنوك لتقديم هذه الخدمات، مع الإشارة إلى أن مختلف التطورات العلمية والتكنولوجية قد ساهمت في بلورة قواعد قانونية جديدة تتماشى مع المستجدات الحاصلة من خلال علاقة الأثير والتأثير بين القانون والتكنولوجيا والتقدم العلمي.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
تأثير التقدم التكنولوجي والعلمي على القاعدة القانونية
في مجال الأعمال
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الأربعاء 21 ماي 2025

# إستحداث البنوك الرقمية في المنظومة المصرفية الجزائرية: بين الحتمية والمأمول

د. إقرشاح فاطمة
جامعة مولود معمري - تيزي وزو

# إستحداث البنوك الرقمية في المنظومة المصرفية الجزائرية: بين الحتمية والمأمول

# The introduction of digital banks in the Algerian banking system: Between the inevitable and the hoped-for

**د. إفرشاح فاطمة**

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

**ملخص:**

إستحدث المشرع الجزائري في إطار القانون رقم 23-09 البنوك الرقمية إستجابة لمتطلبات السوق بعد تبني سياسة إقتصادية تقوم على الرقمنة والتكنولوجيات الحديثة، كما كان للمجلس النقدي والمصرفي إرادة في تكريس هذه البنوك من خلال إصدار النظام رقم 24-04 المتعلق بشروط تأسيس البنوك الرقمية، تطبيقا لذلك أصدر بنك الجزائر تعليمة رقم 25-02، لكن رغم توفير المناخ التشريعي والتنظيمي للبنوك الرقمية إلاّ أن تجسيدها في الواقع العملي يعتبر من تحديات المنظومة المصرفية الجزائرية.

**الكلمات المفتاحية:** البنوك الرقمية، الخدمات البنكية الإلكترونية، المستهلك البنكي الإلكتروني، رقمنة القطاع المصرفي.

**Abstract**

The Algerian legislator created digital banks in the framework of Law No. 23-09 to respond to the demands of the market, especially in view of the adoption of an economic policy based on digitisation and modern technologies. The Monetary and Banking Council also had the will to create these banks by issuing Regulation 24-04 on the conditions for the establishment of digital banks, in implementation of which the Bank of Algeria issued Circular 25-02, but despite providing the legislative and regulatory environment for digital banks, their realisation in practice is one of the challenges of the Algerian banking system.

**Keywords:** Digital banking, e-banking, e-consumer, digitalisation of the banking sector.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
تأثير التقدم التكنولوجي والعلمي على القاعدة القانونية
في مجال الأعمال
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الأربعاء 21 ماي 2025

# تأثير التقدم التكنولوجي على شرط القصر في عقود التوزيع

أ.د. مختور دليلة
جامعة مولود معمري - تيزي وزو

# تأثير التقدم التكنولوجي على شرط القصر في عقود التوزيع

**أ.د. مختور دليلة**

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

**ملخص:**

فرض التقدم التكنولوجي تحولات مهمة على عقود التوزيع، لاسيما شرط القصر الذي يعد جوهر بعض أنواع هذه العقود، و يقصد بشرط القصر، ذلك البند الذي يتم بموجبه تحديد الرقعة الجغرافية وكذلك المدة الزمنية التي منح خلالها الموزع حق توزيع سلع أو خدمات معينة، فيلتزم الممون بعدم تكليف محترف آخر في نفس النطاق الجغرافي المحدد، بتسويق السلع والخدمات محل العقد، و يعتبر "شرط القصر الإقليمي" جوهر بعض عقود التوزيع لاسيما عقد الفرنشيز، وعقد التوزيع الحصري، إلا أن هذا الشرط يتصادم مع التوزيع عبر الانترنت أو "السوق الافتراضي" الذي لا يعترف بتاتا بالحدود الجغرافية.

لم يهتم المشرع الجزائري بتنظيم شرط القصر، إلا ما ورد بموجب المادة 10 من قانون المنافسة، والذي من خلاله يحظر شرط القصر أصلا، أما على المستوى الأوروبي، فقد صدر النظام رقم 2010/330 ل 20 أفريل 2010 وبعد ذلك النظام رقم 720-2022 كلاهما حول القيود العمودية، وذلك لأجل التأقلم مع التطور التكنولوجي في مجال التوزيع، والموازنة بين حماية مصالح أعضاء شبكة التوزيع وبالخصوص "حماية بند الحصرية الإقليمية" من جهة، ومن جهة ثانية حماية مصالح المستهلكين.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
تأثير التقدم التكنولوجي والعلمي على القاعدة القانونية
في مجال الأعمال
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الأربعاء 21 ماي 2025

# القانون واجب التطبيق على عقد الأعمال الالكتروني (دراسة تحليلية على ضوء أحكام القانون رقم 18-05 والأمر رقم 75-58)

أ.د. أمحمد سعد الدين
جامعة مولود معمري – تيزي وزو

# القانون واجب التطبيق على عقد الأعمال الالكتروني

## دراسة تحليلية على ضوء أحكام القانون رقم18-05 والأمر رقم75-58

**أ.د. أمحمد سعد الدين**

جامعة مولود معمري – تيزي وزو

**mhamed.saadeddine@ummto.dz**

**ملخص:**

تَشهد المجتمعات تطورات عبر مر العصور، إلّا أن التطور الذي شهدته البشرية لم تحظى به مختلف المُجتمعات بنفس القدر والدرجة -لاعتبارات عدة-، بل سادته فوارق وتخلّلته مطبّات؛ لذلك بقدر ما ساهمت ثورة المعرفة في رفاهية بعض الشعوب ورُقيها، كان لها بذات القدر وأكثر انعكاسات وخيمة على البعض الأخر من المجتمعات.

اليوم؛ بات لزامًا على الدول أن تعمل جادّة من أجل اللّحاق بالرّكب، وتتبنّى استراتيجيات فعّالة من أجل تحقيق حياة كريمة لشعوبها الحاضرة وللأجيال القادمة، لاسيما وأنّ التنمية المُستدامة أصبحت مطلبًا مُلحًا لكل المُجتمعات، والتكامل بين أبعادها حتمية لا مناص عنها، فضلًا عن إلزامية التكيُّف السّريع مع تكنولوجيا العصر.

تتعدّد جوانب الحياة، كما تتنوع حاجيات المجتمعات من اقتصادية واجتماعية إلى بيئية وغيرها، لكن يبقى القطاع الاقتصادي الأوسع نطاقًا والأكثر تأثيرًا على باقي الجوانب نظرًا لتعلقه في الأساس بالتنمية الوطنية ومقتضياته.

التجارة لا تقل أهمية بالنسبة للبلد، كما أنها لم تكن في منأى عن التحولات التي شهدتها البشرية، بحيث انتقلت من طبيعتها التقليدية إلى الرقمية، ومن عقودها الورقية إلى الالكترونية، مما فرضت على المشرعين تأطيرها بِسَّنْ قوانين تُلائِمها، وكان المشرع الجزائري كغيره - ولو متأخراً- مستجيبًا لذلك بموجب القانون رقم18-05.

التجارة عمومًا والالكترونية منها تحديدًا تُمارس من خلال عقد، هذا الأخير تكون له خصوصية متى كان الكترونيًا، لأنه يتم في بيئة افتراضية، وبوسائل غير ماديّة، وبين متعاقدين قد يكونوا في دولتين مُختلفتين أو أكثر، مما يجعل العقد الالكتروني أحيانًا يتجاوز بطبيعته حُدود الدولة الواحدة، وهو ما يثير مسألة تنازع القوانين التي ينبغي حلها.

عقد الأعمال بطبيعته لا يخرج في مفهومه عن المادة 54 من القانون المدني رغم خصوصيته، كما أنه هو الأخر قد يتم في البيئة الافتراضية بين متعاملين اقتصاديين ويتجاوز حدود الدولة الواحدة مما يتطلب حل المنازعات التي تثار بشأنه وفقا لضوابط إسناد محددة سلفا ومن بينها القانون المختار .

لذلك نتساءل هل وُفّق المُشرّع الجزائري من خلال المادّة 2 من القانون رقم18-05 في تحديد القانون واجب التّطبيق على العقد الالكتروني بمختلف أنماطه؟ أي مدى استجابة نص المادة الثانية لحل مشكل تنازع القوانين التي تطرحه عقود التجارة الالكترونية بما فيها عقود الأعمال؟

حاولنا في هذه المداخلة تقديم دراسة تحليلية نقديّة للإجابة عن هذه الإشكالية من خلال محورين؛ تعلق الأول بحيّز القانون المختار في عقد الأعمال الالكتروني. أما الثاني فتمحور حول صعوبة إعمال ضوابط الإسناد لتركيز عقد الأعمال الالكتروني.

لقد ركزت الدراسة على تحليل المادة المادّة الثانية من القانون رقم18-05 المتعلق بالتجارة الالكترونية، والتي تنص على أنه "يطبق القانون الجزائري في مجال المعاملات التجارية الالكترونية في حالة ما إذا كان أحد أطراف العقد الالكتروني:

-متمتعا بالجنسية الجزائرية، أو

-مقيما إقامة شرعية في الجزائر، أو

-شخصا معنويا خاضع للقانون الجزائري

أو كان العقد محل إبرام أو تنفيذ في الجزائر."

وعلى المادة 18 من الأمر رقم75-58، التي تم تعديلها بموجب القانون رقم 05-10 المؤرخ في 20 يونيو 2005()، لتصبح على النحو التالي "يسري على الالتزامات التعاقدية القانون المختار من المتعاقدين إذا كان له صلة حقيقية بالمتعاقدين أو بالعقد؛

وفي حالة عدم إمكان ذلك يطبق قانون الموطن المشترك أو الجنسية المشتركة؛

وفي حالة عدم إمكانية ذلك يطبق قانون محل إبرام العقد."...

هذا وقد توصلت الدراسة إلى ما يلي:

-مبدأ قانون الإرادة أو القانون المختار مكرّس على مستوى عقود التجارة الدولية التقليدية، وبغض النظر إن كان اختياره من قِبل المتعاقدين صريحاً أو ضمنياً، أو تم تحديده عن طريق تركيز العقد بموجب ضوابط الإسناد. لذلك لا ينبغي إطلاقاً تغييبه في مجال عقود التجارة الالكترونية على اختلاف أنواعها على الرغم مما يعتري تفعيله من صعوبات. وعليه وجب مراجعة نص المادة 2 من القانون رقم18-05.

-يتعين على المشرع الجزائري وعلى غرار الكثير من القوانين المقارنة تكريس حق المتعاقدين في اختيار قانون العقد الالكتروني رغم خصوصيته من حيث البيئة التي يتم فيها والأدوات التي ينعقد بها، تماشيًا مع ما

هو مُقرّر بالنسبة للعقود التجارية التقليدية التي تتجاوز بطبيعتها حُدود الدولة الواحدة وتخضع لأكثر من نظام قانوني.

-يكاد يجمع الفقه على أن العقد الالكتروني جله يبرم بوسائل الكترونية، وينفذ في البيئة الافتراضية، لذلك من الصعب جدا تحديد مكان إبرامه أو تنفيذه، أو المكان الذي توجد فيه الرابطة الأكثر اتصالًا ووثوقًا بالمعاملة محل النزاع، لصعوبة تركيز العقد في مكان محدّد وعلى الدقة المطلوبة.

- وضع الثقة في الاقتصاد الرقمي مطلب مُلِح لطمأنة المتعاملين الاقتصاديين من أجل استغلال الفضاء الرقمي دون خوف، لذلك قد نحتاج كما قال البعض إلى سن قانون من أجل وضع الثقة في الاقتصاد الرقمي. كما أن تطوير التشريعات في هذا المجال بات ضرورة حتمية حتى تكون الحلول القانونية مُتلاءِمة مع مستجدات التجارة الالكترونية، لاسيما وأنّ التعاقد في البيئة الافتراضية يفرض تحديات تتمثل إضافة إلى القانون واجب التطبيق في كل من تحديد الاختصاص القضائي، وتنفيذ الأحكام الأجنبية.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
تأثير التقدم التكنولوجي والعلمي على القاعدة القانونية
في مجال الأعمال
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الأربعاء 21 ماي 2025

# أثر التطور التكنولوجي على مفهوم القاعدة التجارية: من القاعدة التجارية المادية إلى القاعدة التجارية الإلكترونية

أ.د. حمادوش أنيسة
جامعة مولود معمري - تيزي وزو

# أثر التطور التكنولوجي على مفهوم القاعدة التجارية: من القاعدة التجارية المادية إلى القاعدة التجارية الإلكترونية

**أ.د. حمادوش أنيسة**

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

**ملخص:**

يعد مفهوم القاعدة التجارية الإلكترونية من المفاهيم الحديثة التي أفرزتها التجارة الإلكترونية، والتي نتجت عن التحولات التكنولوجية الهائلة في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. ولما كانت الأنشطة التجارية الممارسة في العالم الافتراضي عبر شبكة الانترنت هي ذاتها التي تزاول في الواقع المادي، سارع العديد من التجار إلى إنشاء مواقع لإلكترونية لعرض منتجاتهم وخدماتهم، فأصبحت بذلك القاعدة التجارية الإلكترونية من أهم المؤسسات التجارية ليس على الصعيد المحلي فحسب، بل على الصعيد الدولي أيضا بفعل تطور التكنولوجيا والاتصالات.

غير أن المفهوم الافتراضي للقاعدة التجارية يعترضه العديد من العقبات، بسبب غياب إطار قانوني خاص بالقاعدة التجارية الإلكترونية سواء في القانون الجزائري وحتى في القانون المقارن، مما يثير تساءل حول مدى تطابق أو توافق المفهوم التقليدي للقاعدة التجارية ومفهومها الافتراضي، لاسيما من حيث العناصر المكونة لها والتي تجعل منها أداة لاستغلال ومزاولة النشاط التجاري عبر شبكة الانترنت.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
تأثير التقدم التكنولوجي والعلمي على القاعدة القانونية
في مجال الأعمال
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الأربعاء 21 ماي 2025

# أثر التحول الرقمي على قواعد المنافسة: بين المظاهر والتحديات؟

أ.د. بن حملة سامي
جامعة قسنطينة - 1 الاخوة منتوري

# أثر التحول الرقمي على قواعد المنافسة: بين المظاهر والتحديات؟

**أ.د. بن حملة سامي**

جامعة قسنطينة1 الاخوة منتوري

**ملخص:**

تأثرت قواعد قانون المنافسة بمظاهر التحول الرقمي الذي شهدته غالبية الاقتصاديات في العالم، وهذا ما تجلى في القواعد الموضوعية، الذي تضمنها قانون المنافسة على غرار القواعد المؤطرة لمفهوم السوق ومفهوم وضعيات الهيمنة والممارسات المنافية والمقيدة للمنافسة ومفهوم التركيز الاقتصادي، حيث أتى التحول الرقمي بمدلولات جديدة لهذه المفاهيم على غرار مفهوم السوق الرقمي والهيمنة الرقمية والمتدخل الرقمي.

كل هذه التغيرات التي أتى بها التحول الرقمي طرحت عدة إشكالات نظرية وأخرى عملية لاسيما بالنسبة للقواعد الإجرائية لقانون المنافسة، شكلت تحديات جديدة لتشريعات المنافسة من جهة، وللسلطات العمومية وللقضاء الذي يعد متدخلا أساسيا لتطبيق قواعد قانون المنافسة من جهة أخرى.

تأتي هذه المداخلة لتسلط الضوء على هذه الإشكالات وبيان مظاهر تأثر قواعد قانون المنافسة بالتحول الرقمي في مجال المنافسة والتحديات التي تواجه تشريعات المنافسة وسلطات المنافسة والقضاء في ذلك.

**الكلمات المفتاحية :** التحول الرقمي- مجلس المنافسة- قانون المنافسة.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
تأثير التقدم التكنولوجي والعلمي على القاعدة القانونية
في مجال الأعمال
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الأربعاء 21 ماي 2025

# الأمن القانوني في مواجهة رقمنة القطاع المصرفي: العملات الرقمية نموذجا

د. ليندة عبد الله
جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل

# الأمن القانوني في مواجهة رقمنة القطاع المصرفي: العملات الرقمية نموذجا

**د. ليندة عبد الله**

جامعة محمد الصديق بن يحي - جيجل

abdallah.lynda@univ-jijel.dz

**الملخص**

الأمن القانوني مبدأ يهدف إلى حماية المواطنين من الآثار السلبية للقوانين، خصوصا عدم تناسق النصوص التشريعية والتنظيمية وتعقّدها في بعض الأحيان.

شهد العالم خلال العقود الأخيرة تطورات تكنولوجية متتابعة ومتسارعة، مخلّفة وراءها آثارا لا يمكن تجاهلها في جميع مناحي الحياة. وقد عمل القطاع البنكي على توظيف هذه التطورات التكنولوجية، لتحسين الخدمات المقدمة لجمهور المتعاملين مع البنوك والمؤسسات المالية. فكان الدفع الالكتروني، من مخرجات الثورة التكنولوجية التي وضعته البنوك في متناول زبائنها، والذي قدم ميزات لمستعمليه، لم تكن لتتحقق في ظل الدفع بالطرق التقليدية، والتي من أهمها السرعة في تبرأة ذمة المدين.

غير أن التطورات التكنولوجية المتسارعة، أدت إلى ظهور وسائل أخرى على مستوى عال من الناحية التقنية، تعرف بالعملات الرقمية تشكل تحديات مختلفة الأبعاد. وهو الأمر الذي يستدعي تكريس ترسانة قانونية تواكب هذا التطور بما يحفظ حقوق المتعاملين من جهة، ويكرس مبدأ الأمن القانوني من جهة أخرى، مع ضرورة توفير بنية تحتية تتلائم وخصوصية هذه العملات، وتضمن استعمالها في بيئة آمنة، يمكن معها توفير الأمن والفعالية للقطاع المصرفي وللمتعاملين.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
تأثير التقدم التكنولوجي والعلمي على القاعدة القانونية
في مجال الأعمال
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الأربعاء 21 ماي 2025

# استيعاب تشريعات السوق المالية لتكنولوجيات التمويل التشاركي: crowdfunding في بورصة الجزائر

أ. د. حمليل نوارة
جامعة مولود معمري - تيزي وزو

# استيعاب تشريعات السوق المالية لتكنولوجيات التمويل التشاركي: crowdfunding في بورصة الجزائر نموذجا

أ. د. حمليل نوارة

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

**ملخص:**

ساهم التقدم التكنولوجي في إيجاد حلول مبتكرة عديدة تسهل الحياة، الأعمال والوظائف، تعرض هذه الحلول المبتكرة عادة من قبل مؤسسات ناشئة، تقدم حلولا تقنية لمشاكل تقنية بالاستعانة بالوسائط التكنولوجية. تمتاز المؤسسات الناشئة بارتفاع قدرتها الابتكارية وسرعة نموها، لكنها في المقابل تعتبر من أنماط الشركات العالية المخاطر والتي يصعب المراهنة على نجاحها ومدى استقبال السوق لابتكاراتها.

ارتفاع درجة المخاطرة فيها يصعب عليها تمويل مشاريعها، لأن التمويل التقليدي الكلاسيكي- وهو التمويل المصرفي- لا يتماشى مع خاصية السرعة في طرح المنتج أو الخدمة في السوق الذي تصبو إليه المؤسسة الناشئة، من جهة أخرى فإن البنوك ملزمة باحترام جملة من الشروط والإجراءات لمنح القروض، والتي لا تستجيب لها المؤسسة الناشئة كونها لا تملك بعد نموذج أعمال BMC ثابت.

هذا ما أدى إلى ابتكار حلول تمويلية حديثة تلبي الحاجة التمويلية للمؤسسة الناشئة بالاستعانة بوسائط تكنولوجية وهو التمويل التشاركي أو التساهمي.CROWDFUNDING

أراد المشرع الجزائري تشجيع الدور الريادي للمؤسسات الناشئة الذي تعول عليه الدولة كسبيل لتحقيق التنويع الاقتصادي. وذلك بالمصادقة على النظام رقم 23-01 المؤرخ في 12 أفريل 2023 الذي يحدد شروط اعتماد وممارسة المستشارين في ميدان الاستثمار التساهمي ومراقبتهم.

من خلال هذه المداخلة نبحث في التأطير القانوني لتقنية تكنولوجية في تمويل المؤسسات الناشئة وهي التمويل التشاركي، وذلك بالتطرق إلى مفهوم التمويل التشاركي وتمييزه عن المفاهيم المشابهة، وكذلك شروط وإجراءات اعتماد مستشار الاستثمار التساهمي CIP الذي يقوم بالترويج لنشاط المؤسسة الناشئة في أوساط المستثمرين بغرض إقناعهم بتمويلها، وذلك بالتسجيل على منصة crowdfunding.dz. كما نتطرق إلى كيفية ممارسة نشاطه والقواعد القانونية التي تحكم علاقته بالمستثمرين بأصحاب المشاريع. لضمان حسن سير هذه العملية التمويلية يجب التطرق إلى آليات مراقبة ومساءلة كل المتدخلين في التمويل التشاركي.

خصنا جانبا تطبيقيا في هذه المداخلة تطرقنا فيه إلى أول منصة التمويل التشاركي المعتمدة في الجزائر وهي منصة Yenvesti.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
تأثير التقدم التكنولوجي والعلمي على القاعدة القانونية
في مجال الأعمال
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الأربعاء 21 ماي 2025

# أثر التحوّل التكنولوجي على قواعد قانون المنافسة

أ.د. جلال مسعد زوجة محتوت
جامعة مولود معمري – تيزي وزو

# أثر التحوّل التكنولوجي على قواعد قانون المنافسة.

**أ.د. جلال مسعد زوجة محتوت**

جامعة مولود معمري – تيزي وزو

**ملخص**

يُحدث التطور التكنولوجي الرقمي تغييرا في قسم كبير من الاقتصاد العالمي، حيث أدى الجمع بين تكنولوجيا البيانات الضخمة وزيادة قوة الأنظمة المبنية على الرقمنة إلى إنتاج خدمات جديدة وإحداث تحوّل سريع في الصناعات الموجودة كما قدمت المنصات الرقمية للمستهلكين من جميع أنحاء العالم التي تربط بين مجموعات مختلفة من المتدخلين في الأسواق الرقمية، مواد وخدمات، مثل البحث عبر الأنترنت، ووسائل التواصل الاجتماعي، والتجارة الالكترونية.

يزداد وضوح الارتباط بين تكنولوجيا البيانات الضخمة والخصوصية من جهة، وبين المنافسة من جهة أخرى يوما بعد يوم، ونظرا لأن جمع البيانات ومعالجتها من أساسيات الاقتصاد الرقمي، فإن نماذج الأعمال الجديدة تعتمد بقوة على البيانات.

يتوجه الاقتصاد الرقمي أكثر فأكثر نحو تجمّع وتركيز الأسواق الرقمية وأدى ذلك إلى تدهور عملية التنافس وهو ما يثير مخاوف اقتصادية متزايدة. إن قدرة قانون المنافسة على ضبط وتنظيم الاقتصاد الرقمي ومحاربة الممارسات التعسفية للمنصات الرقمية بشكل فعّال أصبح مشكوك فيه.

في هذه المداخلة سيتم تسليط الضوء على أهم الخصائص التي تتميّز بها الأسواق الرقمية، تلك التي سمحت للمنصات الرقمية باحتكار العديد من الأنشطة الاقتصادية، وهو ما أدى إلى خلق تهديدات وتحديات تنافسية في الأسواق الرقمية **(المحور الأول)**، تستدعي من قوانين وسياسات المنافسة مواجهتها عن طريق تكيّفها وتأقلمها مع واقع الأسواق التكنولوجية، ومع نماذج الأعمال الجديدة، من أجل ضمان حماية فعّالة للمنافسة من المنصات الرقمية العملاقة، وكفالة أسواق تنافسية من خلال تطوير طرق عمل سلطات المنافسة **(المحور الثاني)**.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
تأثير التقدم التكنولوجي والعلمي على القاعدة القانونية
في مجال الأعمال
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الأربعاء 21 ماي 2025

# مخاطر التقدم التكنولوجي: (الموازنة بين حماية المستهلك وحرية الابتكار)

أ. د. سي يوسف كجار زاهية حورية
جامعة مولود معمري - تيزي وزو

# مخاطر التقدم التكنولوجي: (الموازنة بين حماية المستهلك وحرية الابتكار)

**أ. د. سي يوسف كجارزاهية حورية**

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

البريد الإلكتروني: siyoucefzahia@yahoo.fr

**ملخص:**

ساهم التقدم التكنولوجي في المجتمعات الحديثة في تحقيق جانب من الرفاهية والرقي وإدخال السعادة إلى نفوس المستهلكين الذين يجدون كل ما يحتاجونه من منتوجات حديثة مبتكرة تلبّي حاجياتهم الشخصية، العائلية والمهنية وذلك تحت تأثير مختلف أساليب الدعاية المتطورة على اقتنائها. فإذا كان لهذا التطور التكنولوجي أثار إيجابية بالنسبة للمستهلك نظرا لما تفرزه من منتوجات كثيرة ومتنوعة، إلا أنه من جانب أخر سببت له أضراراً بليغة مست بسلامته وصحته.

ومن هنا ظهرت الحاجة إلى ضمان هذه المخاطر لحماية المستهلك والعمل على تطويع قواعد قانون الاستهلاك لتتماشى والتطورات الحالية. لكن بالمقابل أن إعمال هذا الضمان أي إقرار مسؤولية الصانع والمنتج تعد قيدا على حرية لابتكار والصناعة أو بالأحرى القضاء على التنمية الاقتصادية، خاصة أن مخاطر التقدم العلمي الناجمة، لم يكن في الإمكان على المنتج أو الصانع اكتشافها لقصور معرفته العلمية وقت طرحه المنتوجات للتداول.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
تأثير التقدم التكنولوجي والعلمي على القاعدة القانونية
في مجال الأعمال
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الأربعاء 21 ماي 2025

# التحوّل الرقمي في بيئة الأعمال:
# بين الضرورة والمخاطر

أ.د صبايحي ربيعة - د. مومو نادية
جامعة مولود معمري - تيزي وزو

# التحوّل الرقمي في بيئة الأعمال: بين الضرورة والمخاطر

**أ.د صبايحي ربيعة - د. مومو نادية**

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

البريد الإلكتروني: nadia.moumou@ummto.dz - rabea.sbaihi@ummto.dz

**ملخص:**

عرف العقد الأخير من القرن الماضي نقطة تحوّل هامة في عالم الأعمال، اعتباراً للتحوّل الجوهري في مجال التكنولوجيا والمعلومات، وقد برز التحوّل الرقمي كاستراتيجية مستهدفة من كل القطاعات، وأبرزها قطاع الأعمال، كما غيّر هذا التوجه الجديد مجرى العمل من حيث تغيّر بعض مفاهيم وأساسيات سوق العمل، وكذا تغيّر أدوار المتعاملين في السوق خلافًا عما كانت عليه قبل التحول، وفي ثنايا هذا التغير برزت بعض المؤسسات والشركات بنماذج مبتكرة تمكنت من خلق سمعة ومكانة تنافسية مميزة على غرار شركتي GOOGLEو.AMAZON

وفي ظل الطفرة التي أحدثها التطور المتسارع في التكنولوجيا وارتفاع معدل توظيفها من قبل المؤسسات والشركات أصبح التحوّل الرقمي ضرورة حتمية بالنسبة لهذه المؤسسات التي تستهدف المنافسة لضمان بقائها في بيئة الأعمال وحماية مكانتها السوقية وللوقاية من التقلبات التي تشهدها هذه البيئة، وفي هذا السياق، تطرح هذه الورقة البحثية إشكالية تتمثل في: ما هي متطلبات التحول الرقمي للمؤسسات والشركات في قطاع الأعمال والتحديات التي يفرضها واقع هذا التحوّل ؟

للإجابة عن هذه الإشكالية، تناولت الدراسة في محورها الأول دوافع ومتطلبات التحوّل الرقمي في بيئة الأعمال، بينما خصص المحور الثاني لاستعراض بعض تطبيقات التحوّل في بيئة الأعمال مع التركيز على المخاطر المصاحبة له وسبل الاستعداد لمواجهتها.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
تأثير التقدم التكنولوجي والعلمي على القاعدة القانونية
في مجال الأعمال
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الأربعاء 21 ماي 2025

# تأثير التحوّل الرقمي على نطاق التجريم والعقاب في جرائم الأعمال

د. الأخضر مبدوعة
جامعة أمحمد بوقرة بومرداس

# تأثير التحوّل الرقمي على نطاق التجريم والعقاب في جرائم الأعمال

# The impact of digital transformation on the scope of criminalization and punishment in business crimes

**د. الأخضر مبدوعة**

جامعة أمحمد بوقرة بومرداس

l.mebdoua@univ-boumerdes.dz

**ملخص**

إن تدخل المشرع جزائيا في مجال الأعمال فرض عليه إتباع نهج جديد بتبني سياسة جنائية تتناسب مع خصوصية الموضوع المراد تنظيمه وحمايته، وبذلك فإنه في أحيان كثيرة يخرج بها عن القواعد المألوفة في القانون الجنائي التقليدي، الأمر الذي يؤدي به إلى الخروج بمظاهر خاصة تتميز بها جرائم الأعمال التي تشكل الأفعال المجرمة لا سيما إذا كانت مرتكبة في بيئة رقمية.

ومنه فإن ما يميز مجالات الأعمال في بنيتها التركيبة وطبيعة النشاطات وخصوصيتها يضفي بعض الملامح الخاصة على طبيعة وتكوين الجرائم الماسة بها والتي تتميز بأحكام خاصة تخرج عن القواعد العامة التقليدية في قانون العقوبات، فخصوصية جرائم الأعمال طالت بدورها البنيان القانوني لجريمة الأعمال ترتّب عنها خصوصية على مستوى الأركان القانونية التي تتطلبها جريمة الأعمال، وإذا كان الخروج عن الأحكام العامة أمر مسلم به فبتالي فإن الإشكال لا يدور حول وجود ذلك الخروج، وإنما يدور حول مداه وأثره بالنظر إلى نطاق إرتكابها، حيث نجد التغيير الواضح في ملامح الركن الشرعي الذي شهد تراجعا في بعض مفاهيمه ومبادئه الأصولية في ظل التحول الرقمي الذي فرض واقعا جديدا وذلك بخلق فرص عديدة لمراجعة وتطوير نصوص التجريم، فهذا التحول في ملامح الركن الشرعي فرضته إعتبارات السياسة الإقتصادية وسياسة الرقمنة في القطاع الإقتصادي والمالي.

ففي جرائم الأعمال لا سيما في ظل التحول الرقمي أصبح الركن القانوني فيها يتجه نحو العديد من مظاهر الخصوصية وذلك بوضع تحديد قانوني مطاط يهدم البناء الجنائي القديم على مستوى شرعية التجريم والعقاب.

وبناءا على ذلك يمكن طرح الإشكالية التالية: **ما مدى خروج القانون الجنائي للأعمال عن القواعد العامة للقانون الجنائي التقليدي بشأن الركن الشرعي أو القانوني لجرائم الأعمال في ظل التحول الرقمي والتكنولوجي؟**

ومن أجل الإجابة على هذه الإشكالية قسمنا بحثنا إلى مبحثين رئيسيين، نتطرق فيهما إلى تغيّر ملامح الركن الشرعي في جرائم الأعمال **(المبحث الأول)**، وإلى طبيعة الجزاء المفروض على مرتكبي جرائم الأعمال في البيئة الرقمية **(المبحث الثاني)**.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
تأثير التقدم التكنولوجي والعلمي على القاعدة القانونية
في مجال الأعمال
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الأربعاء 21 ماي 2025

# الحماية الجزائية للمعطيات الشخصية للمتعاملين في ظل التحول التكنولوجي

أ.د. فتحي وردية
جامعة مولود معمري - تيزي وزو

# الحماية الجزائية للمعطيات الشخصية للمتعاملين في ظل التحول التكنولوجي

**أ.د. فتحي وردية**

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

**ملخص:**

أفرزت التطورات التكنولوجية والتحولات الرقمية تغيرات جوهرية في مجال الاعمال مست بصفة خاصة العلاقات التجارية في البيئة الرقمية ووسائل تنظيمها، كما أثرت على مختلف القواعد المنظمة لأنشطة المتعاملين الاقتصاديين في مختلف المجالات، التي أضحت فيها البيانات الشخصية المورد الأساسي للاقتصاد الرقمي.

رافق هذا التطور التكنولوجي العديد من الأخطار التي تهدد البيانات الشخصية للأفراد ومن زاوية الأعمال المتعاملين الاقتصاديين، وذلك من حيث الحصول عليها وتداولها وكذا معالجتها، كما تنوعت طرق وصور الاستيلاء عليها واساليب استغلالها باستخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة وبصفة خاصة تطبيقات الذكاء الاصطناعي.

أصبحت بهذا حماية البيانات الشخصية التي تمثل جوهر الحق في الخصوصية من المسائل الرئيسية التي استقطبت اهتمام العالم بأسره. فمن أدق التحديات التي تواجهها حماية البيانات الشخصية الرقمية التحديات الناجمة عن التسارع المذهل لتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وهي التكنولوجيا التي تيسر للسلطات العامة والمؤسسات الاقتصادية الوصول إلى البيانات الشخصية الرقمية للأشخاص والمتعاملين واستخدامها على نطاق واسع في أعمالها وأنشطتها ذلك أن هذه البيانات أصبحت ذات قيمة اقتصادية يسعى إليها المستثمرون والمتعاملون الاقتصاديين بكل الوسائل، الأمر الذي يجعلها عرضة لانتهاكات مختلفة.

على هذا أضحت مسألة حمايتها وتطويع قواعد هذه الحماية بما تمليه هذه التطورات مسألة حتمية، الامر الذي يدفع إلى طرح اشكالية عن مدى امتداد أحكام الحماية الجزائية للبيانات الشخصية للمتعامل الاقتصادي في ظل التطور التكنولوجي

تقتضي الإجابة عن هذه الإشكالية الوقوف عند نقطتين جوهريتين وهما:

- واقع الحماية الجزائية للمعلومات الشخصية للمتعامل الاقتصادي على ضوء النصوص القانونية السارية المفعول
- الحاجة إلى تطويع قواعد الحماية الجزائية للبيانات الشخصية وفقا لمقتضيات التطور التكنولوجي.

**الكلمات الدالة:** البيانات الشخصية، المتعامل الاقتصادي، التطور التكنولوجي، الحماية.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
تأثير التقدم التكنولوجي والعلمي على القاعدة القانونية
في مجال الأعمال
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الأربعاء 21 ماي 2025

# تأثير استخدام التكنولوجيا على الجرائم المالية: بين أساليب التعدي وآليات التصدي

د. بلجودي أحلام
جامعة محمد الصديق بن يحي - جيجل

# تأثير استخدام التكنولوجيا على الجرائم المالية: بين أساليب التعدي وآليات التصدي

**د. بلجودي أحلام**

جامعة محمد الصديق بن يحي - جيجل

البريد الإلكتروني: beldjoudiahlam@univ-jijel.dz

**ملخص:**

إن الغرض من هذه الدراسة هو تحليل تأثير التقنيات الحديثة على الاساليب الإجرامية المعتمدة لارتكاب الجرائم المالية، حيث يبرز أثر هذه التقنيات على سلوكيات المجرمين وتوسيع نطاق أعمالها، وهو ما يجب أن يتبعه تحديث لاستراتجيات التحقيق وآليات التصدي بمواءمة هذه الأخيرة مع الخصوصيات التقنية والتكنولوجية التي تميز هذا النوع من الجرائم، ومن خلال هذا المقال سيتم البحث في تأثير استخدام التكنولوجيا على الجرائم المالية سواء فيما يتعلق بأساليب التعدي وكذا آليات التصدي لهذا النوع من الجرائم، فإذا كان وجود الجرائم المالية غير مرتبط أساسا باستخدام التكنولوجيا فإن هذه الأخيرة سهلت ووسّعت من نطاقها، بحيث أصبح من الممكن القيام بعمليات تحويل غير مشروعة في لحظات بسيطة، كما سهّل على أصحاب الأموال عائدات الجرائم ضخ أموالهم في الاقتصاد بغية تبييضها، ومن المؤكد أن آليات التصدي التقليدية المعتمدة لا يمكن أن تواجه كل المخاطر المستحدثة، لذا يجب أن تتلاءم هذه الآليات مع المهارة التقنية التي يتمتع بها مرتكبو هذه الجريمة.

**الكلمات المفتاحية:** الجرائم المالية الإلكترونية، التطور التكنولوجي، المراقبة الالكترونية، الدليل الإلكتروني

**Summary:**

The purpose of this study is to analyze the impact of modern technologies on the criminal methods employed in the commission of financial crimes. The influence of these technologies is particularly evident in the evolving behavior of offenders and the expansion of their operations. This necessitates a corresponding update in investigative strategies and countermeasures, aligning them with the technical and technological particularities that characterize such offenses.

Through this article, the focus will be on examining the effects of technological advancements on financial crimes, both in terms of the methods used to perpetrate these offenses and the mechanisms developed to combat them. While financial crimes are not inherently dependent on technology, the latter has undoubtedly facilitated and expanded their scope. It is now possible to conduct illicit financial transfers within mere moments, and perpetrators can more easily inject the proceeds of crime into the economy for the purpose of laundering them.

Clearly, traditional countermeasures are insufficient to address the novel risks posed by these technologically enabled crimes. Therefore, it is imperative that these mechanisms evolve to match the technical sophistication and capabilities of those committing such offenses.

**Keywords :** Cyber Financial Crimes, Technological Advancement, Electronic Surveillance, Electronic Evidence.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
تأثير التقدم التكنولوجي والعلمي على القاعدة القانونية
في مجال الأعمال
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الأربعاء 21 ماي 2025

# ضرورة مواكبة القانون البحري الجزائري للتطورات التكنولوجية

د. أعراب كميلة
جامعة مولود معمري تيزي وزو

# ضرورة مواكبة القانون البحري الجزائري للتطورات التكنولوجية

**د. أعراب كميلة**

جامعة مولود معمري تيزي وزو

kamila.arab@ummto.dz

**ملخص:**

أصبح العصر الحالي عصر الاقتصاد الذكي في ظل اقتصاد تسوده العولمة وهذا مس جل القطاعات من بينها القطاع البحري.

أثر التطور التكنولوجي على صناعة النقل البحري هذا ما أدى إلى ظهور السفن الذكية أو (سفن ذاتية القيادة) التي تعتبر من أبرز الابتكارات المعتمدة على تقنيات الاصطناعي وأنظمة الملاحة الآلية، إذ تقدر هذه السفن على العمل بشكل شبه مستقل أو كلي دون تدخل بشري، إلا أن التطور لم يتوقف عند هذا الحد إذ واكب النقل البحري التطورات وذلك بإدارة عملياتها بتطبيقات الذكاء الاصطناعي إذ تحول الميناء من ميناء تقليدي إلى ميناء ذكي الذي يعتمد على الخدمات التكنولوجية.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
تأثير التقدم التكنولوجي والعلمي على القاعدة القانونية
في مجال الأعمال
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الأربعاء 21 ماي 2025

# دور المقترب الوظيفي في العملية التكاملية لثنائية التقدم التكنولوجي-العلمي والمجال التشريعي للأعمال

د. صورية زاوشي - د. مريم برقوك
جامعة الجزائر 3 – ابراهيم سلطان شيبوط

# دور المقترب الوظيفي في العملية التكاملية لثنائية التقدم التكنولوجي-العلمي والمجال التشريعي للأعمال

**د. صورية زاوشي - د. مريم برقوك**

جامعة الجزائر 3 – ابراهيم سلطان شيبوط

**المخلص:**

أحد مستويات التحليل النظري للمقترب الوظيفي في ثنائية التقدم التكنولوجي والعلمي وطريقة بناء العلاقات الوظيفية في مجال الأعمال التي توطد التعاون وتخفف أو تلطف من العلاقة بين القاعدة القانونية ومجال الأعمال وتبنّي الشرعيّة، يكمُن في دور التقدم التكنولوجي والعلمي في صياغة طريقة التفكير الجديدة لدى صناع القرار ولدى النخب والجماعات المختلفة، التي تؤيد علاقات التعاون الوظيفي وتبتعد عن العلاقات اللاّتشريعية أو الميل للمناورات غير القانونية.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
تأثير التقدم التكنولوجي والعلمي على القاعدة القانونية
في مجال الأعمال
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الأربعاء 21 ماي 2025

# إعادة النظر في القاعدة القانونية للعقود الأعمال في ضوء القانون الجزائري في ظل تأثير الرقمنة والذكاء الإصطناعي- العقود الذكية

د. زروقي بوزناد

جامعة وهران 2 محمد بن احمد

# إعادة النظر في القاعدة القانونية للعقود الأعمال في ضوء القانون الجزائري في ظل تأثير الرقمنة والذكاء الإصطناعي- العقود الذكية

# The Need to Rethink Business Contract Law in Algeria in the Era of Artificial Intelligence and Digitization

**د. زروقي بوزناد**

جامعة وهران 2 محمد بن احمد

**المخلص:**

يعرف عالم الأعمال المعاصر تحولات وتطورات جدرية على كل المستويات التكنولوجية، حيث ستتحول مجتمعاتنا إلى مجتمعات إلكترونية رقمية لا غنى لها عن العيش بدون الرقمنة وأدوات وتقنيات وتطبيقات الذكاء الإصطناعي، حيث ستلقي هذه التطورات بظلالها العميقة على مختلف جوانب القاعدة القانونية المنظمة للأعمال. وفي مقدمة التحولات التي ستشهدها هو إعادة النظر في نظرية العقد وأحكامه، حيث ينبغي تسليط الضوء على التأثيرات المتصلة بالذكاء الإصطناعي على عقود الأعمال في سياق القانون الجزائري. لذا، تتمحور الإشكالية الرئيسية حول مدى قدرة الأحكام القانونية الحالية المتعلقة بعقود الأعمال في القانون الجزائري على التكيف معها، واستيعاب الأنماط التعاقدية الجديدة كالعقود الذكية وكذا التحديات الناشئة على عقود حقوق الملكية الفكرية، العقود المصرفية من حيث ما مدى إثبات التعاقد الرقمي، وكيفية تحديد المسؤولية العقدية في ظل تدخل الأنظمة الذكية. كما تستعرض المداخلة أبرز مظاهر تأثير هذه التقنيات الجديدة على مراحل العقد المختلفة على غرار التفاوض، الإبرام، التنفيذ، الإثبات، مع تحليل النصوص القانونية الجزائرية ذات الصلة وتقييم مدى كفايتها وملاءمتها. كما تناقش التحديات العملية والقانونية التي تواجه المتعاملين والمشرع على حد سواء وضرورة تكييف الإطار القانوني للعقود بما يواكب متطلبات العصر الرقمي ويضمن الأمن القانوني للمعاملات التجارية فيما يسمى "بتكنولوجيا القانون" "التطبيقات الذكية للذكاء الإصطناعي". وعلى الرغم من إيجابيات هذا التطور التكنولوجي والرقمي الهائل إلا أنه يثير سلبيات تشكل مخاوف لمستعمليه.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الإصطناعي، القاعدة القانونية، الأنماط التعاقدية، العقود الذكية، تكنولوجيا القانون

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
تأثير التقدم التكنولوجي والعلمي على القاعدة القانونية
في مجال الأعمال
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الأربعاء 21 ماي 2025

# تحديات قانون المنافسة في مسايرة تطور الذكاء الاصطناعي

د. عمورة عيسى
جامعة مولود معمري - تيزي وزو

# تحديات قانون المنافسة في مسايرة تطور الذكاء الاصطناعي

**د. عمورة عيسى**

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

**ملخص:**

يشهد العالم اليوم تحول سريع في مجال الرقمنة والأجهزة الذكية أو ما يسمى بالذكاء الاصطناعي، مما جعله يفرز متعاملين إقتصاديين جدد وممارسات وسلوكات جديدة غير مألوفة في السوق، على غرار الاتفاقات وكذا التجميعات الاقتصادية بين متعاملين يصعب كشفها وكشف أصحابها. وهو ما دفع بمختلف الأنظمة القانونية تعمل على إيجاد إطار قانوني مناسب من أجل مرافقة هذا التحول والتطور وإعادة تكييف تشريعاتها الخاصة بالمنافسة، باعتبار أن القوانين التقليدية لم تعد قادرة على مواكبة هذه التطورات ومواجهة تداعيات وخروقات الرقمنة وأنظمة الذكاء الاصطناعي في السوق.

لا يمكن للقانوني الجزائري أن يبقى بمعزل عن كل هذه التطورات، فبالرغم من أن الأمر 03-03، المتعلق بقانون المنافسة (المعدل والمتمم) يوفر نوع من الحماية للمنافسة الحرة في السوق، إلا أنه يبقى هو الأخر غير كافي لمواجهة المخاطر التي تطرحها أنظمة الذكاء الاصطناعي على السوق التنافسية. فماهي التحديات التي تواجه قانون المنافسة اليوم من أجل تكيفه مع التطورات الحاصلة في مجال الرقمنة وأنظمة الذكاء الاصطناعي، على النحو الذي يسمح ببسط رقابته الفعلية عليها ومواجهة مخاطرها؟

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
تأثير التقدم التكنولوجي والعلمي على القاعدة القانونية
في مجال الأعمال
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الأربعاء 21 ماي 2025

# إعادة تشكيل مفهوم الملكية الفكرية في ظل الذكاء الاصطناعي

د. العمري خالد - د. مفيصل يوسف
المركز الجامعي إيليزي

# إعادة تشكيل مفهوم الملكية الفكرية في ظل الذكاء الاصطناعي

**د. العمري خالد - د. مفيصل يوسف**

المركز الجامعي إيليزي

lamri.khaled@cuillizi.dz - mefissel.youcef@cuillizi.dz

**الملخص:**

تبحث هذه الورقة البحثية في التحديات العميقة التي يفرضها الذكاء الاصطناعي، خاصة التوليدي منه، على المفاهيم والأطر القانونية التقليدية للملكية الفكرية. تناقش الدراسة إشكالية جوهرية تتمثل في كيفية استيعاب القوانين الحالية، التي تأسست على فكرة "المؤلف البشري" و"الأصالة الإبداعية"، للإبداعات الناتجة عن الذكاء الاصطناعي والتي تعيد تعريف الإبداع نفسه.

تكشف الدراسة، عبر تحليل مقارن للتشريعات الدولية (الأوروبية والصينية) والتشريع الجزائري، أن القوانين الحالية قاصرة عن استيعاب هذه الإبداعات، خاصة مع رفض معظم الأنظمة الاعتراف بالذكاء الاصطناعي كمؤلف أو مخترع (كما في قضية DABUS). وتبرز وجود فراغ تشريعي كبير في الجزائر والمنطقة العربية فيما يتعلق بحماية حقوق المؤلفين عند استخدام بياناتهم المحمية في تدريب النماذج الذكية، وبشأن ملكية المصنفات المولدة آلياً. ورغم ظهور حلول تقنية (مثل التشفير والتعلم الفيدرالي) وتعاقدية (كالعقود الذكية وتراخيص المشاع الإبداعي المعدلة CC-AI) كحلول واعدة، إلا أنها تحتاج إلى إطار قانوني داعم. تؤكد الدراسة على ضرورة تجاوز مجرد تحديث النصوص القانونية إلى إعادة تشكيل فلسفي وقانوني لمفهوم الملكية الفكرية، يوازن بين تشجيع الابتكار التكنولوجي وحماية حقوق المبدعين البشريين.

تخلص الورقة إلى مجموعة من النتائج، أهمها أن الذكاء الاصطناعي يحدث تحولاً جذرياً يتطلب مراجعة القوانين، وأن الفجوة التشريعية العربية تتسع، وأن التوازن يتطلب مقاربة شاملة. وتقدم توصيات للجزائر تشمل تعديل قانون الملكية الفكرية (03-05 و 03-07) لاستيعاب المصنفات والاختراعات المولدة بالذكاء الاصطناعي، وإصدار قانون شامل للذكاء الاصطناعي، وتطوير آليات قضائية متخصصة، وإنشاء هيئة وطنية للرصد والتوعية، وتعزيز التعاون الدولي. وتؤكد أن إعادة تشكيل مفهوم الملكية الفكرية ضرورة حتمية لاستدامة الإبداع البشري في العصر الرقمي.

**Summary:**

This research paper examines the profound challenges posed by Artificial Intelligence (AI), particularly generative AI, to traditional concepts and legal frameworks of Intellectual Property (IP). The study addresses the core problem of how existing laws, founded on the principles of "human authorship" and "creative originality," can accommodate AI-generated creations that redefine creativity itself.

Through a comparative analysis of international legislation (European and Chinese) and Algerian law, the study reveals that current laws are inadequate for these creations, especially as most legal systems refuse to recognize AI as an author or inventor (as seen in the DABUS case). It highlights a significant legislative gap in Algeria and the Arab region concerning the protection of creators' rights when

their protected data is used for training AI models, and regarding the ownership of AI-generated works. While promising technical (e.g., encryption, federated learning) and contractual solutions (e.g., smart contracts, modified Creative Commons licenses like CC-AI) are emerging, they require a supportive legal framework. The study emphasizes the need to move beyond mere textual updates to a fundamental philosophical and legal reshaping of IP concepts, balancing the promotion of technological innovation with the protection of human creators' rights.

The paper concludes with key findings, including that AI necessitates a fundamental review of laws, the Arab legislative gap is widening, and achieving balance requires a comprehensive approach. It provides recommendations for Algeria, including amending IP laws (03-05 and 03-07) to cover AI-generated works and inventions, enacting comprehensive AI legislation, developing specialized judicial mechanisms, establishing a national observatory and awareness programs, and enhancing international cooperation. It asserts that reshaping the concept of IP is imperative for sustaining human creativity in the digital age.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
تأثير التقدم التكنولوجي والعلمي على القاعدة القانونية
في مجال الأعمال
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الأربعاء 21 ماي 2025

# المنصة الرقمية للمستثمر أداة لتجسيد الرقمنة في مجال الاستثمار نموذجا

أ.د. أوباية مليكة - ط. د بشوش نورية
جامعة مولود معمري - تيزي وزو

# المنصة الرقمية للمستثمر أداة لتجسيد الرقمنة في مجال الاستثمار

**أ.د. أوباية مليكة - ط. د بشوش نورية**

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

**ملخص:**

في إطار مواكبة الجزائر للثورة التكنولوجيا و الرقمية التي يشهدها العالم ،اعتمدت السلطات الجزائرية في السنوات الأخيرة العديد من الإصلاحات سمحت باعتماد الرقمنة وإدخال تكنولوجيا الإعلام و الاتصال في مجلات عديدة ،فبدأت تظهر المنصات الرقمية تدريجيا في ميادين مختلفة ،انطلقت بدايتها في مجال التجارة كفضاء رقمي لعرض مختلف السلع و الخدمات ،لكن سرعان ما توسع استخدام هذه المنصات إلى الإدارة فتحولت إلى فضاء رقمي لتقديم بعض الخدمات الإدارية مشكلة بذلك نقلة نوعية في آليات عمل الإدارة سمحت بتحسين مستوى خدماتها كما و كيفا ونقلها من إدارة بيروقراطية إلى إدارة عصرية ورقمية.

تماشيا مع هذا التوجه الجديد لعصرنة الإدارة في مجال الأعمال ورغبة من المشرع الجزائري في تحسين مناخ الاستثمار وتعزيز جاذبية وقدرات الجزائر على استقطاب الاستثمار الأجنبي ،اعتمد بموجب القانون 22-18 المتعلق بالاستثمار المنصة الرقمية للاستثمار ،من اجل تجسيد مبدأ الشفافية المقرر كإحدى المبادئ الأساسية للاستثمار ،ووضع حد للبيروقراطية و الفساد الإداري الذي طبع المعاملة الإدارية للاستثمارات في الجزائر منذ عقود و إعطائها نفس جديد يقوم على المرونة و البساطة و السرعة في استكمال إجراءات انجاز الاستثمارات في الجزائر ،من هذا المنطلق انبثقت إشكالية هذه المداخلة و البحث كيف يمكن للمنصة الرقمية للمستثمر أن تجسد الرقمنة في مجال الاستثمار وتضع حدا للبيروقراطية و الفساد الإداري الذي كان العامل الأساسية في نفور المستثمرين ؟

تقتضي الإجابة على هذه الإشكالية دراسة الموضوع من زاويتين:

❖ دراسة مفهوم المنصة الرقمية للمستثمر باعتبارها تحول رقمي في المعاملة الإدارية للاستثمارات وفقا لما هو مقرر في القانون 22-18 المتعلق بالاستثمار والمرسوم التنفيذي 22-298 المحدد تنظيم الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمارات ومرافقتها ومتابعتها لكونها منصة تشرف عليها الوكالة (المبحث الأول).

❖ تحليل دور المنصة الرقمية للمستثمر من ناحية تبسيط الإجراءات ومن ناحية شفافيتها ومدى فعاليتها في تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر، من خلال كونها تشكل إصلاح هاما في مجال سياسة معاملة الاستثمارات وركيزة أساسية في رقمنة هذه المعاملة وخلق بيئة عصرية شفافة تنسجم مع التطورات العالمية في مجال معاملة الاستثمارات (المبحث الثاني)

ثم نخلص في الأخير إلى أن تجربة المنصة الرقمية للمستثمر ما تزال فتية جدا وتواجهها العديد من التحديات.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
تأثير التقدم التكنولوجي والعلمي على القاعدة القانونية
في مجال الأعمال
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الأربعاء 21 ماي 2025

# تأثر القطاع البنكي بالتطور التكنولوجي: البنوك الالكترونية والنقود الالكترونية نموذجا.

أ.د. دموش حكيمة
جامعة عبد الرحمن ميرة - بجاية

# تأثر القطاع البنكي بالتطور التكنولوجي: البنوك الالكترونية والنقود الالكترونية نموذجا.

**أ.د. دموش حكيمة**

جامعة عبد الرحمن ميرة – بجاية

العنوان الالكتروني :hakima.demouche@univ-bejaia.dz

**ملخص:**

أحدث القانون رقم 23-09، المتعلق بالقانون النقدي والمصرفي همزة وصل بين الإصلاحات الاقتصادية في مجال تسيير القطاع المصرفي الجزائري والنظام المالي العالمي، من خلال مجموعة من الآليات المصرفية الحديثة لبنك الجزائر، كإنشاء الصيرفة الإسلامية بموجب النظام رقم 20-02، الذي يحدد العمليات البنكية المُتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية. إلى جانب النظام رقم 23-01 المتعلق بشروط الترخيص بتأسيس مكاتب الصرف واعتمادها ونشاطها.

ولتفعيل هذا القانون في مجال التطورات التكنولوجية تم اعتماد البنوك الرقمية واستحداث تنظيم خاص بها تجسَد في النظام رقم 24-04، المتعلق بالشروط الخاصة للترخيص بتأسيس واعتماد ومُمارسة نشاط البنك الرقمي، بحيث تم وضع آليات حديثة كمُزودي خدمات الدفع والدينار الرقمي.

كما ننوَه الى مساعي الدول في هذا المجال خاصة الولايات المتحدة الامريكية وفرنسا نظرا لكون البنوك الإلكترونية قادرة على الوصول إلى قاعدة واسعة من العملاء دون التقيدَ بمكان أو زمان مُعين، كما تتيح لهم إمكانية طلب الخدمة في أي وقت وعلى مدار أيام الأسبوع، وهو ما يُوفر الراحة للعميل، إضافة إلى أن سرية المعاملات التي تميز هذه البنوك كما تزيد من ثقة العملاء فيها.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
تأثير التقدم التكنولوجي والعلمي على القاعدة القانونية
في مجال الأعمال
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الأربعاء 21 ماي 2025

# Les nouvelles technologies de l'information et de la communication comme levier de croissance pour les entreprises algériennes : entre opportunités d'innovation et défis structurels

Dr. CHIKH Nabila

Université Mouloud MAMMERI de Tizi-Ouzou.

# Les nouvelles technologies de l'information et de la communication comme levier de croissance pour les entreprises algériennes : entre opportunités d'innovation et défis structurels

**Dr. CHIKH Nabila**

Université Mouloud MAMMERI de Tizi-Ouzou.

**Résumé :**

La mondialisation des échanges et la transition vers une économie numérique placent les Nouvelles Technologies de l'Information et de la Communication (NTIC) au cœur des stratégies de développement des entreprises à l'échelle mondiale. Pour les entreprises algériennes, ces technologies représentent un vecteur stratégique pour améliorer leur performance, renforcer leur compétitivité et favoriser l'émergence de nouveaux modèles économiques. Cette contribution s'attache à analyser les opportunités qu'offre l'intégration des NTIC dans le tissu entrepreneurial national, à travers plusieurs dimensions : amélioration de l'efficacité organisationnelle, réduction des coûts, accès à de nouveaux marchés via les canaux numériques, digitalisation de la relation client et stimulation de l'innovation.

Cependant, cette dynamique se heurte à une série de contraintes structurelles qui freinent la généralisation et l'optimisation de l'usage des NTIC en Algérie. Parmi ces défis figurent la faiblesse des infrastructures numériques, notamment dans les régions intérieures, le manque de compétences spécialisées dans les domaines technologiques, la résistance culturelle et managériale au changement, ainsi que les problématiques liées à la cybersécurité et à la gouvernance des données.

L'analyse s'appuie sur une revue de littérature, des données empiriques et l'étude de cas de quelques entreprises locales ayant entrepris une transformation numérique. Elle propose une lecture critique de la situation actuelle et identifie des leviers d'action pour accompagner les entreprises dans une transition numérique durable, inclusive et adaptée aux spécificités du contexte algérien.

Ce travail ambitionne ainsi de contribuer à une réflexion plus large sur la place du numérique dans les stratégies de développement économique des pays émergents, en soulignant l'importance d'un écosystème digital structuré, d'une volonté politique forte et d'une mobilisation conjointe des acteurs publics et privés.

**Mots-clés :** NTIC, entreprises algériennes, transformation numérique, innovation, compétitivité, obstacles structurels, développement durable, économie numérique.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
تأثير التقدم التكنولوجي والعلمي على القاعدة القانونية
في مجال الأعمال
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الأربعاء 21 ماي 2025

# جرائم الأعمال في البيئة الرقمية
# -التجارة الالكترونية نموذجا-

ط. د إقلولي فيصل
جامعة مولود معمري - تيزي وزو

# جرائم الأعمال في البيئة الرقمية- التجارة الالكترونية نموذجا-

**ط. د إقلولي فيصل**

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

البريد الالكتروني: figlouli@gmail.com

**ملخص:**

تعد الرقمنة في مجال الأعمال أداة لا غنى عنها لتحسين الكفاءة وزيادة الإنتاجية، وتعزيز جودة الأعمال وتنافسيتها. هذه التحولات توفر فرصًا كبيرة للفاعلين في هذا المجال لتحقيق التميز والابتكار، إذ تساهم في توفير المعلومات اللازمة في الوقت المناسب، مما يساعد على اتخاذ القرارات الصائبة والتخفيف من البيروقراطية التي غالبًا ما تتسبب في تعطيل مصالح المتعاملين. ومع ذلك، ورغم ما توفره الرقمنة من مزايا كثيرة في مجال الأعمال، فقد أدت إلى بروز تحديات عديدة تواجه البيئة الإلكترونية للأعمال. ومن أهم هذه التحديات مسألة حماية وتأمين البيانات، والمخاطر الإجرامية المتزايدة التي يمكن أن تهدد المصالح التجارية المتعلقة بها، بالإضافة إلى التحديات القانونية المتعلقة بالتجارة الإلكترونية.

في ظل هذا المشهد المعقد، تكتسب دراسة "جرائم الأعمال في البيئة الرقمية" أهمية بالغة، وتحديدًا في مجال التجارة الإلكترونية، والتي شهدت نموًا هائلًا وتزايدًا في التعاملات المالية عبر الإنترنت. تتناول هذه الورقة البحثية بالتفصيل التحديات الأمنية والقانونية المرتبطة بالتجارة الإلكترونية، مع التركيز بشكل خاص على الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم 18-05 المتعلق بالتجارة الإلكترونية. سنسلط الضوء على أنواع هذه الجرائم، وأساليب ارتكابها، والآثار المترتبة عليها، بالإضافة إلى تحليل فعالية التشريعات القائمة في مكافحتها وحماية حقوق الأطراف المعنية. يهدف هذا البحث إلى تقديم فهم شامل للمخاطر المحتملة التي تواجه الأعمال التجارية الرقمية، واقتراح سبل لتعزيز الإطار القانوني والأمني لمواجهة التهديدات الإجرامية المتطورة في الفضاء الرقمي، بما يضمن بيئة تجارية آمنة وموثوقة.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
تأثير التقدم التكنولوجي والعلمي على القاعدة القانونية
في مجال الأعمال
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الأربعاء 21 ماي 2025

# العقد الإلكتروني بين الإطار القانوني والتحديات التي يواجهها في الجزائر

د. شريفي ويزة
جامعة مولود معمري -تيزي وزو

# العقد الإلكتروني بين الإطار القانوني والتحديات التي يواجهها في الجزائر

**د. شريفي ويزة**

جامعة مولود معمري -تيزي وزو

**الملخص:**

أصبح العقد الإلكتروني جزءًا أساسيًا من المعاملات القانونية المعاصرة، بفضل التحولات الرقمية المتسارعة، حيث اعتمده الأفراد والشركات كوسيلة فعالة لإبرام التزاماتهم. وفي هذا الإطار، سعى المشرع الجزائري إلى تنظيم هذا النوع من العقود من خلال تحديد طبيعته القانونية، ووضع ضوابط تحكم إرادة المتعاقدين وتضمن سلامة التعاقد في البيئة الرقمية، بما يكفل حماية الأطراف المعنية ويعزز فعالية هذه العقود في الواقع الرقمي.

ورغم وجود إطار قانوني لتنظيم العقد الإلكتروني، لا يزال التطبيق الفعلي يواجه تحديات قانونية، تتجلى في وجود فراغات تشريعية في بعض النصوص، إلى جانب صعوبات عملية وقضائية تحول دون تفعيل هذا التنظيم بشكل كامل.

**الكلمات المفتاحية:** العقد الإلكتروني، التوقيع الإلكتروني، العدول عن العقد، المستهلك الإلكتروني، الإثبات الإلكتروني

**Résumé :**

Le contrat électronique est devenu une composante essentielle des transactions juridiques contemporaines, en raison des mutations numériques rapides. Il est désormais adopté par les particuliers et les entreprises comme un moyen efficace de conclure leurs engagements. Dans ce cadre, le législateur algérien a œuvré à encadrer ce type de contrat en précisant sa nature juridique et en établissant des règles encadrant la volonté des parties contractante sains que la sécurité des engagements dans l'environnement numérique, afin d'assurer la protection des parties concernées et de renforcer l'efficacité de ces contrats dans la réalité numérique.

Cependant, malgré l'existence d'un cadre juridique régissant le contrat électronique, sa mise en œuvre effective se heurte encore à plusieurs défis juridiques, notamment dès lacunes législatives dans certains textes, ainsi que des difficultés pratiques et judiciaires qui entravent l'application complète de cette réglementation.

**Mots-clés :** contrat électronique, signature électronique, rétractation contractuelle, consommateur électronique, preuve électronique.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
تأثير التقدم التكنولوجي والعلمي على القاعدة القانونية
في مجال الأعمال
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الأربعاء 21 ماي 2025

# تأثير الذكاء الاصطناعي على قانون المنافسة: "تحديات قانونية في ظل التحولات الرقمية"

ط.د. عزوز كريمة
جامعة قسنطينة 1 الإخوة منتوري - قسنطينة

# تأثير الذكاء الاصطناعي على قانون المنافسة: "تحديات قانونية في ظل التحولات الرقمية

**ط.د. عزوز كريمة**

جامعة قسنطينة 1 الإخوة منتوري - قسنطينة

karimaazzouz773@gmail.com

**الملخص:**

يشهد العالم في الوقت الراهن تطورا ملحوظا في مجالات التكنولوجيا والعلوم، وهو ما انعكس بشكل واضح على العديد من جوانب الحياة، بما في ذلك الأنظمة القانونية، لذلك تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على تأثير الذكاء الاصطناعي على قانون المنافسة، والتحديات التي يواجهها هذا القانون في ظل هذه التحولات التقنية.

إنّ تطبيقات الذكاء الاصطناعي المتقدمة تتطلب مستوى متقدًما من المعرفة التقنية لفهم كيفية عملها وتأثيراتها على التنافس في الأسواق، فالذكاء الاصطناعي يشكل تحدًيا جديدًا أمام قانون المنافسة مما يستدعي من الحكومات والجهات التنظيمية اتخاذ خطوات حاسمة لتطوير تشريعات جديدة تتلاءم مع هذه التقنيات المتقدمة لضمان وجود بيئة تنافسية سليمة.

**الكلمات المفتاحية:** الذكاء الاصطناعي؛ قانون المنافسة؛ التحديات القانونية؛ التحولات الرقمية.

**Abstract :**

The world is currently witnessing remarkable developments in the fields of technology and science, which have clearly impacted many aspects of life, including legal systems. Therefore, this study aims to shed light on the impact of artificial intelligence on competition law and the challenges it faces in light of these technological transformations.

Advanced AI applications require an advanced level of technical knowledge to understand how they work and their impact on market competition. Artificial intelligence poses a new challenge to competition law, requiring governments and regulatory bodies to take decisive steps to develop new legislation compatible with these advanced technologies to ensure a healthy competitive environment.

**Keywords:** Artificial Intelligence; Competition Law; Legal Challenges; Digital Transformation

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
تأثير التقدم التكنولوجي والعلمي على القاعدة القانونية
في مجال الأعمال
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الأربعاء 21 ماي 2025

# إنعكاسات التطور التكنولوجي على مفهوم الشخصية القانونية من منظور قوانين الملكية الفكرية

د. فاروق عريشة
المركز الجامعي - إيليزي

# إنعكاسات التطور التكنولوجي على مفهوم الشخصية القانونية من منظور قوانين الملكية الفكرية

**د. فاروق عريشة**

المركز الجامعي - إيليزي

Oricha.farouk@cuilizi.dz

**ملخص:**

لقد وصلت التطورات التكنولوجية السريعة والرهيبة الى مرحلة متقدمة جدا فأصبحت هذه التطورات تمس مختلف مناحي الحياة، ومما لا شك فيه أن التغيرات الحاصلة على هذه المناحي تؤثر بدورها على التعاملات بين الأشخاص الطبيعية والمعنوية منها، وبالتالي فإن المراكز القانونية تتغير وتختلف بإختلاف مجال التعامل ونوع الأشخاص المتعاملة.

و الملفت للإنتباه في الفترة الأخيرة أن ما يسمى بالذكاء الاصطناعي كأحد أهم التطورات التكنولوجية أصبح له القدرة على التحليل والتفكير بقدر يحاكي فكر الشخص الطبيعي بل وحتى له القدرة على اتخاذ القرارات، والأمر الأكثر أهمية في هذه القدرات هو إمكانية الابتكار والابداع بما يفوق تصور الشخص الطبيعي بل ودون توجيه أو أمر منه.

ومما سبق فإن التطور التكنولوجي قد مس مجال إكتساب الحقوق وإمكانية الحصول على عائد مالي ينتج بإستعمال أنظمة الذكاء الاصطناعي، الأمر الذي يدعوا الى طرح الاشكالية التالية:

مامدى تطور التشريعات في الاعتراف بالشخصية القانونية للأنظمة التكنولوجية من منظور قوانين الملكية الفكرية؟

**Abstract:**

The rapid and remarkable technological advancements have reached a highly advanced stage, affecting various aspects of life. Undoubtedly, these changes impact interactions between natural and legal persons, leading to shifts in legal standings depending on the nature of transactions and the types of entities involved.

Notably, in recent times, artificial intelligence—one of the most significant technological advancements—has demonstrated an ability to analyze and think in a manner comparable to human cognition. Furthermore, it possesses the capability to make decisions and, more importantly, to innovate and create beyond human imagination, even without direct instruction or intervention.

Given these developments, technology has influenced the acquisition of rights and the ability to generate financial returns through the use of AI systems. This raises the following legal issue:

**To what extent have legislative frameworks evolved to recognize the legal personality of technological systems from the perspective of intellectual property laws?**

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
تأثير التقدم التكنولوجي والعلمي على القاعدة القانونية
في مجال الأعمال
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الأربعاء 21 ماي 2025

# Le Droit des Affaires à l'ère de l'Intelligence Artificielle: Implications Juridiques

د. نعار فتيحة
جامعة مولود معمري - تيزي وزو

# Le Droit des Affaires à l'ère de l'Intelligence Artificielle: Implications Juridiques

# قانون الأعمال في عصر الذكاء الاصطناعي: انعكاسات قانونية

**د. نعار فتيحة**

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

البريد الالكتروني: fatihanaar216@gmail.com

**Résumé** :

Les innovations technologiques transforment radicalement le paysage juridique des entreprises. Avec le développement rapide de l'IA, des contrats intelligents et de la transformation numérique, les implications juridiques de leur utilisation deviennent de plus en plus pertinentes, les entreprises devant adapter et développer leurs cadres juridiques.

Dans cette étude, nous souhaitons clarifier l'ampleur de l'impact de l'IA sur le système juridique dans le domaine des affaires, en abordant ses implications juridiques, en soulignant la responsabilité juridique associée à son utilisation d'une part, puis en mettant en exergue l'importance de la régulation pour l'avenir de l'IA dans domaine des affaires d'autre part.

**ملخص:**

تُحدث الابتكارات التكنولوجية تحولات جذرية في المشهد القانوني في مجال الأعمال. مع التطور السريع لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي والعقود الذكية والتحول الرقمي، تتزايد أهمية الآثار القانونية لاستخدامها حيث يتعين على الشركات تكييف وتطوير أطرها القانونية.

في هذه الورقة البحثية نريد توضيح مدى تأثير الذكاء الاصطناعي على المنظومة القانونية في مجال الأعمال من خلال تعرض إلى الانعكاسات القانونية، وذلك بالتسليط الضوء على المسؤولية القانونية المتعلقة باستخدام الذكاء الاصطناعي من جهة، ومن ثم تعرض إلى أهمية ضبط لمستقبل الذكاء الاصطناعي في مجال الأعمال من جهة أخرى.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
تأثير التقدم التكنولوجي والعلمي على القاعدة القانونية
في مجال الأعمال
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الأربعاء 21 ماي 2025

# التكنولوجيا والقانون: ضرورة لتحديث القاعدة القانونية في مجال الأعمال

ط.د. بوعمرة عقبة - ط.د. مبرك عبد القادر
جامعة مولود معمري - تيزي وزو

# التكنولوجيا والقانون: ضرورة لتحديث القاعدة القانونية في مجال الأعمال

**Technology and Law : The Necessity to Update the Legal Rule in the Business Sector.**

**ط.د. بوعمرة عقبة - ط.د. مبرك عبد القادر**

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

okba.bouamra@ummto.dz - Abdelkader.mebrek@ummto.dz

**ملخص:**

تعتبر القاعدة القانونية ركيزة أساسية لتنظيم وضبط مجال الأعمال، بحيث توفر إطار واضح ينظم مختلف العلاقات التجارية ويحدد الحقوق والواجبات للمتعاملين والمستثمرين، غير أنه في ظل تنامي الثورة التكنولوجية ضمن هذا المجال تزايدت معه العديد من التحديات والرهانات التي أصبحت تهدد وجود واستقرار القاعدة القانونية التي تنظم بيئة الأعمال من مختلف جوانبها، بما في ذلك التغيرات التكنولوجية السريعة التي أصبحت تبرز ضرورة وجود تشريعات فعّالة تتلاءم ومجال الأعمال، وفي نفس الوقت ضرورة لحماية حقوق الفاعلين ضمن نطاق الأعمال بالشكل الذي يسهل العمليات التجارية ويخفف من حدة المخاطر المحتملة الوقوع، وكي تتناسب هاته القاعدة القانونية مع مستجدات التكنولوجيا الحديثة في السير نحو تحقيق استدامة الأعمال

**الكلمات المفتاحية:** القاعدة القانونية، التكنولوجيا، مجال الأعمال، المستثمرين.

**Abstract:**

The legal rule is a fundamental pillar for organizing and regulating the business sector, providing a clear structure that governs various commercial relationships and defines the rights and obligations of participants and investors. However, with the growth of the technological revolution in this field, numerous challenges and stakes have emerged that threaten the existence and stability of the legal rule governing the business environment in all its aspects. This includes rapid technological changes that highlight the necessity for effective legislation that aligns with the business sector, as well as the need to protect the rights of stakeholders in a way that facilitates commercial operations and mitigates potential risks. Furthermore, this legal rule must adapt to the advancements of modern technology in order to achieve business sustainability.

**Keywords**: legal rule, technology, business sector, investors.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
تأثير التقدم التكنولوجي والعلمي على القاعدة القانونية
في مجال الأعمال
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الأربعاء 21 ماي 2025

# نحو مواءمة القاعدة القانونية مع متطلبات التقدم العلمي والتكنولوجي في مجال الأعمال

ط. طوبال ليندة
جامعة مولود معمري- تيزي وزو

# نحو مواءمة القاعدة القانونية مع متطلبات التقدم العلمي والتكنولوجي في مجال الأعمال

# Harmonizing Legal Frameworks with Scientific and Technological Advancements in Business

**ط. طوبال ليندة**

جامعة مولود معمري- تيزي وزو

**ملخص:**

شهدت الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية تحولات جذرية بفعل التقدم التكنولوجي، الذي بات يشكل عاملا محوريا في إعادة تشكيل مختلف جوانبها، بما في ذلك المجال القانوني. فعلى الرغم من الاعتقاد السائد سابقا بحيادية التكنولوجيا وعدم تأثيرها على القواعد القانونية، إلا أن الواقع العملي يكشف عن علاقة تفاعلية ومتشابكة بين الحقلين التكنولوجي والقانوني.

فقد أصبحت التكنولوجيا الحديثة عاملا مغيرا لمفاهيم قانونية مستقرة، وطرحت تحديات جديدة أمام القواعد القانونية التقليدية، الأمر الذي يفرض ضرورة دائمة لإعادة تكييف النصوص التشريعية لمواكبة المستجدات، خاصة في ظل بروز مجالات قانونية متخصصة مرتبطة بعالم الأعمال، كالقانون المالي، المصرفي، التجاري، وقانون الملكية الفكرية...الخ.

تهدف هذه الدراسة إلى بناء مقاربة حول تأثير التقدم العلمي والتكنولوجي على القاعدة القانونية، واستكشاف مدى قدرة المنظومة القانونية على استيعاب التحولات المتسارعة التي يشهدها مجال الأعمال، بالنظر الى بطء العملية التشريعية، وكذا إيجاد الصلة بين التقدم العلمي والتقني من جهة، وتطبيق القانون وإنفاذه من جهة أخرى، مع مراعات حماية الخصوصية الفردية والجماعية في سبيل تعزيز بيئة الأعمال، وتحقيق التنمية الاقتصادية، وضمان الأمن الإلكتروني.

**الكلمات المفتاحية:** التقدم التكنولوجي، القاعدة القانونية، القانون والاعمال، التحديات القانونية.

**Abstract:**

He socioeconomic and political Landscape has undergone profound

Transformations due to technological advancement, which have become a pivotal in reshaping aspects of society, including the legal sphere. While previously a prevailing notion posited the neutrality of technology and its lack of impact on legal frameworks, practical reality reveals a complex and interactive relationship between the technological and legal domains.

Modern technology has become a disruptive force, altering established legal concepts and posing novel challenges to traditional legal norms. This necessitates a constant adaptation of legislative texts to keep pace with these evolving advancements, particularly in specialized legal fields related to commerce, such as financial law, banking law, commercial law, and intellectual property law.

This study aims to develop an approach to understanding the impact of scientific and technological progress on the legal framework. It explores the extent to which the leal system can absorb the rapid transformations affecting the business sector, considering the slow pace of legislative processes. Furthermore, it investigates the connection between scientific and technological progress on the one hand, and the application enforcement of law on the other.

Ultimately, this study will address the importance of safeguarding individual and collective privacy, thereby bolstering a supportive business environment, promoting economic development, and ensuring cybersecurity.

**Keywords**: Technological advancement, legal framework; law and business, legal challenges.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
تأثير التقدم التكنولوجي والعلمي على القاعدة القانونية
في مجال الأعمال
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الأربعاء 21 ماي 2025

# تأثير التقدم العلمي والتكنولوجي على القاعدة القانونية في المجال المصرفي: "البنوك الرقمية نموذجا"

د. بن قرّاش كلثوم
جامعة جيلالي ليابس - سيدي بلعباس

# تأثير التقدم العلمي والتكنولوجي على القاعدة القانونية في المجال المصرفي: "البنوك الرقمية نموذجا".

# The impact of scientific and technological progress on the legal base in the banking field: “Digital banks as a model“

**د. بن قرّاش كلثوم**

جامعة جيلالي ليابس - سيدي بلعباس

benguerrach-droit@hotmail.com

**ملخص:**

إنّ التطورات التكنولوجيا التي يشهدها العالم في مجال نظم المعلومات والاتصالات، وفي ظل انتشار التقنية وشيوع استخدام الأنترنيت، برزت تحولات هائلة في مجال المال والأعمال. وتعتبر البنوك الرقمية إحدى أهم مظاهر تأثير التقدم العلمي والتكنولوجي على القاعدة القانونية في المجال المصرفي.

ويعتبر النظام رقم 24-04 المؤرخ في 13 أكتوبر 2024 المتعلق بالشروط الخاصة للترخيص بتأسيس واعتماد ممارسة نشاط البنك الرقمي[1]، والتعليمة رقم 25-02 المؤرخة في 02 مارس 2025 – اللاحقة له- من أولى الأسس القانونية لتأطير عمل البنوك الرقمية في الجزائر[2]، تطبيقا لنص المادتين 77 و90 من القانون النقدي والمصرفي رقم 23-09[3].

وتعتبر البنوك الرقمية حاليا أهم آلية لتعزيز الشمول المالي، والحل الأمثل للقضاء على مشكلة السيولة النقدية وتحقيق نمو اقتصادي مستدام.

ومن منطلق أنّ البنوك الرقمية تكتسي أهمية بالغة نتيجة حداثتها، لما تحتوي عليه من نظم وتقنيات متطورة جدا، تسمح لها بتقديم خدماتها في أقل وقت ممكن وبأقل التكاليف، أردت من خلال هذه المداخلة تسليط الضوء على النظام القانوني للبنوك الرقمية ومدى كفايته في معالجة المشاكل القانونية المترتبة عن المعاملات التي تقوم بها هذه البنوك؟

إنّ دراسة هذه الإشكالية تحتم اتباع المنهجين الوصفي والتحليلي، من خلال التطرق إلى دراسة الإطار القانوني للبنوك الرقمية في الجزائر (المحور الأول)، ثم تحديد جملة المخاطر والصعوبات التي تواجه البنوك الرقمية في الجزائر وفي مختلف دول العالم (المحور الثاني).

[1] - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77، المؤرخة في 19 نوفمبر 2024.

[2] - مأخوذة من موقع بنك الجزائر: https:// www.bank-of- algeria.dz بتاريخ: 2025/04/20 على الساعة: 21:00 مساء.

[3] - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 43، المؤرخة في 27 يونيو 2023.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
تأثير التقدم التكنولوجي والعلمي على القاعدة القانونية
في مجال الأعمال
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الأربعاء 21 ماي 2025

# دور التكنولوجيا المعلوماتية في تعزيز التنافسية في مجال الصفقات العمومية

أ. بوجريو ياسمينة
جامعة محمد الصديق بن يحي - جيجل

# دور التكنولوجيا المعلوماتية في تعزيز التنافسية في مجال الصفقات العمومية

**أ. بوجريو ياسمينة**

جامعة التكوين المتواصل ديدوش مراد مركز سطيف

yasmina.boudjeriou@univ-jijel.dz

**ملخص:**

تتسارع التطورات نحو التحول الرقمي بوتيرة تفرض على الدولة الجزائرية ضرورة مواكبة تطورات التكنولوجيا الرقمية للبقاء ضمن مسار الدول التي تسعى لتحقيق التنمية، وينطلق ذلك بإحداث تغييرات على المنظومة القانونية والمؤسساتية لدعم وتعزيز القدرات التنافسية للإقتصاد الوطني، وباعتبار الصفقات العمومية مساهم أول في تنفيذ مشاريع الدولة فإنها معنية باستخدام التكنولوجيا المعلوماتية لتسهيل التعامل بين المصلحة المتعاقدة والمتعاملين الاقتصاديين خدمة لذلك قامت الدولة باستحداث البوابة الالكترونية للصفقات العمومية لنشر ومبادلة الوثائق والمعلومات وإعلان المنافسة بالطريقة الالكترونية لترسيخ مكانة القانون ودوره كضامن موثوق لحماية حقوق االمتعاملين بشكل يساير التطور التكنولوجي السريع والتحديات التي تواجهه، ويطرح السؤال حول **مساهمة هذه البوابة في تعزيز التنافسية في مجال الصفقات العمومية كونها ضمانة مهمة لدى المتعاملين وإحدى الصعوبات التي تواجه المصلحة المتعاقدة**. وهذا ما سيتم تناوله في هذه الورقة البحثية.

**Abstract :**

The digital world is rapidly evolving at a pace that compels the Algerian state to keep up with the advancements in the digital technology to remain among the countries seeking development, starting by the changes in the legal and institutional system to support and enhance the competitive capabilities of the national economy, and considering the transactions as a primary contributor to the implementation of state projects, they are concerned with the use of the information technology to facilitate the dealings between the contracting authority and economic operators and the state has established an electronic portal for the public transactions to publish and exchange documents and information, as well as to announce the competitions electronically, thereby reinforcing the position of the law and its role as a reliable guarantor for protecting the rights of operators in a manner that keeps up with the rapid technological development and the challenges facing it, and raises the question about the contribution of this portal to enhance the competitiveness in the field of public transactions as an important safeguard for the customers and one of the difficulties facing the contracting interest. This will be addressed in this research paper.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
تأثير التقدم التكنولوجي والعلمي على القاعدة القانونية
في مجال الأعمال
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الأربعاء 21 ماي 2025

# التواطؤ الرقمي باستخدام الخوارزميات وقانون المنافسة الجزائري

د. قوسم غالية
جامعة مولود معمري - تيزي وزو

# التواطؤ الرقمي باستخدام الخوارزميات وقانون المنافسة الجزائري

**د. قوسم غالية**

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

البريد الالكتروني: ghaliagoucem@yahoo.com

**ملخص:**

في الجزائر، لا يحظر قانون المنافسة التعاون والتنسيق بين المؤسسات بغرض القيام بدراسة مشتركة، وتبادل المعلومات والخبرات، لتحسين الإنتاج والإنتاجية مثلا، وإنما يحظر الممارسات والأعمال المدبرة والاتفاقيات والاتفاقات الصريحة والضمنية عندما تهدف أو يمكن أن تهدف إلى عرقلة حرية المنافسة أو الحد منها أو الإخلال بها في نفس السوق أو جزء جوهري منه، وهذا وفقا للمادة 6 من الأمر رقم 03-03 المؤرخ في 19 جويلية 2019، المتعلق بالمنافسة، المعدل والمتمم.

وفي عالم مترابط بشكل متزايد، حيث فتحت التجارة الدولية والاستثمارات عبر الحدود آفاقا جديدة للمؤسسات لتوسيع نطاق وصولها خاصة مع التقدم التكنولوجي والعلمي وازدهار المعلوماتية والرقمية وظهور الذكاء الاصطناعي، حيث لم تعد المنافسة مقتصرة على الأسواق المحلية، مما أدى إلى ظهور صور جديدة للممارسات المخلة بالمنافسة في السوق الرقمية منها التواطؤ الخوارزمي المضر بالمنافسة.

تستعمل المؤسسات لاسيما الشركات العظمى في الحقل الاقتصادي الخوارزميات على نطاق واسع لضمان نجاحها، وهي توجد في قلب الاقتصاد الرقمي وتعمل كأدمغة مسيرة للعديد من التطبيقات والخدمات عبر الإنترنت. حيث يقصد بالخوارزمية:" مجموعة من العمليات يتعين تنفيذها بشكل متسلسل، خطوة بخطوة. وفي حال أوكل للحاسوب تنفيذ هذه العمليات تقوم الخوارزمية على أتممة وتنظيم العملية. وبمجرد تصميمها تعمل الخوارزمية بشكل مستقل، بحيث تؤدي وظائفها دون إشراف بشري يذكر."

رغم سهولة تعريف مفهوم الخوارزمية، إلا أنه من الصعب معرفة كيفية اشتغالها، بسبب التعقيد الناتج عن استقلالية عملها، ما خلق مخاطر مختلفة في العالم الرقمي منها تواطؤ الشركات لاسيما الكبرى منها، والذي من شأنه الإضرار بالمنافسة في السوق الرقمية، حيث برزت التكنولوجيا باستخدام الخوارزميات كلاعب محوري فيها يعمل بمهارة على تشكيل ملامح التواطؤ الضمني على عكس التواطؤ الصريح، الذي يتضمن التواصل المباشر والاتفاق بين المتنافسين، فإن التواطؤ الضمني هو تزامن صامت للأفعال، وعادة ما يتم تسهيله من خلال همسات التكنولوجيا الصامتة .

وانطلاقا مما سبق ذكره، فإننا من خلال مداخلتنا نجيب عن الإشكالية التالية:

ما مدى إمكانية إخضاع التواطؤ الخوارزمي المضر بالمنافسة في السوق الرقمية للنصوص القانونية التقليدية الواردة في الأمر رقم 03-03 المتعلق بالمنافسة، لاسيما المادة 6 منه المذكورة أعلاه؟

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
تأثير التقدم التكنولوجي والعلمي على القاعدة القانونية
في مجال الأعمال
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الأربعاء 21 ماي 2025

# أثر التقدم التكنولوجي على مناخ الأعمال

أ.د. دخلاني سفيان
جامعة مولود معمري - تيزي وزو

# أثر التقدم التكنولوجي على مناخ الأعمال

**أ.د. دخلافي سفيان**

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

**ملخص:**

شهدت البشرية عبر العصور تطورات مذهلة في مجال التكنولوجيا، ويعتبر الذكاء الإصطناعي والتعلم الآلي أبرز تقنيات العصر الحديث، ويشمل هذا التطور الأجهزة التكنولوجية والبرمجيات والشبكات، بحيث أصبح يؤثر إيجابيا على مختلف جوانب الحياة، فهو عامل مهم في تسهيل وتحسين جودة الحياة اليومية للمواطنين من خلال فتح آفاق جديدة للتعلم والابتكار ومن ثمة زيادة الإنتاجية وتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي في مختلف القطاعات، خاصة في مجال الأعمال، فأصبحت التكنولوجيا في مجال الأعمال حتمية لتحسين الأداء والإنتاج بالاعتماد على الأساليب والتقنيات الحديثة باعتبارها معيارا لقياس أداء المؤسسات وقابليتها للمنافسة والاستمرار في السوق، غير أن هذا التطور التكنولوجي ينطوي على آثار سلبية في مجال الأعمال خاصة ما تعلق منها بمقاومة التغيير من قبل الموظفين بسبب مخاطر استغناء الشركات ودور الأعمال عن الموظفين واستبدالهم بالأجهزة والآلات، كما تشكل التهديدات الأمنية الرقمية تحديا آخرا في هذا الإطار، وهو ما يستدعي اتخاذ إجراءات وقائية وتحديث البنية التحتية التكنولوجية، وتأهيل الكوادر على التقنيات الحديثة، وتوظيف الذكاء الاصطناعي في عمليات الشركة، مع وضع رؤية واضحة للتحول الرقمي تساعد الشركات على تحسين العمليات، وتحديث الخدمات، وزيادة التفاعل مع العملاء وتسهل تبني التكنولوجيا الجديدة وتوفر الفرص للشركات للاستفادة من التقنيات الحديثة والتنافس بفعالية عالية.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
تأثير التقدم التكنولوجي والعلمي على القاعدة القانونية
في مجال الأعمال
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الأربعاء 21 ماي 2025

# انعكاسات الذكاء الاصطناعي على القانون الجنائي للأعمال

د. زرورو ناصر
جامعة مولود معمري – تيزي وزو

# انعكاسات الذكاء الاصطناعي على القانون الجنائي للأعمال

**د. زرورو ناصر**

جامعة مولود معمري – تيزي وزو

nacer.zerourou@ummto.dz

**ملخص:**

مما لا شك فيه أن ثورة التكنولوجية والعلمية (الذكاء الاصطناعي) قد انعكس بدوره على العديد من المجالات الحياتية منها القانوني والأمني والاقتصادي ... مما ثار معه العديد من الإشكاليات القانونية ذات الصلة المباشرة بهذا الذكاء الاصطناعي ذات التركيب الفني والتقني المعقد.

لذلك سارعت الدولة الجزائرية لتبني سياسة التحول الرقمي لما في ذلك من ضرورة مسايرة التطورات الواقعية والتكنولوجية الحديثة (الذكاء الاصطناعي) لما لها من ايجابيات ومزايا في جميع نواحي الحياة.

لذلك تتبلور أهمية الدراسة أو البحث في انعكاسات الذكاء الاصطناعي على القانون الجنائي للأعمال في محاولة إيجاد إطار قانوني لا يؤثر على القاعدة القانونية في مجال قانون الأعمال، بل أكثر من ذلك يمكن الاعتماد عليه في حل المشكلات القانونية بين المتعامل مع تقنيات وفنيات الذكاء الاصطناعي وخصوصا في مجال المسؤولية الجزائية الناشئة عن استعمال هذه التقنيات وذلك بالبحث عن تحديد طبيعة وأثار هذه المسؤولية وتحديد العقوبات المقررة لها، بما يضمن لكل من يتعامل مع هذه التقنيات كل حقوقه، وكل هذا لغرض تقليل القلق الذي يرتب المتعاملين الاقتصاديين مع تقنيات الذكاء الاصطناعي ويسهل على القضاء الجنائي الفصل في الجرائم المعروضة عليه استنادا على أساس قانوني سليم.

من خلال كل هذا تتبلور إشكالية البحث بالنسبة لمسألة انعكاسات الذكاء الاصطناعي على القانون الجنائي للأعمال في عدم وجود نصوص قانونية خاصة بهذه المسألة، وما تثيره هذه الإشكالية من التساؤلات القانونية الفرعية والتي قد نذكر البعض منها، ما هو الذكاء الاصطناعي وما يميزه عن الذكاء الآدمي؟ وما هي الآثار القانونية لهذه التقنيات على المجالات المتصلة بقانون الأعمال، كيف تحدد المسؤولية الجزائية لكل من له علاقة بالتقنيات الذكاء الاصطناعي؟ وما هي العقوبات المقررة لهذه التقنيات وما هي العقوبات الأكثر ملائمة لهذه الجرائم في مجال قانون الأعمال؟ وذلك بالاعتماد على منهجين أساسين هما المنهج ألتأصلي الذي نسعى من خلاله إلى رد كل جزئيات هذا الموضوع إلى أصولها المكرسة في القواعد العامة المعروفة في القانون الجنائي، بالإضافة إلى المنهج التحليلي التي تكد تخلى منه الدراسات القانونية

وللايجابية على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية نقترح الخطة الآتية حيث جاء المحور الأول : الآثار القانونية للذكاء الاصطناعي في بعض مجالات قانون الأعمال والمحور الثاني: المسؤولية الجزائية الناشئة عن جرائم تقنيات الذكاء الاصطناعي.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
تأثير التقدم التكنولوجي والعلمي على القاعدة القانونية
في مجال الأعمال
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الأربعاء 21 ماي 2025

# الدفع الالكتروني كمظهر من مظاهر التكنولوجيا المالية

د. لحراري شالح ويزة
جامعة مولود معمري – تيزي وزو

# الدفع الالكتروني كمظهر من مظاهر التكنولوجيا المالية

**د. لحراري شالح ويزة**

جامعة مولود معمري – تيزي وزو

**ملخص:**

غزا التقدم التكنولوجي والعلمي مختلف مجالات الحياة بما فيها مجال المال والمؤسسات المالية، هذا الأخير الذي عرف ما يسمى بالتكنولوجيا المالية؛ باعتبارها صناعة تعمل على تطوير المنظومة المصرفية، بما يتلاءم ومتطلبات استخدام التقنية، من أجل تقديم منتجات وخدمات ذات نوعية وبكفاءة عالية، تماشيا ورغبات العملاء، فتظهر التكنولوجيا المالية كقطاع يمزج بين الأعمال المبتكرة والتكنولوجيا لتحسين الخدمات المالية وتعزيزها.

يبرز الدفع الالكتروني كمظهر من مظاهر التكنولوجيا المالية، الذي يجد مجاله في المعاملات التجارية الالكترونية، التي تشهد استخداما مكثفا لوسائله المختلفة، التي ينبغي أن تتوفر على الثقة والأمن لاعتبارات حماية مستخدميها لاسيما في بيئة الكترونية مليئة بالمخاطر، من هنا يتجلى دور القاعدة القانونية في تبني هذه الأساليب الحديثة هذا من جهة، ومن جهة أخرى دورها في الموازنة بين استخدام التكنولوجيا وتحقيق الأمن عند استعمال وسائل الدفع الالكتروني.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
تأثير التقدم التكنولوجي والعلمي على القاعدة القانونية
في مجال الأعمال
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الأربعاء 21 ماي 2025

# المنصة الرقمية للمستثمر: آلية لتحقيق بيئة رقمية أكثر جاذبية للاستثمارات

د. دحماني فريدة
جامعة مولود معمري - تيزي وزو

# المنصة الرقمية للمستثمر: آلية لتحقيق بيئة رقمية أكثر جاذبية للاستثمارات

**د. دحماني فريدة**

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

faridadahmani217@gmail.com

**ملخص:**

إدراكا من المشرع الجزائري لأهمية تطبيق الرقمنة في قطاع الاستثمار، فقد سعى إلى رقمنة هذا المجال عن طريق اعتماد الإدارة الالكترونية باستخدام الانترنت. وهو ما يظهر لنا من خلال استحداث المشرع في قانون الاستثمار الجديد رقم 22-18 منصة رقمية للمستثمر من اجل تجسيد الرقمنة في مجال الاستثمار، التي اسند تسييرها إلى الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار. باعتبارها الأداة الالكترونية لتوجيه الاستثمارات ومرافقتها ومتابعتها عن طريق السماح باستكمال جميع الإجراءات العملية الاستثمارية عبر الانترنت، حيث تسمح بتوفير كل المعلومات اللازمة، لاسيما فرص الاستثمار في الجزائر، العرض العقاري والتحفيزات والمزايا المرتبطة بالاستثمار وكذا الإجراءات ذات الصلة .

الأمر الذي من شأنه أن يعمل على تحقيق بيئة رقمية أكثر جاذبية لاستقطاب المستثمرين وعلى حوكمة القطاع لما تحققه من تعزيز الشفافية والتقليل من العقبات والبيروقراطية التي كانت تقف في وجه المستثمر.

لذا نتساءل: **ما مدى مساهمة المنصة الرقمية للمستثمر في الرفع من جاذبية الجزائر للاستثمارات؟**

وللإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم الدراسة إلى محورين أساسيين على النحو التالي:

**المحور الأول:** دور المنصة الرقمية للمستثمر في الرفع من جاذبية الجزائر للاستثمارات

**المحور الثاني:** معوقات وتحديات المنصة الرقمية للمستثمر

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
تأثير التقدم التكنولوجي والعلمي على القاعدة القانونية
في مجال الأعمال
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الأربعاء 21 ماي 2025

# صور استخدام الذكاء الاصطناعي في العقود التجارية: العقود الذكية والوكيل الذكي نموذجا

ط.د. عبد النور سعيداني - د. ليندة بومحراث
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية - قسنطينة

# صوراستخدام الذكاء الاصطناعي في العقود التجارية: العقود الذكية والوكيل الذكي نموذجا

**ط.د. عبد النورسعيداني - د. ليندة بومحراث**

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية - قسنطينة

**ملخص:**

العقود الذكية والوكيل الذكي يمثلان تحولا رقميا في مجال إبرام العقود التجارية، حيث تتيح العقود الذكية التنفيذ التلقائي للاتفاقيات على شبكة البلوك تشين ، مما يعزز الكفاءة والشفافية، كما يعمل الوكيل الذكي على التفاوض وصياغة العقود وتحليل البيانات لاتخاذ قرارات ذكية نيابة عن المستخدمين، وبدمجهما يمكن تحقيق عمليات تجارية أسرع وأكثر دقة، مع تقليل التكاليف والأخطاء البشرية باستعمال تطبيقات الذكاء الاصطناعي، مما يجعل هذه التقنيات الحجر الأساس للاقتصاد الرقمي المستقبلي.

**الكلمات المفتاحية:** العقود الذكية، البلوك تشين، الوكيل الذكي، الذكاء الإصطناعي.

**Abstract:**

Smart contracts and smart agents represent a digital transformation in the field of commercial contracts, as smart contracts specify the automatic execution of agreements on the blockchain network, resulting in transparency, and also works intelligently to monitor and draft contracts and coordinate smart data on behalf of users, and by integrating them, faster and more common operations can be achieved, while reducing commercial costs and human errors using artificial intelligence, making these digital additions the foundation of the future economy.

**Keywords :** Smart contracts, blockchain, smart agent, artificial intelligence.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
تأثير التقدم التكنولوجي والعلمي على القاعدة القانونية
في مجال الأعمال
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الأربعاء 21 ماي 2025

# القواعد الإجرائية لممارسة نشاط البنك الرقمي

د. تدريست كريمة
جامعة مولود معمري – تيزي وزو

# القواعد الإجرائية لممارسة نشاط البنك الرقمي

د. تدريست كريمة

جامعة مولود معمري – تيزي وزو

**ملخص**

أثرت المعلوماتية على مختلف جوانب النشاط الإنساني الاجتماعية والاقتصادية، محدثة بذلك ثورة حقيقية في هذه المجالات، وفي القوانين المؤطرة لها. ويعتبر المجال البنكي من أكثر المجالات تأثرا بالمعلوماتية، خاصة مع انتشار التجارة الالكترونية، بحيث أصبحت البنوك تقدم بعض خدماتها التقليدية بشكل الكتروني، فظهرت النقود الإلكترونية، التحويل البنكي الإلكتروني، والاعتماد المستندي الإلكتروني،... لتبرز بعد ذلك البنوك الإلكترونية التي لا وجود لها إلا في البيئة الرقمية.

أمام الأهمية البالغة والمتزايدة لهذا النوع من البنوك باعتبارها أداة تساهم وبفعالية في التنمية الاقتصادية لأي دولة من الدول، ومع التحول الرقمي الذي عرفه القطاع البنكي الجزائري كان لزاما على المشرع أن يعمد إلى التكريس القانوني لها من خلال القانون رقم 23-09 المتعلق بالنظام النقدي والمصرفي، وتطبيقا له صدرت نصوص تنظيمية توضح ما هي المتطلبات الموضوعية والإجرائية الواجب توافرها لممارسة نشاط البنك الرقمي.

بالنظر إلى أهمية وخطورة نشاط البنوك الرقمية استوجب إخضاع الاستثمار فيه لقواعد إجرائية خاصة وغير مألوفة تحد من مبدأ حرية الاستثمار، فعلى الراغب في ممارسة نشاط البنك الرقمي الحصول على ترخيص بتأسيس المؤسسة البنكية من قبل المجلس النقدي والمصرفي (المبحث الأول)، يكون متبوعا بإجراء الحصول على الاعتماد من قبل محافظ بنك الجزائر للبدء في ممارسة النشاط (المبحث الثاني).

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
تأثير التقدم التكنولوجي والعلمي على القاعدة القانونية
في مجال الأعمال
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الأربعاء 21 ماي 2025

# الحماية الجزائية للمعلوماتية من خلال النصوص المستحدثة

د. أرتباس ندير
جامعة مولود معمري - تيزي وزو

# الحماية الجزائية للمعلوماتية من خلال النصوص المستحدثة

د. أرتباس نذير

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

البريد الإلكتروني: nadir.artbas@ummto.dz

**ملخص:**

أصبح النظام المعلوماتي في نهاية القرن الماضي من لوازم الحياة الضرورية والمتطورة على المستوى العام والخاص والدور الذي تؤديه في مختلف مجالات النشاط حيث تؤثر في الإنسان كيانا ونشاطا، ولا يخفى أن كل تطور تقني تكون له انعكاساته على المستوى القانوني بصفة عامة وفي إطار القانون الجنائي بصفة خاصة فكل المخترعات الحديثة تثير بعض المصالح والحقوق التي تحتاج إلى الحماية الجنائية لها سواء في إطار النصوص التقليدية أو باستحداث النصوص الملائمة لطبيعتها.

فالمعلومات تجوب العالم في سرعة كبيرة فشبكات المعلومات التي تربط بين الحاسبات الآلية في مختلف أنحاء العالم جعلت اعتماد المعاملات المالية بشكل أساسي على هذه الحاسبات الآلية التي أصبحت مستودع أسرار الأشخاص، سواء تلك المتعلقة بحياتهم الخاصة أو أموالهم أو نشاطهم الاقتصادي.

وإذا كان مجتمعنا الجزائري لم يتأثر بعد بشكل ملموس فعلا بمخاطر هذا النمط المستجد من الإجرام؛ فإن خطر الجريمة المعلوماتية المحتمل في بيئتنا يمكن أن يكون كبيرا باعتبار أن الجاهزية التقنية والتشريعية واللاّدائية (استراتيجيات حماية المعلوماتية) لمواجهتها ليست بالمستوى المطلوب إن لمتكن غائبة تماما.

ثم ما يزيد من أهمية هذا الموضوع صدور القانون 15/04 المعدل والمتمم للأمر 156/66 المتضمن قانون العقوبات والذي استحدث نصوصا خاصة بالجرائم الماسة بالأنظمة المعلوماتية.

**الاشكالية:** حول ضرورة وجود أو عدم وجود الحماية الفنية للنظام كشرط للتمتع بالحماية الجنائية؟

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
تأثير التقدم التكنولوجي والعلمي على القاعدة القانونية
في مجال الأعمال
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الأربعاء 21 ماي 2025

# التوثيق الالكتروني دعامة للتحول الرقمي في المجال القانوني

د. مولود حاتم
جامعة مولود معمري – تيزي وزو

# التوثيق الالكتروني دعامة للتحول الرقمي في المجال القانوني

**د. مولود حاتم**

جامعة مولود معمري – تيزي وزو

mouloud.hatem@ummto.dz

**الملخص:**

أصبح التوثيق الإلكتروني للعقود ضرورة حتمية لمواكبة متطلبات العصر الحديث في ظل التحولات الرقمية المتسارعة، غير أن البيئة التشريعية في الجزائر تعاني من فراغ واضح في هذا المجال، ما يُضعف من الحجية القانونية للعقود الإلكترونية، ويثير العديد من التحديات أمام القضاء والأطراف المتعاقدة. بالمقابل نجد أن بعض الدول كفرنسا ومصر قد قطعت أشواطاً معتبرة، من خلال سن قوانين خاصة تمنح العقود والتوقيعات الإلكترونية حجية قانونية كاملة، بشرط توفر ضمانات تقنية كافية ووسائل تحقق موثوقيتها.

أضفى القانون المصري رقم 15 لسنة 2004 صفة الرسمية على التوقيع الإلكتروني، كما أقر القانون الفرنسي منذ سنة 2000 مبدأ تكافؤ الكتابة الإلكترونية والورقية، والانضمام إلى "التنظيم الأوروبي للتعرف الالكتروني، المصادقة والخدمات الموثوقة" (eIDAS). وعلى المستوى الدولي أرست لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (UNCITRAL) مبادئ مرجعية من خلال قوانين نموذجية واتفاقيات تشجع على الاعتراف بالتعاملات الرقمية.

**Summary:**

The electronic documentation of contracts has become an essential necessity to keep pace with the requirements of the modern era in light of rapid digital transformations, especially in commercial contracts and cross-border transactions. However, the legislative environment in Algeria suffers from a clear gap in this area, which undermines the legal validity of electronic contracts and raises many challenges for the judiciary and contracting parties. Conversely, we find that some countries, such as France and Egypt, have made significant progress by enacting specific laws that grant electronic contracts and signatures full legal validity, provided that sufficient technical guarantees; and reliable means of verification are present Egyptian Law No. 15 of 2004 granted formal status to electronic signatures; and French law has established since 2000 the principle of equivalence between electronic and paper writing, based on the European regulation (eIDAS). At the international level, the United Nations Commission on International Trade Law (UNCITRAL) has established reference principles through model laws and agreements that encourage the recognition of digital transactions.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
تأثير التقدم التكنولوجي والعلمي على القاعدة القانونية
في مجال الأعمال
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الأربعاء 21 ماي 2025

# التجسس الإلكتروني على الشركات باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي: تهديد تجديد لأمن الشركات التجارية

د. لياس أيت شعلال
جامعة مولود معمري - تيزي وزو

# التجسس الإلكتروني على الشركات باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي: تهديد تجديد لأمن الشركات التجارية

**د. لياس أيت شعلال**

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

**ملخص:**

نتج عن التطورات المذهلة التي تشهدنا الحقبة المعاصرة ظهور لتقنيات مبهرة في مجال علوم الحاسوب، وبعد الذكاء الاصطناعي أحد أهم وأبرز هذه التقنيات التي أحدثت ثورة كبرى في هذا الميدان، حيث أصبح للأنظمة الرقمية القدرة على تقليد واستنساخ القدرات لذهنية للبشر الأمر الذي أحدث فروقات كبرى في العديد من المجالات التي تعود على البشرية بالنفع الجزيل، والمردود العظيم.

غير أن هذه التقنيات لا تستخدم دائما في سبل الخير ودروب الرخاء، إذ يمكن أن تعد في بعض الأحيان منفذا من منافذ الإجرام، وآلية فتاكه من آلياته، ولاسيما توظيفه في إذكاء التجسس الإلكتروني على الشركات الذي يعتبر أحد أهم وأخطر مظاهر التهديد الاقتصادي في العصر الرقمي، مما يرفع من حدة الأزمات والصراعات، ويزيد من تفاقم حدة التحديات القانونية التي أثرتها التقنيات التكنولوجية الحديثة.

**Abstract:**

The remarkable developments witnessed in the contemporary era have led to the emergence of impressive techniques in the field of computer science. Among these, artificial intelligence is one of the most important and prominent technologies that has caused a major revolution in this field. Digital systems now have the ability to imitate and replicate human mental capabilities, resulting in significant differences in many areas, bringing substantial benefits to humanity and great returns.

However, these technologies are not always used for good purposes and prosperous paths. They can, at times, become a gateway to crime and a deadly tool for it, especially when employed to fuel electronics pion age against companies, which is considered one of the most important and dangerous manifestations of economic threats in the digital age. This exacerbates crises and conflicts, while also increasing the severity of the legal challenges posed by modern technological advancements.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
تأثير التقدم التكنولوجي والعلمي على القاعدة القانونية
في مجال الأعمال
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الأربعاء 21 ماي 2025

# الذكاء الاصطناعي: ثورة في قواعد التجارة الدولية وتحديات جديدة

د. أيت يوسف صبرينة - زوجة أيت بن أعمارة
جامعة مولود معمري -تيزي وزو

# الذكاء الاصطناعي: ثورة في قواعد التجارة الدولية وتحديات جديدة

# Artificial Intelligence: A Revolution in International Trade Rules and New Legal Challenges

**د. أيت يوسف صبرينة - زوجة أيت بن أعمارة**

جامعة مولود معمري -تيزي وزو

**ملخص:**

شهد العالم تحوّلاً عميقًا في بنية التجارة الدولية بفعل التطورات المتسارعة في مجال الذكاء الاصطناعي، حيث أسهم هذا الأخير في إعادة تشكيل آليات السوق، وتطوير أساليب التفاوض، وإعادة توزيع الأدوار الاقتصادية عالميًا. في هذا السياق، تسعى هذه المداخلة إلى دراسة المظاهر الكبرى لتحوّل قواعد التجارة الدولية بفعل الذكاء الاصطناعي، مع التركيز على دور الأتمتة والتحليل الذكي للبيانات في تسريع المبادلات وتحسين تنافسية المؤسسات. كما تناقش المداخلة أبرز التحديات القانونية والتشريعية التي يفرضها هذا التحول، لاسيما ما يتعلّق بمسؤولية الخوارزميات، وأمن البيانات، وتكييف القواعد التقليدية مع واقع الذكاء الاصطناعي.

**الكلمات المفتاحية:** الذكاء الاصطناعي، التجارة الدولية، التحول الرقمي، المسؤولية القانونية، الجزائر

**Abstract:**

The rapid advancement of artificial intelligence (AI) is reshaping the structure of international trade, transforming market dynamics, negotiation strategies, and global economic roles. This paper examines the profound impact of AI on the traditional rules governing international trade, particularly the rise of automation and intelligent data analysis that enhances business competitiveness and efficiency. Furthermore, the study highlights the emerging legal and regulatory challenges, including algorithmic accountability, data security, and the need to adapt traditional legal frameworks to new technological realities.

**Keywords**: Artificial Intelligence, International Trade, Digital Transformation, Legal Liability, Algeria.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
تأثير التقدم التكنولوجي والعلمي على القاعدة القانونية
في مجال الأعمال
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الأربعاء 21 ماي 2025

# استخدام الذكاء الاصطناعي في مجال التحكيم التجاري الدولي

د. ماديو ليلى
جامعة مولود معمري – تيزي وزو

# استخدام الذكاء الاصطناعي في مجال التحكيم التجاري الدولي

**د. ماديو ليلى**

جامعة مولود معمري – تيزي وزو

**madioul@yahoo.fr**

**ملخص:**

تطوّر استخدام التكنولوجيا الحديثة في مجال المعاملات التجارية بصفة عامة، والدولية منها بصفة خاصة، وأصبح يشمل كذلك وسائل تسوية النزاعات المترتبة عنها، فشهد التحكيم التجاري الدولي-باعتباره الوسيلة الأمثل لتسوية نزاعات عقود التجارة الدولية- تطوّرا ملحوظا بفضل تطبيقات التكنولوجيا الحديثة، فبعد التحكيم الالكتروني الذي يدار بموجبه النزاع عبر المنصة الالكترونية، برز تحكيم آخر يمكن تسميته بالتحكيم "الذكي"، الذي يتمّ باستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي، وهو يعتبر نقلة نوعية في مجال تحسين كفاءة وشفافية العملية التحكيمية.

إلاّ أنّ التحول نحو هذا النمط الحديث من التحكيم التجاري الدولي، يتطلّب تأطيرا قانونيا وتنظيما واضحا يقوم على وضع الضوابط التي من شأنها تعزيز ثقة الأطراف المتنازعة بهذه الآلية لضمان نجاحها وتبنيها على نطاق واسع.

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أساليب استخدام الذكاء الاصطناعي في مجال التحكيم التجاري الدولي مع تحديد آثاره الإيجابية والسلبية، ثمّ ضرورة وضع إطار قانوني ملائم لاستقبال الذكاء الاصطناعي في مجال التحكيم التجاري الدولي، سواء على المستوى الوطني أو الدولي.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
تأثير التقدم التكنولوجي والعلمي على القاعدة القانونية
في مجال الأعمال
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الأربعاء 21 ماي 2025

# التحكيم الإلكتروني كأداة لتسوية نزاعات التجارة الدولية

د. براهيمي صفيان
جامعة مولود معمري - تيزي وزو

# التحكيم الإلكتروني كأداة لتسوية نزاعات التجارة الدولية

**د. براهيمي صفيان**

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

**ملخص:**

لغرض تسوية النزاعات التي قد تنشأ بين الأشخاص في مختلف المجالات تم وضع وسائل متنوعة ومختلفة تضاف إلى النظام التقليدي لتسوية النزاعات والمتمثلة في القضاء. يتعلق الأمر بالوسائل البديلة لتسوية النزاعات المجسدة في الوساطة والصلح والتحكيم. غير أن هذه الأخيرة هي الأخرى تطورت مع التطورات التكنولوجية التي تعرفها الحياة الاجتماعية والاقتصادية خاصة مع ظهور المعاملات الإلكترونية، حيث أفرزت مصطلحات تتوافق مع سميت الوسائل البديلة لتسوية المعاملات الالكترونية من بينها التحكيم الالكتروني.

في هذا المقام نقول أن التحكيم الالكتروني هو تحكيم موجه بالخصوص لتسوية نزاعات خاصة تتم عبر شبكات الانترنيت وفق متطلبات خاصة وأحكام خاصة تتعلق بشروط وإجراءات استعمال هذه الوسيلة قد تتشابه مع تلك الأحكام المعروفة في التحكيم العادي وأحيانا قد تختلف عن هذا الأخير. في خضم هذه المعطيات لابد من طرح إشكال حول: ما هو الشكل القانوني الذي يطبع تسوية النزاعات بواسطة التحكيم الإلكتروني؟

في سبيل الإجابة على هذا التساؤل لابد وضع خطة تتمحور حول:

أولا: تحديد الطابع القانوني للتحكيم الإلكتروني.

ثانيا: الأحكام التفصيلية المنظمة للتحكيم الإلكتروني.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
تأثير التقدم التكنولوجي والعلمي على القاعدة القانونية
في مجال الأعمال
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الأربعاء 21 ماي 2025

# الشخصية القانونية لأنظمة الذكاء الاصطناعي بين الرفض والتأييد

ط.د. لونيس إسماعيل
جامعة مولود معمري – تيزي وزو

# الشخصية القانونية لأنظمة الذكاء الاصطناعي بين الرفض والتأييد

**ط.د. لونيس إسماعيل**

جامعة مولود معمري – تيزي وزو

smail.lounis@ummto.dz

**ملخص:**

في ظل التطور العلمي والتكنولوجي الذي يشهده العالم اليوم، برزت أنظمة الذكاء الاصطناعي كأحد أهم الابتكارات التي أحدثت نقلة نوعية في مختلف مجالات حياة الإنسان لما لها من قدرة على تحسين جودة الأداء، وتعزيز الكفاءة في العديد من القطاعات، وقد امتد تأثير هذه الأنظمة ليشمل الجانب القانوني، مما أفرز إشكالات قانونية عميقة تمس جوهر المفاهيم التقليدية في مقدمتها مفهوم الشخصية القانونية، ويأتي ذلك في ظل غياب إطار تشريعي متكامل يواكب هذه التطورات، ويستوعب الخصوصيات التقنية لهذه الأنظمة الذكية، ويحدد مركزها القانوني بصورة واضحة.

فوفقا للمفهوم القانوني التقليدي، فان منح الشخصية القانونية يقتصر في فئتين محددتين وهما: الشخص الطبيعي باعتباره الكيان البشري والذي يتمتع بالشخصية القانونية بمجرد ولادته حيا، والشخص الاعتباري، وهو كيان معنوي يمنح الشخصية القانونية لتمكينه من مباشرة الحقوق والالتزامات ضمن الحدود التي يحددها القانون والغرض الذي أنشئ من اجله، غير أنه وفي ضوء تصاعد قدرة أنظمة الذكاء الاصطناعي على محاكاة الذكاء البشري من خلال قدرتها على التصرف بشكل مستقل، واتخاذ قرارات قد تترتب عنها أثار قانونية برزت إشكالية مركزية في الفقه القانوني المعاصر تتمثل في مدى إمكانية الاعتراف لهذه الكيانات الذكية بالشخصية القانونية، وبمعنى أخر هل يمكن اعتبار هذه الأنظمة كيانات قانونية لها حقوق وواجبات؟

وقد انقسم الفقهاء بين مؤيد يرى منح هذه الأنظمة شخصية قانونية بشكل يسهم في تحديد المسؤولية القانونية عن الأفعال أو القرارات التي يصدرها بشكل مستقل، في المقابل يرفض الاتجاه المعارض هذا التوجه بحجة أن الشخصية القانونية تستلزم توفر عناصر الإرادة والتمييز، وهي خصائص لا تتوفر في الأنظمة الذكية ومن جهة أخرى يقترح تيار ثالث حلا وسطا من خلال إقرار قانوني خاص يراعي خصوصية هذه الأنظمة دون أن يصل إلى حد منحها الشخصية القانونية. في هذا السياق تطرح إشكالية رئيسية تتمثل فيما يلي: هل يعد منح الشخصية القانونية لأنظمة الذكاء الاصطناعي تطورا تشريعيا ضروريا لمواكبة الثورة التكنولوجية أم ذلك يشكل تعديا لمفهوم الشخصية القانونية في ظل المفهوم التقليدي؟ وبعبارة أخرى هل يقتضي التطور التكنولوجي استحداث نمط ثالث من الشخصية القانونية خاص بأنظمة الذكاء الاصطناعي إلى جانب الشخصية القانونية الطبيعية والمعنوية أم ذلك يمثل خروجا عن المفهوم التقليدي للشخصية القانونية بما يخل بتوازن المنظومة القانونية القائمة؟

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
تأثير التقدم التكنولوجي والعلمي على القاعدة القانونية
في مجال الأعمال
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الأربعاء 21 ماي 2025

# التطورات التكنولوجية وأثرها في التشريع المصرفي: تحديات ومقاربات قانونية في ضوء القانون الجزائري

د.سعيداني فايزة - أ.د. جبارة نورة
جامعة امحمد بوقرة - بومرداس

# التطورات التكنولوجية و أثرها في التشريع المصرفي: تحديات ومقاربات قانونية في ضوء القانون الجز ائري.

د.سعيداني فايزة - أ.د. جبارة نورة

جامعة امحمد بوقرة - بومرداس

**الملخص:**

شهد القطاع المصرفي في السنوات الأخيرة تطورا ملحوظا بفعل التقدم التكنولوجي السريع، مما أدى إلى ظهور أدوات وتقنيات جديدة مثل الخدمات المصرفية الإلكترونية، المدفوعات الرقمية، والبلوكشين.

هذا التحول التكنولوجي فرض تحديات كبيرة على التشريع المصرفي التقليدي، الذي لم يكن مهيأ للتعامل مع هذه الابتكارات، فبينما تساهم هذه التقنيات في تسريع الإجراءات وتحسين الكفاءة، فإنها تثير قضايا قانونية جديدة تتعلق بالأمن السيبراني، حماية البيانات، وتنظيم العملات الرقمية.

يستعرض هذا البحث التطورات التكنولوجية الحديثة في المجال المصرفي وأثرها على النظام التشريعي المصرفي، مع التركيز على التحديات القانونية التي تطرأ نتيجة لهذه التحولات، مثل الحاجة لتطوير قوانين جديدة، تعديل القوانين الحالية، وإيجاد آليات تنظيمية مرنة.

كما يتناول البحث المقاربات القانونية اللازمة لمواجهة هذه التحديات بما يضمن استدامة النظام المالي وحمايته من المخاطر الرقمية.

**الكلمات المفتاحية:** التحول التكنولوجي، القطاع المصرفي، التشريع المصرفي، المخاطر الرقمية.

**Abstract:**

In recent years, the banking sector has witnessed significant development due to rapid technological advancements, leading to the emergence of new tools and technologies such as electronic banking, digital payments, and blockchain.

This technological transformation has imposed major challenges on traditional banking legislation, which was not designed to handle such innovations. While these technologies help accelerate procedures and improve efficiency, they also raise new legal issues related to cybersecurity, data protection, and the regulation of digital currencies.

This research explores the recent technological developments in the banking sector and their impact on the legislative system, with a focus on the legal challenges arising from these changes, such as the need to develop new laws, amend existing ones, and establish flexible regulatory mechanisms.

The study also addresses the necessary legal approaches to confront these challenges, ensuring the sustainability of the financial system and protecting it from digital risks.

**Keywords:** Technological transformation, banking sector, banking legislation, digital risks.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
تأثير التقدم التكنولوجي والعلمي على القاعدة القانونية
في مجال الأعمال
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الأربعاء 21 ماي 2025

# دور الفاتورة الالكترونية في عقود الأعمال

ط.د بوزيدي ايمان
جامعة مولود معمري - تيزي وزو

# دور الفاتورة الالكترونية في عقود الأعمال

**ط.د بوزيدي ايمان**

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

**ملخص:**

تعد الفاتورة الالكترونية في إطار عقود الأعمال عصبها الرئيسي فأغلب هذه العقود سواءا العاملة في الأسواق المحلية أو الدولية لها مستحقات ومبيعات آجلة في السوق كلما زاد نشاطها زادت مخاطر التعامل بها، ففي سبيل تجاوز هده المخاطر كانت حاجة الأعمال التجارية الالكترونية إلى إطار قانوني للفاتورة الالكترونية كنمط جديد لتحقيق فعاليتها فكيف تساهم الفاتورة الالكترونية في إنعاش عقود الأعمال ؟

تعتبر الفاتورة الالكترونية من بين أهم الالتزامات القانونية التي تقع على عاتق كل شخص طبيعي او معنوي يقوم بتسويق او اقتراح توفير السلع او الخدمات عن طريق الاتصالات الالكترونية وما يعرف ايضا بالمورد الالكتروني كما هو وارد ضمن المادة 6 من القانون 18-05 المؤرخ في 2018/05/10 المتعلق بالتجارة الالكترونية ودلك نتيجة إبرام عقدا الكتروني بينه وبين المستهلك الالكتروني على أن يكون العقد منصبا على اتفاقية تهدف إلى بيع سلعة أو تأدية خدمة كما يتم ابرامه عن بعد دون الحضور الفعلي والمتزامن باللجوء حصريا لتقنية الاتصال الالكتروني ودلك عملا بما جاءت به المادة 6 من القانون 18-05 السابق الدكر.

إلا انه حاول المشرع الجزائري وضع أحكام قانونية محكمة في إطار قانون التجارة الالكترونية بهدف إنعاش المعاملات التجارية الالكترونية حيث ألزم المورد الالكتروني باعداد فاتورة وتسليمها للمستهلك الالكتروني، على ان تتكون خاصية خاصية تمتاز بها الفاتورة في اطار التجارة الالكترونية عكس ما هو معمول به في اطار التجارة التي لا تتم عن طريق الاتصالات الالكترونية حين لا يكون ملزما باعدادها وتسليمها الى المشترى المستهلك الا ادا طلبها هدا الاخير.

كما يفرض القانون التجاري التزاما مزدوجا بالنسبة للمستثمر والتاجر سواءا كان بائعا منتجا مستوردا او حرفيا خاصا او عموميا وطنيا او اجنبيا يتمثل بالالتزام بتسليم الفاتورة للمستهلك من جهة وكدلك الالتزام بالمطالبة بها عند تعامله مع تجار اخرين.

كما تسمح الفاتورة الالكترونية في اطار ابرام عقود الاعمال بممارسة نشاط تجاري على دعائم الكترونية أي على الشبكة باعتبارها الفضاء الجديد الدي يقدم فيه الخدمة فيعرض المنتج ويروج له ويتلقى الطلبات عليه على دات الموقع ويباشر فيه اجراءات ابرام العقد الالكتروني والفوترة الالكترونية ومن ثمة الدفع الالكتروني وفي بعص الاحيان حتى التسليم الكترونيا ادا كانت المنتجات من النوع القابل للتسليم الكترونيا.

فرغم ان معظم المستهلكين والمتعاملين رفظوا التعامل بالفاتورة الالكترونية لمخاوفهم من التعرض للغش والاحتيال إلا أن اتساع حجم التجارة الالكترونية أصبح من المستحيل إيقافه خاصة في مجال الأنشطة التجارية الاستهلاكية.

ففي الأخير لا يسعنا إلا القول أن السلوك التجاري والاقتصادي للمستهلك دائما وليد الحاجة كالفاتورة الالكترونية والتي اصبحت عاملا اساسيا لانعاش العقود تلبية للاحتياجات المتغيرة واللامنتهية في عصر التجارة الالكترونية التي تعتبر تطبيق للعولمة الاقتصادية .

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
تأثير التقدم التكنولوجي والعلمي على القاعدة القانونية
في مجال الأعمال
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الأربعاء 21 ماي 2025

# حماية المعطيات الشخصية في مجال الأعمال

د. أورمضيني ليندة
جامعة مولود معمري - تيزي وزو

# حماية المعطيات الشخصية في مجال الأعمال

**د. أورمضيني ليندة**

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

lynda.ouremdini@ummto.dz

**الملخص:**

ساهم التقدم والتطور التكنولوجي في احداث ما يسمى بالتحول الرقمي، الذيشمل مختلف القطاعات، من بينها القطاع الخاص (التجارة الالكترونية، أنظمة الدفع والتسويق الرقمي)، قطاع التعليم (من خلال آليات التعليم والعمل عن بعد)، القطاع المالي (من خلال بروز بنوك رقمية، تقديم خدمات مصرفية عبر الأنترنيت)، بالإضافة إلى الإدارات العمومية (عن طريق رقمنة الوثائق، وتوفيرالخدمات الإدارية الكترونيا).

وقد أصبحت الرقمنة تمثل دعامة أساسية ضمن البنية الرقيمة للدولة، باعتبارها الإطار الذي يمكن تقديم خدمات فعالة، سريعة وضمان الشفافية، للمواطنين وكذا المتعاملين الاقتصاديين، الذي جعلها شرطا أساسيا من أجل التنمية المستدامة وبناء اقتصاد تنافسي عصري.

وفي هذا السياق تدخل المشرع الجزائري بإصدار القانون رقم 18-07 المؤرخ في 10 جوان 2018 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، بهدف وضع إطار قانوني ينظم ويوازن بين متطلبات التطور الرقمي، وطرق معالجة واستعمال هذه المعطيات، وضرورة احترام الحقوق والحريات الأساسية للأفراد، وعلى رأسها الحق في حماية الحياة الخاصة.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
تأثير التقدم التكنولوجي والعلمي على القاعدة القانونية
في مجال الأعمال
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الأربعاء 21 ماي 2025

# دور التقدم التكنولوجي في نمو المؤسسات الناشئة

أ.د. شيخ ناجية
جامعة مولود معمري - تيزي وزو

# دور التقدم التكنولوجي في نمو المؤسسات الناشئة

**أ.د. شيخ ناجية**

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

البريد الإلكتروني: nadjya.chikh@yahoo.fr

**ملخص:**

موضوع الورقة البحثية يتقاطع فيه القانون بالتحول الرقمي وبالدور الاستراتيجي للمؤسسات الجامعية في دعم الاقتصاد الوطني.

لقد أصبحت الرقمنة ركيزة أساسية في عملية التطوير والتحديث لاسيما في المجال الجامعي، وعيا من الجامعة بأهمية مرافقة الحركية الاقتصادية الجديدة التي تقوم على الابتكار، بذلك بادرت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إلى إطلاق منصات رقمية متخصصة.

والإشكال المطروح هنا تكمن في: ما مدى مساهمة التطور والتقدم التكنولوجي في نمو وتطوير المؤسسات الناشئة؟

تتم الإجابة عن الإشكال من خلال محورين هما:

أولا – حول إطلاق منصات رقمية متخصصة في مجال المؤسسات الناشئة.

ثانيا – التحديات التي تواجهها الرقمنة في مجال ريادة الأعمال.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
تأثير التقدم التكنولوجي والعلمي على القاعدة القانونية
في مجال الأعمال
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الأربعاء 21 ماي 2025

# صناعة التشريع، ودور الذكاء الاصطناعي في تنظيم قطاع الأعمال

أ.د. كريم كريمة
جامعة جيلالي ليابس – الجزائر

# صناعة التشريع، ودور الذكاء الاصطناعي في تنظيم قطاع الأعمال

**أ.د. كريم كريمة**

جامعة جيلالي ليابس –الجزائر

البريد الإلكتروني: karima.krim@univ-sba.dz

**ملخص:**

يعتبر القانون مرأة المجتمع، تتدخل نصوصه وقواعده لضبط السلوك داخله ولتنظيم العلاقات بين الأشخاص لضمان الاستقرار والامن القانوني، لذلك يتم تعديل مضمونه ليتلاءم مع المستجدات التي يعرفها المجتمع. وهو الآن يتجه نحو التقننة او التقنية، لتنظيمه مواضيع في مجالات تقنية باستعمال مصطلحات علمية ذات معنى تقني وأثر قانوني، وهو ما جعل الفقه يتبنى تقسيما جديدا للقانون بعيدا عن القانون العام والقانون الخاص، وهو تقسيم القانون الى قانون تقليدي وقانون تقني. والانتشار الواسع لتقنيات الثورة الصناعية الرابعة (ذكاء اصطناعي، انترنت الاشياء، الحوسبة السحابية، البيانات الضخمة ...)، مع المتغيرات التكنولوجية التي عرفها العالم، قلبت جميع الموازين.

فمن جهة مست جميع مجالات الحياة منها المجال الاقتصادي وقانون الأعمال الذي ينظمه الذي يعتبر من أولى المجالات تأثرا بها، ومن جهة ثانية دفعت الدول للتدخل من اجل تطوير منظومتها التشريعية لمواكبة ما أفرزته هذه الثورة الصناعية من تحولات وتطور علمي وتكنولوجي، وهنا ظهرت المفارقة بين الدول المتقدمة تكنولوجيا التي خطت خطوات عملاقة في استخدامها للتقنيات الحديثة خاصة الذكاء الاصطناعي خلال جميع المراحل التي يعرفها القانون من اقتراحه واصداره الى تنفيذه وتعديله كالإمارات العربية المتحدة التي أطلقت أول بادرة عالميا تتعلق بمنظومة تشريعية ذكية، وبين الدول التي تسعى لتبني تلك التطورات التكنولوجيا لتضمن مكانا لها بين رواد التكنولوجيا اقليميا ودوليا منها الجزائر، والتي تعمل على مواجهة التحديات التي تعرفها منظومتها القانونية لمواجهة التطور التكنولوجي بعد تبنيها الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي.

فقد أصبح الذكاء الاصطناعي عنصرا أساسيا في المشهد الاقتصادي لقدرته على تغيير عالم الأعمال: بتغييره طريقة عمل منظمات الأعمال وتنظيمها، وأثر في المنظومة التشريعية التي تحكم هذا المجال. فكيف يمكن للذكاء الاصطناعي المساهمة في صناعة التشريع المتعلق بالأعمال؟ وهل سيؤدي لظهور منظومة تشريعية ذكية؟ ستتم الاجابة بدراسة: -التقاطع بين قانون الاعمال والذكاء الاصطناعي لفهم تأثير التقنية على القانون-أولا-، ثم استخدامات الذكاء الاصطناعي في وضع القانون أو ما يعرف بالذكاء التشريعي -ثانيا-.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
تأثير التقدم التكنولوجي والعلمي على القاعدة القانونية
في مجال الأعمال
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الأربعاء 21 ماي 2025

# تأثيرات الذكاء الاصطناعي على العملية التعاقدية التجارية

ط.د. عبد الحق النور – د. عمر حماس
المركز الجامعي مغنية

# تأثيرات الذكاء الاصطناعي على العملية التعاقدية التجارية

**ط.د. عبد الحق النور– د. عمر حماس**

المركز الجامعي مغنية

البريد الالكتروني : a.abdennour@cu-maghnia.dz / o.hammas@cu-maghnia.dz

**ملخص:**

يشكل اليوم الذكاء الاصطناعي احد تقنيات العصر الحديثة والتي اقتحمت مختلف المجالات ،ومنها المجال القانوني من خلال إحداث ثورة في المجال التشريعي ،فتغيرت مختلف المفاهيم والمبادئ القانونية ، فتجلت التأثيرات في القانون المدني ومن خلاله على المسؤولية المدنية للذكاء الاصطناعي وكذا الشخصية القانونية وفي القانون الجزائي من خلال المسؤولية الجزائية للذكاء الاصطناعي وكذا الإثبات الجنائي في مجال الإجراءات الجزائية وعير ذلك من القوانين الأخرى ،فاليوم لا يخلو فرع من فروع القانون العام أو الخاص إلا وللذكاء الاصطناعي اثر في تغيير قواعده.

**الكلمات المفتاحية:** الذكاء الاصطناعي، المسؤولية المدنية، المسؤولية الجزائية، الإثبات الجنائي.

**Abstract:**

Today, artificial intelligence is one of the modern technologies that has invaded various fields, including the legal field, by revolutionizing the legislative field. Various legal concepts and principles have changed, and the effects have become evident in civil law and through it on the civil liability of artificial intelligence, as well as the legal personality, and in criminal law through the criminal liability of artificial intelligence, as well as criminal evidence in the field of criminal procedures and other laws. Today, there is no branch of public or private law that does not have an impact on artificial intelligence in changing its rules.

**Keywords:** Artificial intelligence, civil liability, criminal liability, criminal evidence

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
تأثير التقدم التكنولوجي والعلمي على القاعدة القانونية
في مجال الأعمال
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الأربعاء 21 ماي 2025

# رقمنة قطاع الإستثمار: المزايا والتحديات

د. بوخرس بلعيد – د. عباشي كريمة
جامعة مولود معمري - تيزي وزو

# رقمنة قطاع الإستثمار: المزايا والتحديات

**د. بوخرس بلعيد – د. عباشي كريمة**

جامعة مولود معمري، تيزي وزو

البريد الالكتروني : boukhersbelaid@yahoo.fr/ abachikarima@yahoo.fr

**ملخص:**

يشهد العالم تحولا متسارعا نحو الرقمنة في مختلف القطاعات، مدفوعا بالتطور التكنولوجي والحاجة المتزايدة لتحسين الكفاءة والشفافية، وفي هذا السياق تسعى الجزائر إلى مواكبة هذا التحول من خلال رقمنة قطاع الإستثمار، بإعتباره ركيزة أساسية لدفع عجلة النمو الاقتصادي وتنوع مصادر الدخل الوطني بعيدا عن الريع النفطي.

تهدف هذه المبادرة الى تيسير الاجراءات الإدارية، وجذب المستثمرين وتعزيز المنافسة الاقتصادية، غير أن هذه الخطوة الاستراتيجية تواجه جملة من التحديات التقنية والإدارية التي تستدعي معالجة شاملة لضمان نجاح عملية التحول الرقمي،

من خلال هذه المداخلة سيتم تسليط الضوء على أهم المزايا التي تقدمها الرقمنة لقطاع الاستثمار في الجزائر، وإبراز مختلف التحديات التي تعيق تحقيق أهدافها.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
تأثير التقدم التكنولوجي والعلمي على القاعدة القانونية
في مجال الأعمال
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الأربعاء 21 ماي 2025

# القاعدة القانونية المنظمة لقطاع الأعمال في عصر التكنولوجيا –الآفاق والتحديات–

د. مجدوب نوال
المركز الجامعي مغنية

# القاعدة القانونية المنظمة لقطاع الأعمال في عصر التكنولوجيا – الآفاق والتحديات-

**د. مجدوب نوال**

المركز الجامعي مغنية

**ملخص:**

يناط بالأعمال مجموع المعاملات التي تتم بين الأشخاص الطبيعية أو المعنوية، بينما يناط بتسمية قانون الأعمال جملة القوانين والتنظيمات المطبقة على قطاع الأعمال والمؤسسات التجارية والصناعية، بغض النظر عن اختلاف هدفها أو طبيعتها سواء كانت مؤسسات عامة أو خاصة.

ومن ثم فقطاع الأعمال هو قطاع متشعب تنظمه ترسانة من القوانين والتنظيمات المرتبطة بكل مجال، فهو قانون صعب التقنين عمليا أو تحديد نطاقه موضوعيا.

ولا شك أن السعي لربط علم التكنولوجيا بالقانون وبالتحديد القوانين والقواعد المنظمة لقطاع الأعمال يتطلب بالبداية الإشارة إلى الدور الإيجابي الذي تلعبه التكنولوجيا والنظم الذكية في تطوير قطاع الأعمال وعصرنته، ومن طلك تبني آلية الدفع الإلكتروني كبديل للدفع التقليدي أو رقمنة الإجراءات وما ينجم عنها من تسهلات لرجل الأعمال سواء في المجال التجاري أو رقمنة القطاعات التي يتعامل بها رجل الأعمال.

لكن في حقيقة الأمر ورغم الإيجابيات التي تطرحها التكنولوجيا في قطاع الأعمال وما لها من تأثير على سياسية التشريع في قطاع الأعمال، إلا أن هذه الأخيرة وبرغم مزاياها قد تنعكس سلبا على رجل الأعمال وعلى قطاع الأعمال بصورة عامة.

فالحديث عن تبني الرقمنة والنظم المعلوماتية في القطاع المالي نجم عنه بروز نوع جديد من إجرام الأعمال ذو صلة بالقطاع المالي مثل قرصنة النظم المالية وغيرها من الجرائم المالية، بالإضافة إلى الإجرام المرتبط بالنظام الاقتصادي ومن ذلك التهريب الجمركي عبر البيئة الرقمية وغيرها من الجرائم التي ترتكب عبر البيئة الرقمية.

ومن ثم فالإشكالية التي تدور حولها المداخلة تدور حول ما يلي:

ما هو الدور الذي تعلبه التكنولوجيا في قطاع الأعمال وهل لها تأثير على القاعدة القانونية المنظمة لقطاع الأعمال ؟.

وللإجابة عن سالف الإشكال سوف نعالج من خلال هذه المداخلة:

- ✍ الدور الذي تلعبه تكنولوجيا أو عصرنة قطاع الأعمال في تطوير هذا القطاع والنهوض به (المحور الأول) ، بحيث سيتم التركيز من خلال هذا المحور على الإيجابيات التي تلعب التكنولوجيا في قطاع الأعمال
- ✍ انعكاسات التكنولوجيا على قطاع الأعمال وجرائم الأعمال ذات الصلة بالتطور التكنولوجي (المحور الثاني)، بحيث سيتم التطرق من خلال هذا المحور إلى الجرائم المستحدثة التي برزت مع تبني التكنولوجيا في قطاع الاعمال.
- ✍ أثر التكنولوجيا على سياسية التشريع في قطاع الأعمال -بشقيه العادي أو الجنائي- (المحور الثالث)، بحيث سيتم التطرق إلى الأثر الطي تلعبه التكنولوجيا على سياسية التشريع سواء تعلق الأمر بتشريعات الاعمال عموما، أو بسياسة التجريم والعقاب بقطاع الأعمال من حيث أركان الجريمة أو المسؤولية الجنائية ككل.

**الكلمات المفتاحية:** قطاع الأعمال – التكنولوجيا – الأثر – القاعدة القانونية – الإيجابيات.

الملتقى الوطني الموسوم بـ:
تأثير التقدم التكنولوجي والعلمي على القاعدة القانونية
في مجال الأعمال
جامعة مولود معمري - تيزي وزو- الأربعاء 21 ماي 2025

# البنوك الرقمية في الجزائر: من أجل بيئة أعمال أفضل

د. بوالخضرة نورة
جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل

# البنوك الرقمية في الجزائر: من أجل بيئة أعمال أفضل

**د. بوالخضرة نورة**

جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل

البريد الالكتروني:boulkhodranora@univ-jijel.dz

**ملخص:**

شهد القطاع المصرفي الجزائري تحولات تدريجية نحو الرقمنة في ظلّ التحديات الاقتصادية والمالية المتزايدة، حيث بات التحول نحو البنوك الرقمية ضرورة استراتيجية لتعزيز بيئة الأعمال وتحقيق النمو المستدام، إذ تقوم البنوك الرقمية على توظيف التكنولوجيا المالية لتقديم خدمات مصرفية مبتكرة دون الحاجة إلى التواجد الفعلي في الفروع، وهو ما يسمح بتوسيع قاعدة العملاء، وتقليص التكاليف، وتحسين الشمول المالي.

من الناحية القانونية، يتطلب هذا التحول إطارًا تشريعيًا وتنظيميًا مرنًا يواكب تطور الوسائل الإلكترونية، ويحمي حقوق المستخدمين، ويضمن أمن المعاملات الرقمية، فرغم صدور القانون رقم18-05 المتعلق بالتجارة الإلكترونية، إلا أن البيئة القانونية الجزائرية ما تزال في حاجة إلى مزيد من التحديث والتكييف، خصوصًا فيما يتعلق بتنظيم الخدمات المصرفية الرقمية، والتوقيع الإلكتروني، وحماية البيانات الشخصية، ومكافحة الجرائم الإلكترونية.

في هذا السياق، يبرز دور البنوك الرقمية كعنصر حيوي في تحسين مناخ الأعمال من خلال تسهيل المعاملات، وتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وجذب الاستثمارات الأجنبية، شريطة أن يتم دعمها بإصلاحات قانونية ومؤسساتية شاملة.

**الكلمات المفتاحية:** البنوك الرقمية، الشمول المالي، بيئة الأعمال، التحول الرقمي.

# الـفـهـــــرس

# الفهـــرس


| الرقم | عنوان المقال | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | التلازم القائم بين التقدم التكنولوجي والعلمي ومجال الأعمال<br>أ.د. إرزيل الكاهنة | 16 |
| 02 | تكنولوجيا الإعلام والاتصال دعامة للاقتصاد الوطني<br>أ.د. إقلولي محمد | 18 |
| 03 | ملائمة المنظومة القانونية المؤطرة لمجال الأعمال لمتطلبات التطور التكنولوجي<br>أ.د سعيداني لوناسي ججيقة | 20 |
| 04 | انعكاسات الذكاء الاصطناعي في المؤسسة الاقتصادية<br>أ.د إقلولي ولد رابح صافية | 22 |
| 05 | قدرة القانون على استيعاب التكنولوجيا وتأطيرها<br>د. عاشوري وهيبة | 24 |
| 06 | خصائص القاعدة القانونية في مواجهة التغيرات الرقمية في بيئة الأعمال<br>د. مواسي العلجة | 26 |
| 07 | دور التحول الرقمي في إعادة صياغة القواعد القانونية للأعمال: بين الضرورة والتحدي<br>أ. هيثم بشير - أ. د مقدم توفيق | 28 |
| 08 | تأطير العقود الذكية للبوكشين بين الضرورة الاقتصادية والصعوبة القانونية<br>أ.د. حسان نادية | 31 |
| 09 | التحول الرقمي وتأثيره على حماية الابتكارات الصناعية<br>د. بوفامة سميرة | 33 |
| 10 | عن علاقة التأثير والتأثر بين التقدم العلمي والتكنولوجي وقواعد الاستثمار الأجنبي<br>أ.د. حسين نوارة | 35 |
| 11 | رقمنة قطاع الاستثمار في القانون الجزائري<br>أ. د. قبايلي طيب | 37 |
| 12 | تأثير التقدم العلمي والتكنولوجي على القاعدة القانونية في مجال الخدمات المصرفية<br>أ.د. فاشي علال | 39 |
| 13 | استحداث البنوك الرقمية في المنظومة المصرفية الجزائرية: بين الحتمية والمأمول<br>د. إفرشاح فاطمة | 41 |

| | | |
|---|---|---|
| 14 | تأثير التقدم التكنولوجي على شرط القصر في عقود التوزيع<br>أ.د. مختور دليلة | 43 |
| 15 | القانون الواجب التطبيق على عقد الأعمال الإلكتروني (دراسة تحليلية على ضوء أحكام القانون رقم 18-05 والأمر رقم 75-58).<br>أ. د. سعد الدين أمحمد | 45 |
| 16 | أثر التطور التكنولوجي على مفهوم القاعدة التجارية: من القاعدة التجارية المادية إلى القاعدة التجارية الإلكترونية<br>أ.د. حمادوش أنيسة | 49 |
| 17 | أثر التحول الرقمي على قواعد المنافسة: بين المظاهر والتحديات؟<br>أ.د. بن حملة سامي | 51 |
| 18 | الأمن القانوني في مواجهة رقمنة القطاع المصرفي: العملات الرقمية نموذجا<br>د. عبد الله ليندة | 53 |
| 19 | استيعاب تشريعات السوق المالية لتكنولوجيات التمويل التشاركي: crowdfunding في بورصة الجزائر نموذجا<br>أ. د. حمليل نوارة | 55 |
| 20 | أثر التحول التكنولوجي على قواعد قانون المنافسة<br>أ.د.جلال مسعد - محتوت | 57 |
| 21 | مخاطر التقدم العلمي (الموازنة بين حماية المستهلك وتعزيز الابتكار)<br>أ. د. سي يوسف كجار زاهية حورية | 59 |
| 22 | التحول الرقمي في بيئة الأعمال: بين الضرورة والمخاطر<br>أ.د صبايحي ربيعة - د. مومو نادية | 61 |
| 23 | تأثير التحول الرقمي على نطاق التجريم والعقاب في مجال الأعمال<br>د. الأخضر مبدوعة | 63 |
| 24 | الحماية الجزائية للمعطيات الشخصية للمتعاملين في ظل التحول التكنولوجي<br>أ.د. فتحي وردية | 65 |
| 25 | تأثير استخدام التكنولوجيا على الجرائم المالية: بين أساليب التعدي وآليات التصدي<br>د. بلجودي أحلام | 67 |
| 26 | ضرورة مواكبة القانون البحري الجزائري للتطورات التكنولوجية<br>د. أعراب كميلة | 69 |
| 27 | دور المقترب الوظيفي في العملية التكاملية لثنائية التقدم التكنولوجي – العلمي والمجال التشريعي للأعمال<br>د. زاوشي صورية - د. مريم برقوك | 71 |
| 28 | إعادة النظر في القاعدة القانونية لعقود الأعمال في ضوء القانون الجزائري في ظل تأثير الرقمنة والذكاء الإصطناعي- العقود الذكية<br>د. زروقي بوزناد | 73 |

| | | |
|---|---|---|
| 29 | تحديات قانون المنافسة في مسايرة تطور الذكاء الاصطناعي<br>د . عمورة عيسى | 75 |
| 30 | القانون والميتافيرس: توازن الابتكار والعدالة<br>د. مفيصل يوسف - د. العمري خالد | 77 |
| 31 | المنصة الرقمية أداة لتجسيد الرقمنة في مجال الاستثمار<br>أ.د. أوباية مليكة - ط. د بشوش نورية | 80 |
| 32 | تاثر القطاع البنكي بالتطور التكنولوجي: البنوك الالكترونية والنقود الالكترونية نموذجا<br>أ.د. دموش حكيمة | 82 |
| 33 | Les nouvelles technologies de l'information et de communication comme levier de croissance pour les entreprises algériennes : entre opportunités d'innovation et défis structurels.<br>د. شيخ نبيلة | 84 |
| 34 | جرائم الأعمال في البيئة الرقمية- التجارة الالكترونية نموذجا<br>ط. د إقلولي فيصل | 86 |
| 35 | العقد الإلكتروني بين الإطار القانوني والتحديات التي يواجهها في الجزائر<br>د. شريفي ويزة | 88 |
| 36 | تأثير الذكاء الاصطناعي على قانون المنافسة: تحديات قانونية في ظل التحولات الرقمية<br>ط.د عزوز كريمة | 90 |
| 37 | إنعكاسات التطور التكنولوجي على مفهوم الشخصية القانونية من منظور قوانين الملكية الفكرية<br>د. فاروق عريشة | 92 |
| 38 | Le droit des affaires à l'ère de l'intelligence artificielle : implication juridique<br>د. نعار فتيحة | 94 |
| 39 | التكنولوجيا والقانون: ضرورة لتحديث القاعدة القانونية في مجال الأعمال<br>ط. د. بوعمرة عقبة - ط. د. مبرك عبد الفتاح | 96 |
| 40 | نحو مواءمة القاعدة القانونية مع متطلبات التقدم العلمي في مجال الأعمال<br>ط.د. طوبال ليندة | 98 |
| 41 | تأثير التقدم العلمي والتكنولوجي على القاعدة القانونية في المجال المصرفي: البنوك الرقمية نموذجا<br>د. بن قراش كلثوم | 101 |
| 42 | دور التكنولوجيا المعلوماتية في تعزيز التنافسية في مجال الصفقات العمومية<br>أ. بوجريو ياسمينة | 103 |
| 43 | التواطؤ الرقمي باستخدام الخوارزميات وقانون المنافسة الجزائري<br>د. قوسم غالية | 105 |

| | | |
|---|---|---|
| 44 | أثر التقدم التكنولوجي على مناخ الأعمال<br>أ.د. خلافي سفيان | 107 |
| 45 | انعكاسات الذكاء الاصطناعي على القانون الجنائي للأعمال<br>د. زرورو ناصر | 109 |
| 46 | الدفع الالكتروني كمظهر من مظاهر التكنولوجيا المالية<br>د. لحراري شالح ويزة | 111 |
| 47 | المنصة الرقمية للمستثمر: آلية لتحقيق بيئة رقمية أكثر جاذبية للاستثمارات<br>د. دحماني فريدة | 113 |
| 48 | صور استخدام الذكاء الاصطناعي في العقود التجارية: العقود الذكية والوكيل الذكي نموذجا<br>ط. د. سعيداني عبد النور - أ.د. بومحراث ليندة | 115 |
| 49 | القواعد الإجرائية لممارسة نشاط البنك الرقمي<br>د. تدريست كريمة | 117 |
| 50 | الحماية الجزائية للمعلوماتية من خلال النصوص المستحدثة<br>د. أرتباس نذير | 119 |
| 51 | التوثيق الالكتروني دعامة للتحول الرقمي في المجال القانوني<br>د. حاتم مولود | 121 |
| 52 | التجسس الإلكتروني على الشركات باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي: تهديد تجديد لأمن الشركات التجارية<br>د. ايت شعلال الياس | 123 |
| 53 | التجارة الدولية والذكاء الاصطناعي.<br>د. أيت يوسف - بن عمارة صبرينة | 125 |
| 54 | استخدام الذكاء الاصطناعي في مجال التحكيم التجاري الدولي<br>د. ماديو ليلى | 127 |
| 55 | التحكيم الإلكتروني كأداة لتسوية نزاعات التجارة الدولية<br>د. براهيمي صفيان | 129 |
| 56 | الشخصية القانونية لأنظمة الذكاء الاصطناعي: بين الرفض والتأييد<br>ط. د لونيس إسماعيل | 131 |
| 57 | التطورات التكنولوجية وأثرها في التشريع المصرفي: تحديات ومقاربات قانونية في ضوء القانون الجزائري<br>د. سعيداني فايزة - أ.د جبارة نورة | 133 |
| 58 | دور الفاتورة الإلكترونية في عقود الأعمال<br>ط. د بوزيدي إيمان | 135 |

| | | |
|---|---|---|
| 59 | حماية المعطيات الشخصية في مجال الأعمال<br>د. أورمضيني ليندة | 138 |
| 60 | دور التقدم التكنولوجي في نمو المؤسسات الناشئة<br>أ.د. شيخ ناجية | 140 |
| 61 | صناعة التشريع، ودور الذكاء الاصطناعي في تنظيم قطاع الأعمال<br>أ.د. كريم كريمة | 142 |
| 62 | تأثيرات الذكاء الاصطناعي على العملية التعاقدية التجارية<br>ط.د. عبد الحق النور – د. عمر حماس | 144 |
| 63 | رقمنة قطاع الإستثمار: المزايا والتحديات<br>د. بوخرس بلعيد – د. عباشي كريمة | 146 |
| 64 | القاعدة القانونية المنظمة لقطاع الأعمال في عصر التكنولوجيا – الآفاق والتحديات-<br>د. مجدوب نوال | 148 |
| 65 | البنوك الرقمية في الجزائر: من أجل بيئة أعمال أفضل<br>د. بوالخضرة نورة | 151 |
| 66 | الفهرس | 153 |